

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكسى (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

حول الحوار.. مرةً أخرى

◀ حمزة منذر

كيفما تحدثنا عن الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية، لا نجد مفرّاً من الحديث مرةً أخرى عن أن الحوار الوطني الشامل «هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة» التي تعصف بالبلاد منذ أشهر، وهذا ما جاء في صدارة البنود الثمانية عشر التي تضمنها البيان الختامي للقاء التشاوري للحوار الوطني الذي انعقد في دمشق ما بين ١٥ و١٨ تموز الفائت.

وكان مطلوباً أن يمهّد ذلك اللقاء وما تمخض عنه من نتائج لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل دون إعطاء لإقرار مواضيع الإصلاح الجذري الشامل سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً كمخرج وحيد وأمن من الأزمة يجنبنا المزيد من إراقة الدم السوري، ويعزز الوحدة الوطنية، ويمنع كل سيناريوهات استدراج التدخل الخارجي، وبالتالي يفتح الأفق لانبثاق بنية سياسية جديدة أصبحت ضرورةً وطنيةً عليا لا تقبل التأجيل لما في ذلك من مخاطر جدية على وحدة الوطن أرضاً وشعباً.

لقد خسرنا زمناً غالياً جداً ما بين انتهاء اللقاء التشاوري وحتى هذه اللحظة، سواء من حيث تفاقم الأزمة في الداخل أو من حيث اتساع مخاطر التدخل الخارجي من قوى الإمبريالية والصهيونية وأدواتهما في المنطقة ومن يؤيدهما في الداخل من قوى الفساد والطائفية من كل شاكلة ولون بهدف إغلاق أية إمكانية لتحقيق المخرج الآمن من الأزمة الوطنية العميقة التي تعصف بالبلاد.

وإذا استطاعت تلك القوى المعادية للحوار أن تبقى الأقنية مقفلة بين الدولة والمجتمع حفاظاً على مكاسبها الضيقة، واستمرار توليد البيئة المناسبة لتوسيع دائرة العنف وإراقة الدماء، فالمطلوب عدم الاستسلام بل العودة بشكل جدي لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اللقاء التشاوري والتحضير الجدي والسريع لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل من حيث آليات تشكيله والقوى التي ستشارك فيه ومواضيع الحوار، وصولاً إلى النتائج المتوخاة وأهمها صياغة وإقرار دستور جديد والاتفاق على قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام بالإضافة إلى إقرار التوجه الاقتصادي- الاجتماعي الذي يسمح بتحقيق أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نسب نمو، ويعيد توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء ويضع حدا لهيمنة قلة من طواغيت المال التي تستأثر بثروة البلاد ومقدرات الغالبية الساحقة من جماهير الشعب.

وهذا يتطلب إقامة حكومة وحدة وطنية فعلية قادرة على تنفيذ مقررات المؤتمر الوطني المنشود.

لقد أكدنا مراراً أن الحوار هو حالة صراع سلمي- حضاري يجب أن يفضي إلى إعادة رسم الخارطة السياسية بين كل مكونات المجتمع السوري، ومن يرفض هذا التفسير لابد أن لديه أجندة مغايرة تصب في هاوية الصراع الدموي واستدراج البلاد إلى الحرب الأهلية وتدمير الدولة الوطنية، وهذا هو جوهر المخططات العدوانية لأعداء الخارج وعملائهم في الداخل.

إن حجم التآمر العالمي على سورية الذي له تداعيات إقليمية وعالمية، يتطلب الاستقواء بالداخل وتعزيز الوحدة الوطنية وكل من يستهين بذلك هو فعلياً من يستقوي بالخارج ويخلق المناخ لاستدراج التدخل الخارجي، والذي لا هدف له سوى تفتيت سورية أرضاً وشعباً وهذا ما رأيناه في أفغانستان والعراق وفي ليبيا.

عندما نؤكد على ضرورة الإصلاح الجذري الشامل قبل فوات الأوان ليس هناك مفر من محاسبة الحكومات السابقة لما ارتكبته بحق الشعب، والتي خلقت الأرضية والمناخ لما نحن فيه، وتأتي ضرورة محاسبة قوى الفساد الكبرى لأنها تلعب دوراً رئيسياً في منع الإصلاح وتوجيه الصراع نحو الفتنة الطائفية ومنع أي حوار جدي حقيقي بين مكونات المجتمع، يسمح بخفض منسوب التوتر ويقمع إراقة الدماء ويسمح بخلق بنية سياسية جديدة في البلاد، تصون كرامة الوطن والمواطن، وتضع قضية تحرير الجولان أمام الشعب كقضية وطنية جامعة تنقلنا من مخاطر الفتنة الطائفية إلى معركة وطنية كبرى يكون فيها للشعب الدور الرئيسي في خيار المقاومة الشعبية الشاملة ضد العدو الصهيوني، وفي ذلك تأمين لكرامة الوطن والمواطن.



ما هي مهمة رادار الإنذار المبكر الذي نُصّب في تركيا في إطار «الدرع الصاروخية» الأطلسية؟ هل هدفه مواجهة الصواريخ الباليستية الإيرانية كما هو معلن، أم أن له علاقة مباشرة بالموقف الروسي من الأزمة في سورية؟

◀ مع اشتداد أزمة الرأسمالية..

نحو جبهة شعبية عمالية واسعة في مواجهة المراكز الإمبريالية.. ص ١٠

◀ استراتيجية جديدة للتدخل العسكري الأمريكي..

هل اختبر أوباما في ليبيا نموذج «تحريك الخيوط من وراء الستار»؟.. ص ١٣

بعد العقوبات على النفط السوري.. فلنؤمّم شركات النفط!!

◀ علي نمر

تأتي العقوبات الجديدة المفروضة على سورية، ومن ضمنها على النفط السوري، لتؤكد أنه ما من حل في الحاضر والمستقبل لدعم أي موقف وطني ممانع في مواجهة الإمبريالية والصهيونية إلا بالاعتماد على عناصر القوة الداخلية من شعب وجيش وقوى ومؤسسات وشركات وطنية.

العقوبات الأخيرة، وبغض النظر عن الذرائع المعلنة، تستدعي رداً وطنياً لا يقل حزماً، على المعاقبين الدوليين المتحالفين. وهنا لا يجب التلويح بأقل من تأميم كل معدات ومقرات وآليات وأموال وعقود جميع الشركات النفطية الملتزمة بتنفيذ العقوبات، التي كانت حتى ما قبل إقرار هذه العقوبات تعمل في سورية، ونعني هنا تحديداً الشركات الأوروبية والأمريكية والكندية، وصولاً إلى تنفيذ ذلك بأسرع ما يمكن.

فالنتائج السريعة لهذه العقوبات بالحد الأدنى هو انخفاض أسعار النفط السوري، وبالتالي حدوث نقص حاد بالقطع الأجنبي في الخزينة السورية، ما سيؤثر سلباً بشكل سريع على أرقام الموازنة وعلى الاقتصاد الوطني ومعيشة الناس.. كل الناس، بغض النظر عن موقفهم من النظام.

إن الحفاظ على مستوى الإنتاج النفطي وذلك عن طريق تطبيق القوانين الخاصة بشركاتنا الوطنية، أصبح ضرورة لا بد منها في هذه الظروف الحساسة. وعلى الحكومة أن تعي أن النفط المتعاقد عليه مع الشركات الأجنبية هو خارج نطاق السيطرة الوطنية، لذا عليها من الآن فصاعداً الحفاظ على ما تبقى من النفط الذي لم يتعاقد عليه بعد مع الشركات العابرة للقارات، والذي يعتبر الضمانة لسمود الاقتصاد الوطني في مواجهة تلك العقوبات.

الحريصون على الاقتصاد الوطني وعلى الثروات الوطنية، لم يتركوا مناسبة إلا وتحدثوا عن ملف الخيرات الوطنية المهجرة، ومنافسيهم «الأجانب» الذين يأكلون الأخضر واليابس، رغم أن الكفءات المحلية لا تقل علماً وخبرة، وهو ما يشبه تهافت الدول العربية النفطية على إغراء واصطياد العقول السورية التي لا تفتأ تتسرب إلى الخليج تحت مرأى مسؤولي وزارة النفط ومؤسساتها، وربما بمساهمات مقصودة أو غير مقصودة من الكثيرين منهم، إذ ما انفكوا يمارسون دوراً خطيراً في «تطفيش» الكوادر المؤهلة والمنفق عليها الكثير إلى خارج البلاد.

كلنا يعرف بأن ثمة اشتغالا على الخير الوطني تدريياً وتأهيلاً للقيام بالمهام الجسام، والإنفاق الذي يصرف على هؤلاء ليس بالقليل، والدولة تتحمل أعباء ونفقات مالية في هذا الإطار، ومع ذلك يبرز التوجه لاستيراد الأجانب بصورة فاقعة، ويأتي الخبر الأجنبي ليحصد مئات الآلاف شهرياً (٥، ٨٧٪ من كتل الرواتب لدى إحدى شركاتنا النفطية يأخذه الأجانب في حين أن ٥، ١٣٪ فقط من الرواتب للكادر الوطني).

واللافت كما سُرّب إلينا قبل فترة، أن الخبر الواحد يتقاضى إضافة إلى مرتبه الضخم تعويضاً ندفعه له بالدولار تحت مسمى «بدل مخاطر إرهاب»، وكأننا نفر «خانعين» بأننا إرهابيون، لتكون النتيجة المنطقية لذلك، عقوبات جاهزة تحت هذا البند متى شاء الغرب الرأسمالي.

المطلوب اليوم حل سياسي وطني ينهي الأزمة العميقة التي تمر بها البلاد، وينتقل بسورية إلى الدولة الديمقراطية التعددية.. دولة العدالة الاجتماعية المقاومة القوية والموحدة، الدولة التي لا تفرط بثرواتها ببيعها كمواد خام، ولا تفرط بأنائها تهجيماً أو قمعاً أو تهميша..

«بيزنس» الدعارة والرقيق الأبيض

يتفشى في العراق المحتل

سجل وباء الدعارة والاتجار بالنساء والفتيات (الرقيق الأبيض) ارتفاعاً كبيراً في العراق من جراء أعمال العنف والاحتلال العسكري الأجنبي الذي مزق الأسر ودمر المؤسسات الوطنية وعمم الفقر بين الأهالي، فضلاً عن إجبار ٤،٤ مليون عراقي على النزوح عن ديارهم منذ عام ٢٠٠٣.

وتقدر المنظمة الدولية للهجرة عدد الأفراد الذين يقعون ضحية عمليات الاتجار بالبشر عبر الحدود بنحو ٨٠٠ ألف شخص سنوياً، لكنه يصعب تحديد الأعداد في داخل العراق.

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي ينص على عدم قانونية أو شرعية الاتجار بالبشر، فلا توجد قوانين جنائية لمحكمة المجرمين على نحو فعال، وبالتالي قلما تتم معاقبتهم.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع لجنة وزارية مشتركة للضغط من أجل إدخال تعديلات على القوانين لمكافحة هذه الظاهرة، وهي التعديلات التي أوقفتها حكومة بغداد منذ عام ٢٠٠٩، لتغيب قبلها وبعدها الإحصاءات المحددة المطلوبة كخطوة أولى لمعالجة هذه المشكلة.

قبل حرب الخليج في عام ١٩٩١، كان العراق يتمتع بأعلى معدل لمحو الأمية بين الإناث في كافة أنحاء الشرق الأوسط، وكان المزيد من النساء يعملن في المزيد من المهن الماهرة مثل الطب والتعليم، أكثر من أي بلد آخر في المنطقة.

الآن وبعد عشرين عاماً وحيث عادة ما تتولى نساء إدارة تجارة الجنس، باتت المرأة العراقية تعيش واقعا مختلفا تماما. وأصبحت قضايا الحياة اليومية مثل الزواج والطلاق وجرائم الشرف تحسم خارج إطار النظام القضائي وسيادة القانون.

بهرارة

عمال القطاع الخاص
بين النقابات وأرباب العمل؟

◀ عادل ياسين

تصاعدت في الفترة الأخيرة حدة الجدل بين النقابات وأرباب العمل حول قانونية تسريع عمال القطاع الخاص، إن كان التسريع تسفياً أم اضطرارياً؟ فوجهة نظر أرباب العمل تقول إن التسريع الجاري لعمال القطاع الخاص بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد هو تسريع اضطراري ومؤقت، لا يوجب فرض عقوبات على أرباب العمل الذين سرحوا عمالهم كدفع تعويضات للعمال المسرحين وفقاً لما ينص عليه قانون العمل /١٧/، بينما النقابات تصر على موقفها بأن ما يجري من تسريع هو تسريع تعسفي يوجب فرض العقوبات والتعويضات المستحقة للعمال جراء التسريع، ولكن النقابات (تتفهم) الوضع العام الذي دفع أرباب العمل لتسريع الكثير من العمال، وبالتالي فهي (أي النقابات) تتهاون بتطبيق العقوبات التي فرضها قانون العمل على أرباب العمل.

إن مشكلة العمال المسرحين وغير المسرحين ليست في سوء تطبيق بعض مواد قانون العمل من جانب أرباب العمل، بل مع قانون العمل نفسه، الذي أوجدته ظروف العمل بتعليمات ونصائح صندوق النقد الدولي الذي لا يعتبر أن هناك عملاً دائماً ومستقراً للعمال، بل العمل الجزئي والمؤقت هو المعمول به، مما يفقد العمال الكثير من حقوقهم الطبيعية التي انتزعوها وجرى التفریط بها نتيجة قبول النقابات بمثل هكذا قانون يعبر حقيقة عن اقتصاد السوق، الذي يخضع كل شيء لقانون العرض والطلب، حتى قوة العمل التي تحدد أجورها على أساس العرض والطلب، وليس الكفاءة أو طبيعة المهنة.

في مرات عدة حذرت جريدة قاسيون من خطورة تسريع العمال الجارية على قدم وساق، في الوقت الذي كانت الجهات الرسمية وحتى النقابية تنفي أن هناك تسريعاً للعمال، إذ أن هناك مشكلة مع أرباب العمل في تسريع عمالهم، حتى وقعت الفأس بالرأس، وأصبح التسريع يطال الآلاف من العمال الذين انضموا مجدداً إلى جيش العاطلين عن العمل باحثين عن فرص عمل جديدة، ولكن لا حياة لمن تنادي.. لا النقابات حمت حقوقهم وأهمها حقهم في الاستمرار بالعمل، ولا الحكومة اعترفت بالمشكلة القائمة وخطورتها اجتماعياً وسياسياً، خاصة وأن البلاد تمر بأزمة عميقة تطال كل شيء حتى أنماط التفكير، فأصبح هناك ضرورة بإعادة النظر بكل شيء وخاصة تلك القوانين التي تمس مصالح الطبقة العاملة، ومنها قانون العمل رقم /١٧/ الذي فرضته السياسات الليبرالية تلبية لمصالح قوى السوق ورأس المال التي وضعت شروطها وفرضتها حتى وإن كانت على حساب ملايين من العمال لم يأت إلا فإن الفريق الاقتصادي والحكومة عموماً كانوا جزءاً من تلك القوى التي عملت بكامل طاقتها وقواها ونفوذها على استكمال هيمنتها الاقتصادية والسياسية تلبية لمصالح ذاك الحلف غير المقدس.

إن ما نود أن نقوله في ما يطرح حول حقوق الطبقة العاملة ومنها عمال القطاع الخاص، إنها حقوق غير قابلة للمساومة أو التنازل عنها، مهما كانت المبررات التي يطرحها أرباب العمل، فهم يستولون على فائض القيمة في الأحوال العادية، وفي الأزمات يتخلصون من العمال باعتبارهم يشكلون عبئاً على نسب أرباحهم التي حققوها، وبالتالي فإن تسريع العمال هو أيضاً مكسب من مكاسبهم العديدة.

إن النقاش الدائر بين النقابات وأرباب العمل حول قانونية التسريع أم عدم قانونيته، وإن كان هل هناك عقوبات مشددة أم عقوبات مخففة كما صرح بذلك أحد القيادات النقابية، فإن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً وهو استمرار انضمام العمال المسرحين تباعاً وباطراد إلى جيش العاطلين عن العمل.

إن ذلك يعني الموافقة على التسريع من حيث المبدأ، سواء بتقديم تعويض للعمال المسرح أو إذا ترك ليذهب بعدها إلى جهنم الغلاء والبطالة لا ضير من ذلك، فتبعات التسريع لا تناقشها النقابات وما تولده من آثار اقتصادية وسياسية في ظل أزمة مستحكمة تلحن الأخضر واليابس بين رحاها.

إن جملة ما صنعه السياسات الاقتصادية الليبرالية بفتح الأسواق على مصراعيها، وإفقار الفقراء، وزيادة نسب البطالة، وتقليص الخدمات العامة، وما قدمته من تشجيع على إنتاج الفاسدين الكبار الذين مركزوا بين أيديهم ثروات الوطن... إن كل ذلك يحصد نتائجه الشعب السوري فقراً وبطالة وتخلخلاً.

إن الحركة النقابية تتحمل مسؤولية كاملة عما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة من فقدانها للكثير من حقوقها ومكاسبها، نتيجة لسياسة الموقف الوسط الذي اتخذته خلال العقود المنصرمة بين الحكومة ومصالح الطبقة العاملة مما جعلها عرضة لهجوم الشرس الذي شنته ومازالت تشنه قوى السوق على مصالحها وحقوقها ومنها حقها بالعمل الدائم.

فهل تמיד الحركة النقابية حساباتها لمصلحة من تمثلهم؟

■ ■

حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية..

الحفاظ على حقوق الطبقة العاملة التأمينية
أساس التعديل القادم

الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة

وأشار الخطيب إلى خضوع كافة المنشآت وأماكن العمل المشمولة بأحكام القانون إلى التفتيش من قبل مفتشي المؤسسة أو رؤسائهم أو من تنتدبه وتتشدد في عقوبة صاحب العمل الذي لا يجري فحصاً طبياً قبل مباشرة العمل ودورياً لعماله المعرضين للموآات بيئة العمل والذي لا يتبع تعليمات الصحة والسلامة المهنية الكفيلة بتوفير بيئة عمل سليمة.

وعن العقوبات قال الخطيب: خفض القانون عقوبة حبس المفتش الذي يفشي سراً من أسرار الصناعة وغير ذلك من أساليب العمل من ستة أشهر كحد أقصى في القانون القديم إلى شهر فيما زاد الغرامة من ٥٠٠ ليرة إلى ٢٥ ألفاً على أن تتحمل المؤسسات التأمينية تسديد ٤ ٪ من الحصة المفروضة على العاملين لديها ٧ ٪ على أن يسدد العامل ٣ ٪ المتبقية كاشتراكات.

ومن النقاط الهامة أيضاً سماح القانون للمؤسسة استثمار كامل فائض أموالها في مجالات تضمن ريعية استثمارية مقابل ٥٠ ٪ فقط في القانون القديم بينما كانت ٥٠ ٪ الأخرى تحول إلى صندوق الدين العام مقابل فائدة، حيث اعتبر القانون مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة الوحيدة المختصة والمخولة باستثمار أموالها في المشاريع الاستثمارية وأعطاه كامل الصلاحيات في ذلك.

قوة القانون في تطبيقه

أخيراً لا بد من القول إن العبرة ليست في مواد القانون وما حوته من امتيازات، بل العبرة في التطبيق لأن تجربة قانون العمل /٩١/ مازالت ماثلة، وهو يحتوي على الكثير من الامتيازات والحقوق، ولكن أرباب العمل كانت لديهم الوسائل والإمكانات الكافية للتهرب من حقوق العمال وواجباتهم تجاهها، ويجدون المخارج التي تؤمن مصالحهم وتغيب مصالح العمال التي اقرها القانون والأعراف المعمول بها، والسبب الرئيس لذلك كان لتواطؤ الوزارة السابقة مع أرباب العمل، وضعف النقابات وقدرتها على الدفاع عن حقوق العمال بكل الوسائل المتاحة بما فيها حق العمال بالإضراب الذي تنكره النقابات على العمال وتجعله من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها، وذلك لضيق الهامش المسموح للنقابات التحرك في إطاره، وبهذا تكون النقابات قد فقدت أحد أهم عناصر قوتها التي كانت تتمتع بها لعقود سابقة. ■ ■

يلحق بالعامل حالياً، والذي ينص على دفع الاشتراك عن كل عمل يؤديه، فيما تصرف له الخدمات عن عمل واحد أما القانون الجديد فقد سمح بإعطاء العامل المعاش الأفضل عن إحدى الخدمتين وتعويضاً عن العمل الثاني، كما نصت المادة ١٨ على أن يكون التأمين إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال، ولا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص، كما نص القانون على أحقية المؤمن عليه لدى أكثر من صاحب عمل باختيار الجمع بين الخدمتين للاستفادة من تحقق سنوات المعاش.

وعن بعض المواد التي ستلغى أو ألغيت قال الخطيب: إن المادة ١٢٢ ألغيت من القانون الجديد والتي تنص على أن يورث معاش المؤمن عليها التقاعدي في حال عدم وجود أولاد أو زوج لبقية ورثتها الشرعيين وفق الأنصبة وعدلت المادة ٨٩ بحيث يستفيد الزوج والأولاد وذلك للمساواة بين الرجل والمرأة وإعادة المنح الوراثي للمستحق.

المغترب المسافر والقانون

ومن الإشكالات التي تحدث عنها الخطيب أن القانون الجديد خرج من إشكال اصطلاحي حصل في القانون القديم وحرّم العاملين السوريين في دول خارج أميركا اللاتينية من حق الاشتراك كونه نص في مادته ١٢١ على أنه يحق للعمال السوريين المغتربين الاشتراك في المؤسسة للاستفادة من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ويطبق عليهم ما يطبق على عمال القطاع الخاص ولم يشمل جميع الذين يعملون خارج سورية كون وزارة المغتربين عرفت المغترب بالمسافر إلى إحدى دول هذه القارة ونص التعديل على أنه يحق للذين يعملون خارج سورية بالاشتراك.

ونص القانون على أن يتحمل العمال السوريون الذين تقدموا بطلب الاشتراك مجمل الاشتراكات المترتبة عليهم وفق الأجر الذي يثبتونه في طلباتهم مضافاً إليها الحصة المترتبة قانوناً على صاحب العمل وتؤدي هذه الاشتراكات لحساب المؤسسة وتقدر بـ ٢١ ٪ وستستفيد المؤسسة والعمال من هذا التعديل، فيما سمح القانون القديم لمجلس الإدارة بتخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥ ٪ من قيمتها إذا كان يستخدم مئة عامل فأكثر فإن القانون الجديد خفضها إلى ٢٥ ٪ فقط مشروطاً أن يكون بريء الذمة تجاه المؤسسة.

لتصبح لديه ١٥ سنة اشتراك في التأمينات وبالتالي يمكنه دفع الاشتراكات عن هاتين السنتين.

الحد الأدنى للأجور

كما نوه الخطيب إلى رفع المشروع الحد الأقصى للمعاشات المخصصة بموجب أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلى ٨٠ ٪، من متوسط الأجر الشهري الذي حسب على أساسه المعاش بدلاً من ٧٥ ٪، في القانون القديم، كما تم منح المستحق الذي يحتاج مساعدة الغير في حياته اليومية الحركية أو لديه ولد عاجز يحتاج إعانة حركية دائمة ٢٠ ٪ إضافية على معاشه.

وأشار الخطيب إلى أن القانون نص على السماح للعمال بالاشتراك بالتأمينات بأي سقف يريد شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور، والذي يبلغ حالياً ٩٧٦٥ ليرة ولا يزيد على ٢٠ مثلاً له، مؤكداً أن هذا الإجراء كان ضرورياً لتجنيب المؤسسة دفع معاشات تقاعدية عالية جداً للعاملين في القطاع الخاص الذين يتقاضون رواتب مرتفعة تقدر بمئات آلاف الليرات، لأن سقف الاشتراك يرتفع كلما ارتفع الحد الأدنى للأجور، كما سمح القانون بجواز الاشتراك بأقل من الحد الأدنى للأجور في حال الدوام الجزئي وعقود التدرج مع مراعاة أجر المهنة في الحالات التي يكون فيها أعلى من الحد الأدنى العام.

وتحدث الخطيب عن بعض المواد الجديدة في القانون حيث أن القانون الجديد أجاز إحداث صندوق إضافي يهدف إلى منح زيادة دورية للمتعاقدين المشمولين بأحكام هذا القانون كحال الترفيعات التي يحصل عليها العامل في الخدمة كل سنتين مثلاً وذلك بقرار من الوزير المختص يحدد مصادر تمويله ونسب الزيادة والآليات اللازمة لتنفيذ ذلك.

كما أضافت النسخة المعدلة لمن يسري عليهم القانون الوكلاء في سلك التعليم والتدريس والعاملين على جدول التقطيط والفائتورة، والذين تزيد خدمتهم متصلة عن الشهر كما أدخل في أحكامه أصحاب العمل الذين يستخدمون أقل من ٥ عمال، ونص على الاشتراك عن العاملين بجميع صناديق التأمين المعمول بها.

اختيار الجمع بين الخدمتين

ومن النقاط الهامة أيضاً أن مسودة القانون سمحت بالازدواج التأميني للموظف الذي يعمل في أكثر من عمل بهدف رفع الغبن الذي

منذ أن بدأ النقاش في الأوساط النقابية المختلفة حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الحالي رقم /٩٢/ لعام ١٩٥٩، والتساؤلات الكثيرة التي طرحها النقابيون والمهتمون بالشأن العمالي تأتي من كل معمل ومشغل ومؤسسة عن حجم التعديلات المتوقعة التي ستطرأ على قانون التأمينات، ولعل أهم تلك الأسئلة: هل ستتقصر من حقوق الطبقة العاملة التأمينية الحالية أم ستحافظ عليها، أو ستعطيها أكثر من ذي قبل؟ وهل المقترحات التي قدمتها المنظمات الدولية التي طرحت في فترة سابقة، وخاصة في عهد أحد أقطاب الفريق الاقتصادي الذي دمر البلد الوزيرة ديالا الحج عارف، والتي كانت تركز دائماً على تخفيض في نسب الاشتراكات التأمينية، والمعاش التقاعدي، وسنوات الخدمة التي يستحق العامل على أساسها المعاش التقاعدي، إلى ما هنالك من قوانين مرتبطة بالتأمينات، هي الأساس في التعديل القادم؟

لكن ما يجب أن يشكر عليه كل عامل في هذا الوطن أن هذا القانون لم تجر التعديلات عليه في عهد الوزارة، لأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بعد قانون جديد للعمل على مقاس الوزارة وأصحاب العمل التي كانت تفتخر دائماً بجلوسها بين قطبين رأسماليين من رجال الأعمال كان يعني بكل بساطة الموت البطيء للطبقة العاملة السورية.

من هنا ومنذ البداية أكدنا وما زلنا مصريين إن اللعب بقانون التأمينات الاجتماعية خط أحمر يجب مواجهته بحزم وجراحة، وبهذا تقع المسؤولية على عاتق القوى الوطنية كافة وفي مقدمتها الحركة النقابية، والشرفاء في المؤسسة، وبالإستفادة من التجربة التي مرت مع إقرار قانون العمل الجديد، وبهذا تحقيق لمصلحة الطبقة العاملة وكرامتها.

الازدواج التأميني وشراء الخدمة

وللوقوف على التعديلات الجديدة وأهميتها أكد معاون المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زياد الخطيب في تصريح للنشرة الاقتصادية لوكالة «سانا» للأنباء أن مكاسب الطبقة العاملة ستبقى محفوظة في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد، والذي وضعت مسودته وطرح للنقاش بهدف إقراره.

وقال الخطيب أن التعديل سيسمح بالازدواج التأميني وشراء الخدمة والاشتراك بأي سقف وشارك جميع العاملين السوريين خارج البلاد وفي مختلف دول العالم، وأن أبرز التعديلات التي أجريت على قانون التأمينات ٧٨ الصادر في العام ٢٠٠١ هو السماح بشراء الخدمة كما جاءت في المادة ٨٨ من مشروع القانون على أنه يحق للمؤمن عليه المنتهية خدماته لإتمامه السن القصوى للإحالة على المعاش، ولم تتوافر لديه شروط استحقاق المعاش التقدم إلى المؤسسة بطلب شراء الخدمات المكملة، ويحد أقصى ٢٤ اشتراكاً شهرياً حيث تحتسب الاشتراكات المترتبة عنها وفق آخر أجر مشترك عنه وتسدد دفعة واحدة أو تقسيماً بفائدة لمدة عام حسب الطلب.

وأوضح الخطيب أن هذه الميزة تشمل العامل الذي يحتاج سنتي خدمة على الأكثر إضافة لخدمته حتى يستحق المعاش التقاعدي أي

وقفة «نقابية» مع الذات..

كيف يتم تحويل الطبقة العاملة ونقاباتها إلى حجر يتسرب منه المضمون؟

الانفصام عن المجتمع والطبقة للانطلاق في مشروع فردي «للخلاص». النظام الاستهلاكي يسيطر بقوتين متعاكستين تحصران بينهما الفرد حصراً شديداً هما :

أولاً: قوة التصور للربح السريع والإثراء مهما كان الثمن العقلي والنفسي والأخلاقي.

وثانياً: قوة السلعة المستهلكة التي تحل محل كل القيم والعلاقات الإنسانية.

وفي وضع مثل هذا الوضع الذي نحن به الآن تصبح التجارة والسمسرة والخدمات محور الفعالية الاقتصادية الاجتماعية تستقطب كل النشاطات وتستقطب معها

إن استبدال النظام الإنتاجي بنظام استهلاكي في مرحلة لم يكتمل فيها نمو الطبقة العاملة، ولم يتحقق لها المستوى المطلوب من الوعي الطبقي، يصبح استبدالاً لوتيرة التحريض المستمرة، بوتيرة إخماد مستمرة. من مخاطر النظام الاستهلاكي على الحركة العمالية، إنه يدفع الوسائل والأهداف إلى نقطة متينة، ويجعلها محتواه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع الاستهلاكي يعتمد في ترسيخ سلبياته الاقتصادية على تعميم وإمكانية وهمية للفعالية الاقتصادية للفرد بدلاً من المجتمع، إنه يحيي مفهوم «العصامية» الشخصية ويوقف نزعات

ن.ع

كيف نحاسب الشارع ولا نحاسب الحكومة السابقة؟!

◀ نزار عادلة

لم يكن هناك سباق بين الفريق الاقتصادي في حكومة العطري وتحديدأ النائب الاقتصادي، وبين حركة الشارع الجماهيرية في سورية، فالشارع كان صامتاً ومتفجعاً، ولكن متأثراً، على أداء الحكومة التي بدأت في تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي تنفيذاً لقرار القيادة السياسية المتضمن السير في هذا الاتجاه.

«**تكويعة**»

ما قررته القيادة السياسية في العام ٢٠٠٥ يعد تحولاً اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، حيث اتخذت إجراءات غير متدرجة على كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بل أتت على شكل صدمات كما كان يقول النائب الاقتصادي، وهذا أرخى بظلاله على المجتمع بشكل عام، وترك أثاراً سلبية على السوريين منذ البداية.

تعديل قانون العمل في القطاع الخاص مطلب نقابي وعمالي، وكان على هذا القانون أن يواكب المتغيرات التي حدثت في سورية، وأن يكون عصرياً وملائماً للمرحلة الحالية، وأن يقدم إنجازات ومكاسب لعمال القطاع الخاص، ولكن الذي جرى في هذا التعديل، هو التراجع عن المكاسب التي منحها قانون عام ١٩٥٩ لعمال القطاع الخاص، وأعطى الحرية لأرباب العمل على حساب العمال، ومنها على سبيل المثال إلغاء لجان قضايا التسريح، وتعديل بنود هامة في القانون من بوابة قانون الاستثمار على مقولة «العقد شريعة المتعاقدين»، وتضمن الترخيص لمكاتب خاصة لاستخدام العمالة الأجنبية الوافدة كخدم المنازل، والراقصات، وقفونة عمل المكاتب الموجودة والمخالفة للقانون التي تستورد العمالة باسم الخدم والمذلكات والفنانات، وتصدير عمالة سورية إلى الخارج بعد دفع مبالغ كبيرة ممن يريدون الهجرة.

مكاتب التشغيل باتت مكاتب نصب واحتيال، وكان لهذا الموضوع انعكاسات ونتائج اجتماعية وأخلاقية كبيرة أيضاً، وأدى لعدم تفعيل مكاتب التشغيل وتأمين فرص عمل، وعدم الاستثمار في القطاع العام إلى كوارث فنية، وتم الانتقاص من الحوافز، ومن طبيعة العمل، ومن العمل الإضافي.



غياب الدولة

دور الدولة قد تراجع، ولم تقدم البدائل، وتم رفع الدعم، خاصة على حوامل الطاقة للوصول إلى الأسعار العالمية، وتم رفع الدعم عن الفلاح وبعض منتجاته الزراعية، بينما كانت تتوالى التصريحات الحكومية بأن الدولة تستورد مازوت بمقدار ٢٠٠/ مليار ليرة سنوياً، دون أن تفكر بإقامة مصفاة نفط واحدة لا تتجاوز تكلفتها سوى ١٢٠/ مليون دولار، فلماذا نستورد احتياجاتنا من المشتقات النفطية من الخارج بينما نبيع نفطنا المحلي خاماً رافضين إقامة مصفاة لتكريره محلياً؟ الجواب واضح، إنه باب من أبواب الفساد في الجانب الاقتصادي، ورغم التصريحات اليومية عن حجم الاستثمارات، ورغم الإعفاءات الممنوحة والتسهيلات، فإن أغلب الصادرات كانت من المواد الخام، ونسبتها تصل إلى ٨٠٪ من الصادرات الإجمالية، في حين كانت تزداد المستوردات عاماً بعد عام، وتظهر الأرقام والبيانات الاختلال الكبير بين الصادرات والمستوردات.

عمليات وهمية

اتخذت إجراءات على الصعيد النقدي والمصرفي، أثرت على قيمة الليرة السورية، وفي حال الاستمرار بها سوف يتم استنزاف الاحتياطي الاستراتيجي تحت بند تمويل التجارة والمستوردات، وهي عمليات وهمية تحت شركات وهمية، وفي هذا المجال



القطاع الخدمي مجال رابح.. فلماذا تتغلى الدولة عنه لحساب الخاص؟

◀ **حسان منجه**

سياسة انتهجتها الحكومة السابقة بكل فخر، عنوانها إخراج القطاع العام من أغلب مجالات الاستثمار وقطاعات الإنتاج الخدمية منها وغير الخدمية، تحت حجة إفساح المجال أمام القطاع الخاص للدخول والاستثمار في البلد!! ودعمت توجهها بتعداد بعض خسائر شركات القطاع العام، والتي تعود خسائرها منطقياً لإدارات متعاقبة دأبت بفسادها على تدمير هذا القطاع، وذلك بعيداً عن الجدوى الفعلية لاستثمار القطاع العام في هذه المجالات أم لا..

انسحاب مشبوه «للعام»

الدعوة للحفاظ على القطاع العام، وتعزيز دوره لا يعني بكل الأحوال السكوت عن مشكلاته، أو عدم الاعتراف بها، بل معالجتها لتعزيز دور هذا القطاع، ونقله من الخسارة في بعض الأحيان إلى الربح، فالرغبة في إعادة القطاع العام إلى دوره الحقيقي للاستثمار في المجالات الاقتصادية الحيوية لا يعني مطلقاً الدفاع عن أخطاء القطاع العام، أو عن رداءة بعض خدماته المقدمة أحياناً في بعض المجالات، وليس تقليلاً من أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الجارية في سورية..

فمصطلح التشاركية الذي نادى به البعض كرس فعلياً انسحاب العام من أغلب القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية، وخصوصاً الرابحة منها لحساب القطاع الخاص، وقطاع النقل هو أحد أهم هذه القطاعات التي أخرج العام من العمل فيها تحت ذرائع تتقدم باصاته



انتشر القطاع الاقتصادي غير المنظم، وتمت مضاربات وأعمال احتيال، وتمت عملية نهب منظمة للثروة الوطنية، ودفع القطاع الخاص الوطني المنتج الثمن، حيث جرى «تطفيشه» من خلال الروتين والبيروقراطية، والحاجة إلى موافقة ٣٦/ جهة حتى يسمح للمستثمر القيام بمشروعه.. بذلك تبدأ رحلة المتاعب بالإنتاج مع جهات عديدة وصية على التصدير والاستيراد والعمل والإنتاج والجودة وغير ذلك من التعقيدات، وهي في المحصلة ابتزاز تظهر آثاره على العمال والفقراء، وهم الأكثرية.

الشراكة الغائبة

كان الفريق الاقتصادي يلهث على اتفاق الشراكة السورية الأوروبية ودخول سورية في اتفاقية التجارة العالمية، وأقام الاتحاد الأوروبي مئات الندوات وغطيت مادياً من جانب الاتحاد الأوروبي، في حين لم يقم الاتحاد بأي مشروع إنتاجي، ولم تتم مسالة الفريق الاقتصادي عن نتائج نذواته، وكان يزين ما يقوم به بالقيادة، لذلك فقد أخذ حريته بالكامل، وهنا تضاعفت الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية، بدءاً من ارتفاع أسعار تكلفة المستوردات، مروراً بتخفيض العائدات الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية والسلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وأصبحت الصناعات السورية بالكساد، وأغلقت شركات منتجة في القطاعين العام والخاص، ولم تفكر الحكومة بفرض

وزارة الاقتصاد.. «الفريق المتعلق بقشة»

ثمة إعلان أطلقه مؤخراً عماد الأصيل معاون وزير الاقتصاد أكد فيه انخفاض أسعار المواد الغذائية بعد العيد، مستنداً في إدعائه هذا إلى انخفاض أسعار الفروج الحي إلى ١١٥ ليرة، وتراجع سعر طيق البيض الواحد بمقدار ٥-١ ليرات سورية، وانخفاض سعر السكر بمعدل ليرتين تقريباً للكغ الواحد، لبيعاً بالمفرق بـ٥ ليرة سورية، معترفاً في المقابل، بارتفاع أسعار بعض المواد الأخرى..

هذا هو مؤشر وزارة بطولها وعرضها معنية بتحديد الأسعار وضبطها لمعرفة الارتفاع أو الانخفاض الحاصل في الأسعار بالسوق المحلية، فالتراجع بمقدار بضع ليرات لبعض المواد ليست بمؤشر حقيقي بالأساس أمام الارتفاع الكبير الذي شهدته أغلب أسعار المواد قبيل العيد، فأسعار الفروج ارتفعت بنسبة ٥٠% تقريباً، وكذلك البيض، فما الذي يعنيه هذا التراجع الحالي أمام الزيادة التي ارتفعت في السابق؟ يعني تراجع من الجمل أذنه..

بدلاً من وقوف وزارة الاقتصاد بموقف الناقد لأدائها العاجز عن ضبط الأسعار في الأسواق، نجد أنها مثل «الفريق المعلق بقشة في البحر»، وتحاول تضخيم بعض المعطيات القليلة المحققة وتعميمها على كامل مشهد الأسعار، وذلك بحثاً عن إنجاز شكلي على حساب جيوب ومعيشة عموم السوريين..

القضية من حيث المبدأ –صدقتا الأرقام الحكومية المعلنة للأسعار أم لم نصدقها– لا تعتبر إنجازاً فعلياً، فالأسعار في البداية إذا سلمنا بها كحقيقة مطلقة لم تنخفض بجهود من الوزارة أو من مديرية حماية المستهلك، وهي في الحقيقة لم تنخفض، بل إن التسعير يتم بطريقة مزاجية، حسب رغبات التجار، فما الذي يعنيه انخفاض سعر مادة السكر بمقدار خمس ليرات بعد ارتفاعه بيوم واحد قبيل العيد ٢٠ ليرة دفعة واحدة؟ هل يعتبر هذا انخفاضاً فعلياً للسعر بنظر وزارة الاقتصاد؟ ألا يخجل معاون الوزير من التفاخر بهذا «انخفاض» في الأسعار؟ ■■

وماذا عن (صناعة السياحة) الداخلية؟!

الضبوط المنظمة، بناء ضمن المواقع الأثرية وإزالة جدران أثرية وإشادة مكانها جدران إسمنتية، وإذا ما استمرت ستزداد مثل هذه المخالفات والتعديات، فهل ستتخذ الجهات المعنية قريباً إجراءات عملية، تقطع الطريق على ضعاف النفوس الذين يستغلون ما يمر به بلدنا؟

وبدورها أوردت صحيفة الثورة، أن العديد من القرى في سهل حوران ومحافظة السويداء تعاني من وجود برك لسكانها، مثل بركة (عتيل، رامى، المنيرة، سميع، بوسان)، وبعض من هذه البرك أثرية يجب الحفاظ عليها وصيانتها وصيانة الأقتية المغذية لها، وكانت برك الماء الأثرية التي لا تخلو منها أية قرية من قرى السويداء ملتقى للقوافل التجارية، باعتبارها من أهم الموارد المائية في حينها، لكنها تحولت إلى مستنقعات للمياه الأسنة جراء اختلاط مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي المتسربة بشكل دائم إليها، لوجود عدد من الجور الفنية غير النظامية تمت إقامتها عليها، عدا عن تحولها لمكب للنفايات الصلبة، ما فرض على سكان القرى لاسيما المجاورين لها وبحسب أقوالهم إغلاق النوافذ والأبواب على مدار الساعة.

أليس من الأولويات الآن، منع رمي النفايات داخل البرك من خلال قيام البلديات بوضع حاويات قمامة حولها، وتفرغ هذه البرك من المياه الملوثة وتطهيرها واستثمار مياهها بعد تعيمها لري الحدائق والمزروعات، مع عدم ردم هذه البرك باعتبارها رومانية وذات قيمة أثرية وتأهيلها لتصبح أمكنة سياحية، أم أن بني يعرب لا يستحقون أن يسوحوا حتى في محافظتهم أيضاً؟.

ster@kassioun.org

الفلاحون والقروض الزراعية.. قصة يجب أن تفضي إلى خير!



الفلاحين درجة ثانية أو ثالثة والله أعلم...وعلى ما يبدو فإن بعض المسؤولين يعيشون في بروج عاجية ولا يعيشون مع هذا الشعب الأصل الذي يتحمل الكثير».

رغمِ التفاؤل الذي عم لبعض الوقت عندما قدمت الدولة جزءا من المساعدة للفلاحين لتعويض بعض خسائرهم التي تذهب إلى جيوب التجار والسماسرة، ورغم التفاؤل بوزير الزراعة الجديد الذي تحدث عنه الجميع بالاحترام والتقدير، لقربه من معاناة الفلاحين، فإن الأمل بأن يتابع وزير الزراعة وضع المصارف الزراعية ويوجهها لما فيه مصلحة الفلاحين على امتداد الوطن ما يزال قائما، وتتلخص المطالب الأولية للفلاحين بتقديم كل التسهيلات لهم للحصول على قروض زراعية تعينهم على تكاليف الحرث والبذار وحصاد الخير، فالخير الذي ينتجه الفلاحون هو الخير الذي يحتاجه الوطن ليبقى صامدا في وجه كثير من المؤامرات الحقيقية التي لم تظهر إلى السطح بعد!.

■ ■

تحكم التجار بكل أنواع المواد الزراعية واسعارها الكاوية ومشاكل الاستيراد والتصدير لموادنا الزراعية، وكلها ظروف قد تؤثر بإمكانيتنا تسديد أقساطنا للمصرف في الزمن المناسب، فكيف تمنع عنا القروض وقد سددنا كامل الأقساط مع فوائد التأخير؟ لقد كنا نتوقع ولا سيما في هذه الظروف الصعبة، أن يتم إلغاء فوائد التأخير على الأقل لمساعدة الفلاحين، ولكن للأسف يأتي الروتين والبيروقراطية سدا منيعا في وجه كل تطوير».

وبدوره يقول المزارع (ب.ط):«كنا ننتظر من المصرف الزراعي التساهل والمساعدة في مسألة القروض، فشروط القروض صعبة وتعجيزية، وكأنهم لا يريدون للفلاح أن يأخذ قرضا وكأنهم لا يعرفون أن هذا الفلاح هو من ينتج الخيرات والغذاء الذي تعيش عليه كل فئات الشعب».

ويقول مزارع آخر فضل عدم ذكر اسمه: «نستغرب ونصاب بالدهشة عندما نعلم أن المصارف الأخرى تقدم قروضا بالملايين إلى أصحاب الملاهي الليلة والمقاصف، بينما ييخلون بمنح الآلاف القليلة للفلاحين، فعلى ما يبدو هناك من يعتبر

◀ صلاح معنا

استبشر الفلاحون خيرا برحيل الحكومة السابقة، والتي أجمع السوريون تقريبا على أنها أكثر الحكومات فشلاً في معالجة الوضع الزراعي، لا بل اعتبرها كثيرون سببا رئيسيا لحالة الاستياء والاحتجاج الشعبي التي وصلنا إليها. بعد ما خلفته سياساتها من ترد في الوضع المعيشي والاقتصادي للبلاد عموما، ولجماهير الفلاحين خصوصا. وأما مناسبة هذا الكلام فهي تعامل الكثير من المسؤولين مع المواطن السوري بعقلية التاجر والزيون وليس عقلية المواطن والدولة، فمفهوم الدولة يعني أنها تحترم مواطنيها وتقدم أقصى إمكاناتها لاحترامهم وتطوير مستوى معيشتهم، وعندها واجب المواطن أن يحترم قوانين هذه الدولة ومؤسساتها، فالأمر إذا علاقة تكامل لا علاقة منفعة، وعندما تختل علاقة التكامل بين الدولة والمواطن يصبح عدم الثقة والشك المستمر هما ما يسمان المناخ السائد، خاصة حين تنتشر ثقافة المحسوبيات والواسطات والتفريق بين زيد وعمر».

والمثال على الثقافة التي خلفتها الحكومة السابقة هنا هو المصرف الزراعي بطرطوس، الذي دفع المواطن فراس يوسف للشكوى إلى «قاسيون» شَارحا مشكلته مع العديد من المزارعين الآخرين، إذ يقول غاضبا: «بعد أن أتممت تسديد كامل أقساط القرض مع فوائد قرض سابق أخذته من المصرف، طلب مني الموظف تحضير الأوراق الثبوتية للحصول على قرض جديد، وبعد أن أتممت الأوراق اللازمة- وكلفتني أكثر من ثلاثة آلاف ليرة- فاجأني موظفو المصرف بكل برودة أنهم أسفون لأنني لا أستطيع الحصول على قرض جديد، والسبب أنني تأخرت في تسديد القرض السابق!».

من المستغرب التعامل بهذه العقلية مع الفلاحين، حسب قول فراس الذي يتساءل: «كيف لا أستطيع الحصول على قرض جديد وقد سددت كامل أقساطي مع فوائد التأخير؟ وكيف لا ينظرون إلى أوضاعنا الصعبة؟ فنحن نتعامل مع الطبيعة ومع

السكن الزراعي.. وقرار وزارة الإدارة المحلية

كبيرة تسكن بأطراف المدينة وحقولها في مزرعة الأنصار والرشيذ ويعرب وربيعة وحطين (مثلا)، ما يضطرهم للعزوف عن زراعة أرضهم ويقومون بتأجيرها أو بيعها في بعض الأحيان وهذه هي المشكلة الحقيقية التي تصيب الزراعة والفلاحين والوطن على حد سواء.. وبالتركيز على قضية البيوت الزراعية، فقد اصدرت وزارة الإدارة المحلية مؤخرا القرار رقم ٧٨٥/٢٩/٥/٢٠١١ المتضمن الشروط الخاصة ببناء البيت الفلاحي الزراعي ضمن مواصفات معينة، واستبشر الناس خيرا بذلك، والجميع شاهد ذلك على شاشة الفضائيات السورية حين أوعزت الوزارة إلى المحافظات بأن تبدأ بتشكيل لجان تنفيذ مضمون هذا القرار، وفعلاً تم تشكيل لجان بهذا الخصوص لكنها لم تفعل أي شيء يذكر.

ولدى قيام «قاسيون» بالاتصال مع السيد عضو المكتب التنفيذي للإدارة المحلية رئيس شؤون البلديات بالمحافظة أفادنا بأن «القرار الوارد عليهم من الوزارة لم يفصح عن طبيعة الأرض التي يجب البناء عليها هل هي من الشيوع أو الخاص وقد قمنا بمراسلة وزارة الإدارة المحلية صاحبة العلاقة من أجل السماح للمواطنين بالبناء على الشيوع، وليس الخاص فقط، لتتمكن اللجنة الفرعية من إعطاء التراخيص والعمل على تنفيذ القرار المذكور أعلاه».

ونتوجه له بالشكر على إجابته، علما بأن الملكية الخاصة تشكل ما نسبته ١٦٪/ وتكون النتيجة نفسها أي لا تخدم سوى ١٦٪/ من نسبة المواطنين ممن هم بحاجة إلى ذلك في محافظة الرقة، بحيث أنه في حال لم تتم الموافقة من وزارة الإدارة المحلية بالبناء على الشيوع فسوف يصاب الفلاحون بخيبة أمل شديدة، و«كأنك يا أبو زيد ما غزيت».

إننا في «قاسيون» نتوجه إلى وزير الإدارة المحلية من أجل المطالبة بإنصاف الفلاحين والسماح لهم بالبناء في أراضيهم الزراعية على الشيوع، وشمول الأراضي المستصلحة بمضمون القرار المذكور، وذلك لتحقيق استفادة الفلاحين بشكل كامل، كونهم هم الحريصين الحقيقيين على الأراضي والإنتاج والوطن، وهم جند مجهولين يجب مساعدتهم، علما أن ذلك هو حقهم أساسا.

■ ■

◀ الرقة/ محمد الفياض

منذ شهور ليست بالكثيرة، تم إصدار العديد من القوانين والقرارات وبالجملّة أملاً بتلبية طموحات المجتمع السوري في عيش هادئ وحياة شبة مستقرة، ومن بين المظاهر التي يعاني منها المواطن السوري غلاء المواد المعيشية وارتفاع أسعار المواد التموينية الجنوني، وضعف القدرة الشرائية، واستفحال البطالة والفساد المستشري، إضافة إلى ذلك تبرز هناك الأزمة السكنية الخانقة في المدن والتي أصبحت هاجسا يوميا يعاني منه معظم الأفراد، وخاصة الشباب الحالم بتأمين مسكن له، لاسيما وأنه غير متزوج لأن فقداه العمل يعيق تحقيق الاستقرار الشخصي فما بالك بالاستقرار العائلي.. ومن الواضح للجميع أن السبب في كل ذلك يعود إلى تخلي الحكومة عن جانب من واجباتها، ومن ثم تركه بيد التجار الفاسدين والليبراليين الذين يتحكمون بأكبر قدر ممكن من مفاصل الاقتصاد السوري، وأيضاً ما أفضت إليه السياسات من نتائج تتمثل بتدني مستوى الأجور والدخل اليومي للأفراد العاملين، فإذا كان متوسط الأجر الشهري للمواطن بحدود ١٥/ ألف ليرة سورية، فكم يصرف منها وما الباقي الذي يستطيع توفيره لبناء بيت بتكلفة ١,٥ / مليون ونصف ليرة سورية؟ والحديث عمن لديه أجر شهري، فما بالك بمن ليس لديه أجر أساسا؟ هذا أجره عند الله!.

وإذا سلطنا الضوء على واقع الأرياف، وما يشهده الفلاحون مثلاً، سنجد المشهد مختلفاً عن اللوحة السابقة، فمنذ سنوات والفلاحون يطالبون بالسماح لهم ببناء مسكن فلاحي في زاوية من حقولهم وبمساحة لا تزيد عن ١٠٠ م/ يمكن السكن به، أو وضع مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبيذور ومواد علفية إلخ.. بالإضافة لموقع ليؤوي به الفلاح ما قد يملكه من المواشي صيفا وشتاء، وبما يساعده على عدم ضياع الوقت في الوصول إلى موقع العمل، كونه يوجد نسبة عالية من الفلاحين يقيمون في القرى النموذجية التي تبعد عن أراضيهم وحقولهم الزراعية أكثر من ٢٥/ كم وخاصة في مزارع حوض الفرات- المشروع الرائد، فهناك شريحة

مجانين عامودا ينصحون الصين

◀ حمد الله ابراهيم

تعاني مدينة عامودا من ظاهرة شديدة الغرابة، لم ترها من قبل، ألا وهي ظاهرة الدراجات النارية (الموتورات) وانتشارها الكبير من حيث العدد والموديلات وطريقة السير بها .

قديمًا كانت وسيلة للنقل بين عامودا والقرى المجاورة بابا للرزق لبعض العائلات، وحتى الآن تترزق منها الكثير من العائلات، ولكن الكثير من الشباب حولوا هذه الوسيلة إلى أداة إزعاج للناس و«ضربة» لحركة المرور وأداة لصناعة الحوادث الخطرة، ووسيلة للانتحار، وو...الخ.

ولما كانت طريقة قيادة هذه الموتورات عجيبه غريبة في منطقتنا، وفي أغلب الحالات تؤدي إلى حوادث مؤسفة ومؤلة، اجتمع المجانين في عامودا لإيجاد حل، وبما أن صناعتها تتم في الصين وليست في سورية، قررنا أن نقدم بعض النصائح للصين لصنع بعض الدراجات النارية حسب طلبنا وهي:

١ - يجب أن يكون «الإشطمان» ضخمًا، ويفضل أن يكون نفس «الإشطمان» الخاص بالطائرات الحربية، ولكن دون كاتم صوت لسببين: أولاً: الزيادة في السرعة، وبالإضبط لتكون طائرة جوية تسير على الأرض، ثانياً : الصوت الضخم المزعج المدمر، وهذا ما يريده بعض الشباب، فبدلاً من ربط اللعب والتتك الفارع بالموتورات لإزعاج الناس سوف يوفي هذا الاشطمان بالغرض، فبقدر ما ينزعج المشاة يفرح صاحب الموتور!.

٢ - صناعة الدراجات بدولاب واحد بدلاً من دولابين، أي إلغاء الدولاب الأمامي لأنه لا يلزم في عامودا، فالسائق الماهر أو الشاطر هو من يقود الدراجة النارية على دولاب واحد وبأقصى سرعة ممكنة، أي أن تكون دراجة شبيهة ببسكليت السيرك، ويشترط أن يكون لها أكثر من مقعد للجلوس، أي مقعدين أو ثلاثة مقاعد ليركبها مجموعة من الشباب وليلطقوا معاً أصوات مزعجة.

٣ - (وهذه نصيحة للصين وسورية في وقت واحد) الطرق المعبدة يجب أن يكون عرضها ٦٠ متراً، ٣٠ متراً للذهاب و٣٠ متراً للإياب، خاصة بالموتورات، ويمنع استخدام وسائل النقل الأخرى للمرور بها، ويفضل أن تكون طرق السيارات فوق هذا الاوتستراد، أي في الطابق الثاني، كي لا تحدث اصطدامات بينها وبين الموتورات، لأنه في أغلب الأحيان تسير أكثر من ٧- ٨ موتورات مع بعضها ذهابا ايابا . أما طرق المشاة فيفضل أن تكون في الطابق الثالث، بشرط أن تكون للذكور فقط وليس للإناث، لأنه اذا وجدت الإناث بين المشاة فسوف تتحول الى مسرح للموتورات، وتبدأ المشاكل من جديد!.

٤ - لا داعي لتركيب الضوء لأن القاعدة عندنا هي الشاطر من يقود الدراجة بلا ضوء ودون «استويات»، ويسير بها بأقصى سرعة ليلاً ليدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية، فقد دخل شخصان موسوعة غينيس من أربعة أبواب حتى الآن في عامودا، وهذه شروط الأبواب التي حققها بطلا عامودا أو العالم بالومتورات: الأول: قيادة دراجة نارية بالسرعة القصوى بدون ضوء ليلاً، حيث كانت السرعة ١٦٠ كم في الساعة؛ الثاني: من حيث قوة الصدمة فكل دراجة أصبحت كتلة حديدية شبيهة بكرة: الثالث: الدقة في الاصطدام حيث كان الصدام وجهاً لوجه؛ الرابع: السرعة في الوفاة حيث كانت الوفاة فورية!.

■ ■

◀ يوسف البني

قد يكون الأوان قد فات لنخرج بهذه الكلمات، وكان من المفترض أن ندرجها توجيهيات قبل العيد، ولكنها من الأهمية بحيث أنها لا تكون متأخرة أبداً، ولا يفوت أوانها . فضحكات الأطفال وابتساماتهم بالعيد تختزل معنى الحياة وتغمرنا بالسعادة والفرح، ونعلم أننا نستمد العيد من أطفالنا وتزداد ثقتنا بأن الغد الآتي يحمل في طياته الخير والأمان ما داموا يمرحون ويضحكون . ولأن فرح الأطفال في العيد مبتغانا فلا بد لنا من أن نشير إلى ما قد يتعرض له الأطفال من لا يدركونها إلا بعد وفوعها .

تعتبر ظاهرة الألعاب النارية والمفرقعات من الظواهر السلبية المنتشرة في أعيادنا ومناسباتنا، وباتت هذه المواد تشكل خطرا ليس فقط على مستخدميها بل كذلك على الآخرين المتواجدين في محيط استخدامها، في كل سنة يصاب الكثير من الأشخاص بما فيهم الأطفال وقسم منهم يبقى مع عاهات دائمة. والمفرقعات هي المواد المتفجرة التي تستخدم لأغراض الترفيه والتسليه، وهي عبارة عن عبوات محكمة بغلاف من الأوراق الكرتونية والبلاستيكية ومعبأة بمواد متفجرة، وهي بألوان وأحجام وأشكال مختلفة فنهن الدائرية ومنها المثلثة والأسطوانية، وينبعث منها شرر ناري وأصوات مدوية. والمفرقعات آثار سيئة وأضرار خطيرة على الصحة، فالشرر



تعتبر الألعاب النارية من أسباب التلوث الكيميائي والفيزيائي، وكلاهما أخطر من الآخر، فالرائحة المنبعثة من احتراق هذه الألعاب تؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة، بالإضافة إلى الأضرار الكارثية التي قد تنتج عن انفجار الألعاب النارية إذا كانت مخزنة بطريقة خاطئة. كما أن المفرقعات تثير القلق بين الجيران خاصة عند إصابة بعض الأبناء، كما أنها تعود على اللامبالاة بالقانون

أو الضوء والحرارة الناجمة عن استخدامها يعد سبباً رئيسياً للإضرار بالجسم، خاصة منطقة العين الحساسة، والرماد الناتج عن عملية الاحتراق يضر بالجلد والعين إذا ما تعرض له الطفل بشكل مباشر، حيث تصاب العين بحروق في الجفن والملتحمة، وتمزق في الجفن، أو دخول أجسام غريبة في العين، أو انفصال في الشبكية، وقد يؤدي الأمر إلى فقدان كلي للعين. كما

مساكن عمّرها الفساد.. مزة 86 نموذجاً

◀ نزار عاذلة

منذ أن بدأت الاضطرابات الأمنية في سورية، وزحف المخالفات العمرانية يتوسع في جميع المدن والبلدات، وذلك في غياب قمع المخالفات لأسباب تتعلق في تشاركية المصالح بين متصيدي فرص فوضى البناء والأوصياء على رسم المخالفات وتجار القوانين.. خلال الأشهر الستة الماضية قامت تقريبا مدن وأحياء كاملة في البلاد، بشكل يدعو الإنسان إلى السخرية في عالم تسوده الفوضى البصرية والتلوث البصري.

الجديد القديم

المشكلة ليست وليدة اللحظة أو نتيجة الأحداث الجارية، فهي تعود إلى أكثر من ٤٠ عاما، وخلال هذه السنوات تضاعفت وازدادت حدة حتى باتت الأحياء المخالفة سمة عامة لوجه المدينة السورية.

ولا يمكن الحديث عن تجار وسماسرة العقارات ودورهم، دون العودة إلى الفساد الحكومي وانعدام التخطيط العمراني، إذ ما زالت المخططات العمرانية على حالها دون توسع منذ سنوات طويلة، وحدث تواطؤ بين بعض المتنفذين وتجار الأرض والعقارات وتشكلت مافيا تحكمت بالمواطن.

أين الخطط؟

في العام ٢٠٠٣ صدر قانون خاص لمعالجة مشكلة المخالفات السكنية أو الحد منها، ولكن المخالفات ازدادت وتوسعت في ظل هذا القانون مناطق المخالفات، وقد أفسد القانون من لم يكن فاسدا قبل صدوره. وقد تساءل رئيس الحكومة السابق مرة: ماذا نفعل بمناطق السكن العشوائي؟ وقال: لا نسمح باتخاذ قرارات بشأنها دون مراعاة البعد الاجتماعي. وطبعاً تبع ذلك الكثير من التصريحات والقليل من الخطوات للبدء بتسوية وضع المخالفات وإزالة أكرها.

خطط ولكن

حتى العام الحالي، إحدى عشرة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تم تسجيلها، ولم تستطع هذه الخطط أن تقيم تنمية اجتماعية توقف الزحف البشري من الريف إلى المدينة، وتحديدًا إلى دمشق، وفيه تم بموجب هذا البناء الاقتصادي الغريب تريفيف المدينة بدلا من تمدين الريف، فلم يجر الربط في خطط التنمية فيما بين فروع الزراعة وفروع الاقتصاد الوطني الأخرى، لا من حيث العلاقات المادية ولا القطاعية الإنتاجية أو التسويقية أو السعرية أو التحويلية، كذلك لم تجر مسح للأراضي في سورية أو معرفة صلاحياتها لزراعات معينة وإنتاج معين، ما نجم عنه ولأسباب أخرى عديدة: التشتت والفوضى

في نقابة المهندسين العجائب..

مهندسون يقبلون الأيادي من أجل الوصول لفرصة عمل

جاء القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٨١ وتعديلاته لتنظيم مهنة الهندسة في سورية، وأكدت الأنظمة النقابية في جميع أبوابها وموادها مهنة الهندسة وأهدافها على أنها مهنة إنسانية تساهم مساهمة فعالة في بناء وتطوير المجتمع، وأن الهندسة هي فن تفهم قوى وموارد الطبيعة والتحكم فيها وهي ذات غايات قومية. بينما أكدت المادة الثانية منها على السماح للمهندسين في سورية بتأليف نقابة واحدة مركزية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتخضع لأحكام هذا القانون وتكون عضوا في اتحاد المهندسين العرب، وتعمل على دعم القطاع العام وتعزيز دوره وحمايته كقطاع قائد للاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة في مشاريع التنمية، وأن ترفع شأن مهنة الهندسة والنهوض بمستواها العلمي لتفي بمتطلبات التنمية وتحقيق الاشتراكية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

بالإضافة إلى العمل لرفع سوية المهندسين معنوياً ومادياً والدفاع عن حقوقهم المتعلقة بمزاولة المهنة وتدعيم الروابط الفنية والثقافية والاجتماعية بينهم كإيجاد صناديق التوفير والضمان الصحي وتنظيم الجمعيات السكنية وإقامة الجمعيات الهندسية والأندية.

لكن الرسالة التي جاءتنا عبر موقع جريدة «قاسيون» من مجموعة من المهندسين (كهرباء وميكانيك) تؤكد عكس ذلك تماما مما يعني مخالفة صريحة لأنظمة المهنة تقول الرسالة:

«من مجموعة من المهندسين (كهرباء وميكانيك) إلى القيمين على موقع قاسيون الشرفاء..

بداية كل عام وأنتم وسورية بألف خير..

نحن مجموعة من المهندسين الألم يعتصر قلوبنا جراء كل المويقات التي تجري في النقابات للأسف، ونحن ليس لنا مصدر آخر للعيش لا وظيفة تقبلنا ولا ما يحزنون، ونقول إن النقابات خلال التاريخ كانت من الإنجازات الرائعة تحمي وتساعد المنتسبين إليها، ونقابة المهندسين يجب أن تساعد المهندس وتدافع عنه أمام جميع الجهات وحتى الجهات الحكومية، تعمل على الارتقاء بالمهندس والهندسة في سورية لهذا أوجدت، ولكن للأسف هذا آخر همهم.

في النقابات يقال انتخابات، مرحبا انتخابات، في نقابة المهندسين النقيب والأعضاء جميعهم دون استثناء من المتسلقين الوصالين، وصلوا إلى مراكزهم بالطريقة المعروفة في سورية، بعد استلامهم في كل دورة يشكلون مافيا حقيقية، يكوشون على كل ما هو دسم لهم، ولا يبقى لنا إلا



في الزراعة وعدم كفاية الخدمات إن لم نقل انعدامها في الريف والفقر وعدم وجود عمل، ما زاد من النزوح إلى المدينة.

لوحة مقلقة

لوحة مقلقة، لاسيما أن العوامل المساعدة على تفاقم النزوح من الريف إلى المدينة مستمرة، فعندما نتوجه من حمص إلى طرطوس واللاذقية نجد قصورا شامخة مزروعة فوق الهضاب والجبال، وبين الغابات ووسط قرى وبلدات تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات، ونجد طبعاً أن هذا القصر لهذا المسؤول وهذه الفيلا لفلان من الناس، وقد عبّدت الطرق إلى هذه الفيلات مع كل ما تحتاجه من صرف صحي ومياه وكهرباء في حين تفتقر عشرات القرى إلى أبسط احتياجات الإنسان، مع بطالة وصلت في محافظتي طرطوس واللاذقية إلى أكثر من ٤٠٠ ألف عاطل عن العمل.

مناطق أخرى

ونترك المنطقة الساحلية ونتوجه شرقا عبر الطريق الجبلي الذي يصل اللاذقية بحماة، ونجد القصور الشامخة وبيوت الصفيح، ومن حماة باتجاه السلمية- الرقة- دير الزور- الحسكة. أحياء بكاملها مخالفات في كل هذه المدن والبلدات، وعشرات الآلاف من العمال كانوا يعملون في لبنان وليبيا يواجهون البطالة والفقر المدقع ، ولكن بعد أن جرى ما جرى بين الأشقاء رجعوا إلى سورية لتتضم هذه الألوف المؤلفة إلى جيوش العاطلين عن العمل.

المافيا الجديدة

مع هذا الزحف تشكلت مافيا عقارية من المتنفذين والمسؤولين في الدولة، استولت على أراض واسعة في العاصمة وريفها، هي أملاك دولة وبعضها مصادر منذ عام ١٩٦٤ ، وبدأت هذه المافيا بتبيع الأسهم والأمتار، بدأ البيع والبناء، وتشكلت مدن وقرى وأحياء، وطوقت الشوارع العاصمة وزنتها بسياج عجائبي، وهنا نسأل: أين كانت البلديات ومجالس المدن والبلدات والحكومات المتعاقبة؟ لن يأتينا جواب؛ لأن أكثر المسؤولين في هذه المؤسسات كانوا جزءا من الفساد.

٨٦١

أبرز المناطق العشوائية أو المخالفات يقطنها أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن وهي أملاك دولة وبعضها مستملك لوزارة الدفاع، أنشئت عام ١٩٨٠ ، وقد بدأ السكن في هذه المنطقة من قبل ذوي الدخل المحدود جدا، وعندما كان البيت في المناطق النظامية بـ ١٠٠ ألف ليرة سورية كان البيت في هذه المنطقة بـ ٤٠ ألف ليرة سورية، وعندما وصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة كان المواطن يسكن هنا بـ ١٠٠ ألف، وتوسعت هذه المنطقة وكبرت وارتفع سعر الأرض مئات المرات وأصبحت الـ ٨٦١ تضم أبنية تصل طوابقها إلى ١١ طابقا، وسعر الشقة يصل إلى ١٢ مليون ليرة!.

مضاريات..مضاريات

سنوات طويلة ومضاريات تتم بالأراضي وسوق سوداء بمواد البناء وبيع وشراء واستيلاء على بيوت وعقارات، وتجار وتعهداث وسمسرات.. ومخططات تنظيمية على الورق، وخطط تنموية اقتصادية واجتماعية ولكن دون إجراء فاعل.

عندما صدر القانون الخاص بمعالجة المخالفات السكنية، لم تتذكر الجهات المسؤولة عن المخالفات والسكن العشوائي، وتصل نسبته في سورية إلى ٦٠٪، لم تتذكر سوى الـ ٨٦١، فاتخذت هذه الجهات إجراء هائلاً وهو: وضع دورية دائمة من الشرطة العسكرية والأمن على مداخل الـ ٨٦١ لمنع البناء العشوائي ولقمع المخالفات، ومنع إدخال مواد البناء، وفي هذه الأجواء زاد الفساد فسادا.. حيث أقيمت منذ اتخاذ هذا الإجراء مئات الأبنية والطوابق المخالفة لأن فسادا من نوع آخر قد بدأ، فسيارة الرمل التي كانت تباع بـ ٣ آلاف ليرة، أصبحت تباع بعد وضع الحواجز بـ ١٠ آلاف ليرة، وقس على ذلك بقية المواد.

أنت في ٨٦١

لا تجد ليلاً سوى مطاردات تلاحق سيارات محملة بمواد البناء، ولكن تتم التسوية والمصالحة وتدخل الـ ٨٦١ في شارع رئيسي لا يتجاوز عرضه الـ ٢٠ أمتار يخترق المنطقة بكاملها وتصاب بالرعب أمام أسلاك كهربائية تغطي الشارع وتحجب السماء متشابكة، ويكاد لا يمر يوم واحد دون وفيات بسبب الكهرباء والاستمرار غير النظامي، ولا يمر يوم دون تهدم بيت على ساكنيه، وتقف سياراتك في الشارع الرئيسي الضيق أكثر من ساعة لشدة الازدحام قبل أن تصل إلى نهايته. شارع غير معبد وصرف صحي عشوائي وشوارع عرضها ربع متر، وبعض السكان يتسلقون مئة درجة كي يصلوا إلى بيوتهم، وفي الـ ٨٦١ مدرسة ابتدائية واحدة افتتحت منذ عامين، ومستوصف واحد ومخبز واحد.. وقد انتشرت في المنطقة أمراض عديدة، من ربو تحسسي، ولاشمانيا، وغيرهما، وتفاجأ عندما يقول لك أحد السماسرة إن سعر المتر وصل إلى ٤٠ ألف ليرة سورية.

الحصلة

الـ ٨٦١ نموذج لمناطق المخالفات والسكن العشوائي، وإذا كانت لا توجد في سورية سياسة وطنية بعيدة المدى لسوق العمل أو للتنمية، فكيف سنجد سياسات في قضايا أخرى أكثر أو أقل أهمية؟!

الفقر ليس مشكلة اقتصادية بحتة، إنه مشكلة سياسية، ولا بد من إعادة النظر في وضع الإنسان واحترام إنسانيته وحقه في السكن الإنساني كفضية أساسية في تحقيق توازن اجتماعي يكفل تحقيق التنمية المطلوبة للنهوض باقتصاد البلاد وبمعيشة سكانها.

كارثة «كل عام واتم بخير»..

أجمل الأعياد تلك التي لم تأت بعد

بالرغم من كل الولايات التي كانت تنهال على رأس المواطن السوري في السنوات السابقة من كل حذب وحسوب، إن كان بالفساد والنهب المنظم الذي كان ينتهجه البعض/«الكثير» من رجالات الحكومة والنظام أو أزملاهم ممن هم خارج الهيئات الحكومية، أو بسبب الأوضاع المناخية المتقلبة التي كانت تمر بها المنطقة من قحط إلى جفاف وما إلى ذلك... بالرغم من كل هذه الولايات، كنا نرى المواطن المغلوب على أمره يتحمل على نفسه من كل أعباء العيد، وينظر في أعين أطفاله وعائلته وأقربائه ليرى الفرح فيها، فينسى ولو مؤقتا كل آلامه. لكن عيد هذا العام مر» كارثيا» بكل ما للكلمة من معنى، فالانشقاق الذي بدا واضحا في ضفة السياسة بين مكونات الشعب السوري من مؤيد للنظام ومعارض له، ما لبث أن انتقلت عدواه إلى العيد، فالمؤيدون البسطاء اكتفوا بعيد بسيط (على قد الحال)، أما «الفاسد» منهم، والذي طالما كان يحتفي بقدوم العيد ورحيله بالبذخ والترف، احتفل بأجواء العيد هذا العام من منطلق أن البلد «بخير» فراح يمعن في استفران «الأخر» بالألعاب النارية والأغاني الصاخبة المزعجة، محاولا إقناع نفسه قبل الآخرين أنه ليس هناك أي شيء يقلق في الوضع الذي تمر به البلاد على قاعدة«أزمة وبتمر» أو«خلصت!». بينما المعارض الصارخ، الذي طالب بأبسط حقوقه في بداية الأزمة، وجعل من كل يوم في شهر رمضان دواما للتظاهر في الشارع، فقد أعلن أن هذا العيد هو عيد الشهداء الذين سقطوا في المواجهات التي حصلت مع أيادي القتل.. وعيد مع أقرانه صارخا في الشوارع!. أما الغالبية التي اعتبرت صامتا منذ بداية الأحداث، فالكثيرون منها لم يحتفوا بالعيد، وإنما اكتفوا بتقديم « القهوة المرة» أو «حبة تمر» تكريما لشهداء الوطن، والكثيرون منهم لم يستطيعوا حتى ذكر الجملة المتداولة في العيد «كل عام وانتم ب.....»، والمبكي أكثر في الأمر هو عندما استيقظ الشعب السوري بكل أطيافه ومعه العالم برومته في أول أيام العيد، وتحديدا بعد صلاة العيد على وقع سقوط المزيد من الشهداء، نتيجة استمرار القتل، الذي لم ولن يكون في يوم من الأيام هو الحل الذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار البلاد.

فيأية حال عدت يا عيد...ودماء الشهداء ما زالت ساخنة..ومزيد من الدم ينزف.. وينزف؟!

■ ■

مطالبات

دعم استراتيجي جداً!

◀ عبد الرزاق دياب

نعم، ودون أدنى شك، لم تملك الحكومة المنصرمة إستراتيجية واقعية لانتشال اقتصادنا من عثراته، ولم تكن خططها الخمسية المتتابعة سوى محاولة صوتية لتقول لنا إنها تساهم في حياتنا بغض النظر عن نتائج هذه المساهمة.

اليوم تكتب زميلة صحفية عن اقتراح لوزير الاقتصاد في الحكومة الحالية في كتاب وجهه لتجار دمشق يقول فيه: (نريد ثلاثة ملايين ليرة سورية كدعم للبسطات حيث قدرت أعدادها بعشرين ألف بسطة في دمشق وحدها وتتمركز وسط المدينة، وعلى اعتبار أنها توفر فرص عمل جيدة للعاطلين وشغلت الآلاف، فلماذا يجب إزالتها).

في كتاب الوزير ثمة ما يبعث على التفكير في كيفية تفكير الحكومة الجديدة، هل من الممكن اعتبار هذا الكتاب نواة لخطة خمسية قادمة بهذا السياق؟ وهل من الممكن أن نعمم هذا كأنموذج لرؤية الحكومة لآليات إصلاح الاقتصاد السوري؟.

هل يريد الوزير دعم ما هو خارج القانون والجمال، وفي وقت لم يفكر أحد في الحكومة الحالية لإعادة ما تم سحبه من المواطن المسكين من دعم للمحروقات والمواد الأساسية، وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه لتتاسب دخله، وهذا ما سيدعم سلعة الغذاء التي تفرغ.

فيما يرى الوزير أن لا أسباب تدعو لإزالة البسطات من شوارع دمشق على الأقل أتساءل: هل سطر الوزير اقتراحه بعد مروره راجلاً من سوق الحمراء أو الصالحية ذات مساء قريب.

هل دعم البسطات سيكون من خلال سقف السوق القماشى الذي يحجب أبواب كلية الحقوق في البرامكة، أم سيتم دفع الملايين المقترحة لإيجاد مكان للحاويات التي صارت تتوسط الشارع في السوق نفسه، أم لشق طريق لمرور المواطنين الذي يتهدد حياتهم سائق أرعن على خط (مهاجرين –صناعة) بعد أن فقدوا رصيف الأمان الذي تحول إلى سوق تحوي ما تيسر من خلطات عجيبة.

هل يعرف الوزير الأضرار التي أصابت أصحاب المحلات في أسواق دمشق الكبيرة من فلتان (البسطات)، ومن الفوضى التي عمت السوق بعد أن صار بائعو الصيني والتركي هم سادة السوق مما اضطر هؤلاء للدخول في سباق كسر السعر لكي يخرجوا من ركود عميق.

لا يحتاج أي مراقب لذاكرة بعيدة ليعدد كيف كانت تتعامل الحكومة مع أصحاب البسطات الذين لا يدفعون أية ضرائب ولا بدل حجر الرصيف، ولا غرامة إشغاله.

أليس هؤلاء جزءاً من اقتصاد الظل الذي حاربت الحكومة لأجل تخليصنا من تبعاته وأضراره، ونعنت الحكومات السابقة لتكريسه، واعتبرته من أهم هوامش تكريس البطالة والجريمة.

ألم تكن هواية شرطة محافظة دمشق مطاردة (البسطات) في الشوارع الخلفية، وخلق الموز والتمر والأحذية والكتب التي باعها اتحاد الكتاب على شكل مكاتب معلقة في الشوارع.

ألم تسع محافظة دمشق إلى إيجاد بدائل لهذه الأسواق في سوق موحدة تجمع كل هذا الخليط بعيداً عن وسط المدينة.

أعتقد أن لا أحد في الحكومة الحالية مر من بين هذه البسطات المتعانقة في البرامكة، ولا شاهد قطيع المسؤولين الصغار مقطوعي الأرجل، ولا النساء اللواتي يبسطن أولادهن بين الأرجل العابرة.

يرى الوزير أن دعم البسطات سيساهم في خلق فرص عمل لجموع العاطلين، وتساهم في محاربة البطالة..هل إستراتيجية الدعم هذه هي أقصى ما لدى هذه الحكومة لمساعدة العاطلين عن العمل؟

ترى هل نسي الوزير أن من واجب الحكومة رسم إستراتيجية ترقى لمستوى الدولة... الدولة التي يجب أن تشجع الاستثمار، وتسهل المشاريع التتموية، والقروض بأنواعها، وخلق الفرص الحقيقية للعمل، وتضع الرجل المناسب في(مكانه)...؟. ■■

المواطنون السوريون وسيف هلال شوال..

كيف مر عيد الفطر على سورية؟ وماذا كانت العيدية؟



بشكل عام ما عشناه أيام عيد الفطر هذه السنة، وكأن العيد صار محرماً على الناس، فالكثيرون منهم مجروحون ومكلومون بأولادهم أو أهلهم، ومن المعيب أن تشتري الحلوى لأيام العيد، وكثير من أهل هذا الوطن الحبيب قد نصب بيوتاً للعزاء».

حتى الأموات في المقابر لم يسلموا..

. المواطن أبو محمد من درعا قال: بعد أن مضت خمسة أشهر من القتل والاعتقالات والتعذيب، أتى شهر رمضان الذي كنا نتمنى أن يكون شهر الخير والمحبة والمغفرة والتآلف، ولكن على العكس، فقد زاد فيه القتل والقمع والتصعيد، وتضاعف فيه الخطر والخوف عما سبقه من الأشهر، وتبين أن الموتورين في السلطة وأصحاب الحل الأمني والقمع لا يعرفون لا رمضان ولا شعبان. ثم جاء عيد الفطر الذي كان من المفروض أن يكون عيداً سعيداً، ولكنهم فاجؤوا الناس في صباح العيد الباكر وهم يزورون شهداءهم في المقابر، وكأن هناك كانت النية مبيتة لدى السلطة لتحويل المدن والبلدات إلى معتقلات، وكانت الهدايا بالعيد الرصاص والقتل والاعتقال، وحتى الأموات في المقابر لم يسلموا من الرصاص، فكان عيداً حزيناً كئيباً على الناس جميعاً، وحتى الأطفال لم نر الفرحة والسرور في عيونهم، وكيف يفرح الأطفال والنساء وهم يعيشون حالة من الرعب والموت؟ فهم يرون كل يوم قتل الأطفال والنساء، واعتقال الصغير قبل الكبير، فالفاسدون المتسلطون عاثوا في هذه البلاد فساداً وقتلاً وظلماً، ولكن قوة الشعب لا تقهر، ولها النصر في النهاية. وهنا لايد من قول جانب هام من الحقيقة، وهو أننا لسنا على خلاف شخصي مع أي أحد في قمة هرم السلطة، ولم تكن مطالبنا أولاً وأخيراً سوى الحرية والكرامة والديمقراطية والعيش الكريم، وهذه الممارسات التي يقوم بها بعض الموتورين، وهذا النهج القمعي، وما تراكم من فساد وظلم وتهميش للمواطن السوري هو الذي يجب أن ينتهي ويسقط، وهذا ما نقصده بإرادتنا الصادقة بأن الشعب يريد إسقاط النظام».

. الأستاذ (سعيد . غ) قال: «أي عيد وأية فرحة، وبلدنا يمر بمخاض عسير وآلام ولادة نزفت الكثير من الدماء وسحقت الكثير من الأبرياء؟ العيد الأكبر سيكون حين تنتهي سورية من هذه الأزمة وتخرج منها قوية أبية، تكللها رايات الحرية والديمقراطية ومئاته وحدتها الداخلية وتكاتف أهلها وتآلفهم على امتداد مساحة سورية كاملة، فهذه هي الصورة التي عهدناها في بلدنا قبل عقود، ونتمنى أن تعود، ونتمنى أن يعود العيد القادم وقد تخلصت سورية من كل أدرانها وأحزانها، فقد مرت عقود تم خلالها تجريد المجتمع السوري من كل مقوماته الاجتماعية الحقوقية والقانونية والقضائية. وتخلت عن الناس كل شبكات الأمان الاجتماعية والمدينية من أحزاب ونقابات وجمعيات بل وحتى شبكات الحماية الأهلية والعائلية. وبلغت سورية من التهميش الاجتماعي وانتزاع الحقوق وامتهان القانون والقضاء، حد سقوط أية قيمة اعتبارية أو معنوية للمواطن خارج مؤسسة السلطة الحزبية والأمنية، نتمنى مع انتهاء هذه الأزمة أن تنتهي هذه الظواهر، وتعود الأعياد على سورية وقد استعادت ألقها وبريقها المكللين بالأمن

والاستقرار والحياة الكريمة، والمحمين بالحرية والديمقراطية».

هل يكون هذا العيد منعطفاً تاريخياً؟

. الطبيب (إسماعيل. ف) قال: «رغم كل المآسي والأحزان والدم البريء الذي اصطبغت به شوارع سورية وساحاتها، فإنني أرى أن هذا العيد سيذكره التاريخ على أنه الحد الفاصل بين مجتمع ما قبل المواطنة ومجتمع المواطنة الحقيقية للمواطن السوري، ففي العقود الأخيرة هبط المجتمع السوري إلى درجة مخجلة في تفككه الاجتماعي والتقايف والوجداني، وتحول من مجتمع مواطنة مدني يحكمه القانون إلى مجتمع تحكمه شريعة الغاب، إلى مجتمع مفروز بهوة كبيرة بين رعايا مهمم الوحيد الركض ليل نهار وتأمين عملين أو أكثر لتأمين لقمة العيش، وسلطة متغولة بالاستعباد إلى درجة انتهى معها الأمر بالكثير من الرعايا لتقديس الحاكم، فكانت المطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية فعلاً ملء العين والأذن والإحساس، وليس مجرد ردة فعل عفوية، ويمر هذا العيد ضمن هذه الظروف الاستثنائية مبشراً أنه مازال في الدنيا أعياد، وأن الأعياد القادمة ستحمل لنا رياح الخير والبركة والحرية والعيش الكريم».

. الأستاذ (عبد الكريم. ن) قال: «لم يكن هناك عيد ولا مظاهر عيد أصلاً، فالهم الوطني طغى على كل شعور أو مناسبة، ومعروف أن سورية الآبية تتعرض هذه الأيام إلى مؤامرة تسعى لخلق الفتنة والافتتال الأهلي فيها، وهذه المؤامرة تشارك فيها أطراف خارجية وداخلية وحتى عناصر ذات قرار في السلطة نفسها، وهذا ليس بجديد على سورية، وليست المرة الأولى التي تتعرض فيها لمؤامرات كبرى، بل هي دائماً هدف استراتيجي للقوى المعادية للإنسانية. تحاول النبل منها وتفتيت وحدتها الداخلية، وهذه المؤامرة مازالت في طور الفتنة لأنها ظلت دون الحرب الأهلية، فلم يتمكن كلا الطرفين المتصارعين (العصابات المسلحة والمجرمون المخربون الذين يتخذون من المظاهرات الشعبية ذات المطالب الحققة غطاء لهم من جهة، والأطراف الانتقامية

في السلطة نفسها من جهة أخرى) أن يزع المجتمع السوري الوطني في حرب أهلية طائفية، فبقيت المسألة في حدود الفتنة، ومهما اعتمدت السلطة نهج الإفراط في استخدام العنف ضد مجموعات مسلحة تعترف على الوتر نفسه، فهما لم ولن يتمكننا من جر الشرائح الاجتماعية الكبرى لمعركتهما، أو لحمل السلاح خلال الاحتجاجات، وبالتالي لا معنى للعقاب الوحشي الجماعي الذي تتعرض له هذه الشرائح الاجتماعية، ولكن يبدو أن الهدف الوحيد لهذا العقاب الجماعي للمجتمع من المتشددين في السلطة، هو استئصال النهضة السياسية والوعي الجديدين من حياة السوريين، وإلا فما هو مبرر الاعتقالات الشاملة التي طالت قوى يسارية وعلمانية وشيوعية؟! أليس هذا من المجتمع؟! نتمنى أن تعود الأعياد على هذا الوطن الغالي وقد تخلص من هذه الفتنة ما دامت القوى الظلامية في الطرفين قد عجزت أن تجر المجتمع السوري إلى الحرب الأهلية، ونتمنى أن تعود سورية لؤلؤة الشرق الحضارية، وأن تفشل جميع المخططات من الداخل والخارج في خلق الفتن واستغلالها لمعاينة المجتمع وطرده من

تحقيق

فضاء الحياة السياسية الجديدة».

أزمة أعياد، أم عيد أزمة؟

. الأستاذ المحامي (عماد . ز) قال: «إن العيد الأكبر هو عيد الوطن، عيد الجماهير الشعبية الواسعة وقد استعادت حريتها وكرامتها، فإن الأزمة السورية التي تلقي بظلالها، ونتائجها التي نراها الآن، بدأت منذ عقود وتراكمت بسبب تجاهل السلطات للمواطن السوري، بل من إهانة وهدر كرامته عبر ممارسات الفساد المؤسساتي الكبير، وهذا هو الوتر الذي لعبت عليه قوى خارجية وداخلية حاقدة، وباستغلال الوضع المتردي، وبحجة المطالبة بإصلاحه، أوصلوا الأزمة إلى هدف إسقاط سورية وطناً وشعباً ولحمة وطنية، صحيح أن للمواطن السوري الحق في المواطنة كممارسة وطنية بامتياز، ولكن هذا لا يعني الارتواء في أتون جحيم لا يبغي ولا يذر. وإن سياسة التشويش من جهة، والتحرير من جهة أخرى، قد جرت سورية إلى أزمة معقدة ومركبة على مختلف الأصعدة، ألقت بظلالها على جميع مكونات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما جعل التعامل معها ليس بالأمر السهل، فالعمل على حل هذه الأزمة يحتاج إلى الكثير من الدقة والفرز والوعي بعيداً عن ردود الأفعال غير المدروسة، وعن الأحقاد الشخصية، وكان من المفروض أن يبقى الوطن بعيداً عن أن يكون مكسراً لعصا الاختلافات، والمواطنون الأبرياء ذوو المطالب الحققة عن أن يكونوا وقوداً لها، وبالتالي فقد شكل تصاعد الأزمة في الداخل حجة للخارج المحموم المتكالب على تحطيم سورية ومقاومتها للإمبريالية، وهذا برأبي ما حرم السوريين ليس فقط من الشعور بفرحة العيد وبركة رمضان، بل حرهم أيضاً جزءاً هاماً من الإحساس بالأمان والطمأنينة والاستقرار، ونتمنى أن يعود هذا الشعور المفقود بأعيادنا وكل الأيام القادمة».

الاستحقاق الأكبر

الحزن والخوف والقلق على المصير صبغ عيد معظم السوريين، والأمنيات كبيرة في أن تعود الأعياد القادمة وقد خرجت سورية من أزمتها قوية متماسكة حرة متحضرة، وهذا يلقي على السوريين، والسوريين وحدهم، مهمة التصدي للمؤامرات في سبيل الخروج من الأزمة والعبور نحو سورية جديدة قادرة على المواومة بين التحديات الخارجية والضرورات الداخلية، في زمن لا تختلف فيه حاجة الفرد عن حاجة الوطن، وبالتالي فإن تأمين الاحتياجات الوطنية العامة سيؤدي بالضرورة لتأمين الاحتياجات الشخصية للأفراد، وهذه مهمة ذات أبعاد اقتصادية ومجتمعية وسياسية بامتياز، تتبع من القدرة على صناعة الوطنية، وصناعة الثقافة، كما صناعة الحرية والديمقراطية. وأصبح لزماً على السوريين الاستمرار في السير إلى الغد المشرق المأمول، مؤمنين باختلافهم وتنوعهم المؤدي إلى تآلفهم وتناغمهم، وهم وحدهم قادرون على تفعيل آليات اجتثاث الفساد والمحاسبة. إنها استحقاقات المرحلة، لا تقبل التجاهل أو التهاون في وجه كل ما يهدد المجتمع السوري، إنها حتمية عبورنا إلى غدنا الذي نشتهي وعيدنا الذي ننتظر..... ■■

أزمة «سكن الشباب».. ضاحية قدسيا نموذجاً مقلقاً



◀ سوسن المبيض

كان اقتراح، ومن ثم اعتماد مشروع «السكن الشبابي» الذي بدئ بتنفيذه في الكثير من المحافظات السورية، واحداً من الحلول التي اتبعت لمعالجة أزمة السكن المستعصية في البلاد، فما مدى جدية وصوابية هذا الحل؟ وأين وصل؟ وما الذي قدمه في سياق معالجة أزمة السكن المتفاقمة؟ للإجابة على هذه الأسئلة، سنسلط الضوء على حال سكن الشباب في محافظة ريف دمشق بضاحية قدسيا بوصفه نموذجاً لوضع هذا السكن في عموم البلاد..

ضاحية قدسيا.. السمعة والواقع

ضاحية قدسيا، ضاحية سكنية منظمة عرف عنها جمالية مبانيها وجودة تخطيط شوارعها وهدوئها النسبي، فما الذي راح يتواری خلف هذا الجمال المفترض، وخلف هذه السمعة الطيبة بعد أن احتضنت هذه الضاحية مشروع سكن الشباب؟

إن نظرة عميقة للأمور تظهر التالي:

أمسك الفاسدون بزمام الأمر منذ أن تحول مشروع «السكن الشبابي» من مرسوم إلى مشروع قيد التنفيذ في الخمس سنوات الأولى للتسليم، ثم أصبحت ثمانى، وكانت قابلة للزيادة لولا بعض الضغوط التي ألزمت المؤسسة العامة للإسكان بوجوب إنهاء المرحلة الأولى، فكان الإنهاء على الورق فقط... أي تم تنظيم عقود وتخصصات المستفيدين من المرحلة الأولى، ثم بدأت رحلة (راجعونا بعد شهر).. وهذا استغرق ثمانية أشهر فقط!..

الأهم في هذا الموضوع، أن سعر البيت راح يرتفع، فما بدأ بمبلغ /٥٦٠٠٠٠/ ل.س، أصبح /٧٠٠٠٠٠/ ل.س، ثم /٩٠٠٠٠٠/ ليمسي الآن /مليون ومائة وستة وأربعين ألفاً/!..

لقد تضرر المستلمون بالتأخير فما كان خمس سنوات أصبح ثمانى، وزادت قيمة المنزل بلا مبرر بين من تسلموا مبكراً، والمتأخرين، فإذا كان سعر المنزل ومساحته وموقعه معدداً من بداية الاكتاب فأي مبرر لرفع قيمته إلى أكثر من ضعفيه؟ فبناء على هذا السعر تم إضافة فوائد تقسيط وصلت إلى ما يقارب ٥٠٠٠٠٠ ل.س.

بالنتيجة تحول المشروع من نعمة إلى بلاء، فليس هناك قسط لهذه المنازل أقل من أربعة آلاف وخمسمائة ليرة سورية، أي متوسط ما يدفعه المستفيد لا يقل عن نسبة ٤٠-٥٠٪ من متوسط رواتب المستفيدين!.. ألا يجدر بالمعنيين توضيح معنى هذا؟ ما معنى ذلك؟ هل هو تقصير أم تلاعب واحتيال؟ إنه في جميع الأحوال سرقة لأحلام الشباب وفرحتهم..

القاطنون.. مشكلات متعددة

بالنسبة لمن تخصص وسكن فئمة مشكلات من نوع آخر، فعظمم المواطنين القاطنين مازالوا يعانون من نواقص كثيرة في هذه المساكن؛ حيث أنَّ سكان ضاحية قدسيا للسكن الشبابي (الجزيرة الرابعة، بناء رقم ١٠٨، مدخل ١-٢-٣) الذين استلموا المنازل المخصّصة لهم في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩: تمّ توقيع العقود بينهم وبين مؤسسة الإسكان في شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٠، يعانون، منذ استلام المنازل، من عدم تمديد الكهرباء لهذه الأبنية، وقد تهدّث المؤسسة بأن تعمل بأسرع وقت ممكن لإيصال الكهرباء، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم، يسعى القاطنون في تلك الأبنية إلى مراجعة الجهات المسؤولة، علّها تبتدّ قلوبهم بجواب شاف، وتعمل على تمديد الكهرباء لمنازلهم، أو على الأقلّ تحدّد موعداً للعمل على التحسينات والنواقص، إلا أنّ تعيهم وسعيهم ضاع هباءً، لتعود إليهم الخيبة بالوعود على أمل اليوم والغد، دون جدوى، ولأنّ تم الانتهاء من بناء الجزيرة التاسعة من جمعيات السكن الشبابي، ويتم تسليمها للمواطنين، ولا تزال الجزيرة الرابعة في ضاحية قدسيا للسكن الشبابي طي النسيان، إضافة إلى سوء التجهيزات في هذه المنازل من الداخل؛ حيث أنّ مآخذ الكهرباء فيها غير مثبتة بشكل محكم، وما أسهل أن تخرج من مكانها لتظهر الأشرطة الداخلية للعيان، كما أنّ نوافذ الألمنيوم أيضاً لم تثبت بإحكام، فما أسرع أن تسقط على المواطن بمجرد محاولته فتحها أو إغلاقها، فما وضع هذه الأبنية، وإلى متى ستبقى الجزيرة الرابعة دون كهرباء، رغم توسلات المواطنين. من جهة ثانية اشتكى قاطنو السكن الشبابي من عدم إنارة أعمدة الكهرباء الموجودة والجاهزة للإنارة، ما يجعل الساكن أو الزائر يشعر بالفرع ليلاً، وعدم إغلاق صناديق الكهرباء ما يهدد سلامة المواطنين ويسهل عملية الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية، والشكوى.

المياه الغزيرة.. مقطوعة!

وثمة مشكلة أخرى، إذ تعتبر منطقة قدسيا بشكل إجمالي من الريف الثري بالينابيع، حيث يمر فيها نبع مياه الفيجة ونبع مروان ونبع العراد إضافة إلى وجود خطوط جر مياه رئيسية تابعة لمؤسسة المياه بدمشق تغذي بلدة قدسيا، إلا أنّ الضاحية تفتقر للمياه وتعاني الجفاف الشديد .. فلماذا؟ وما هو المبرر؟

أشار مدير فرع الديماس للمؤسسة العامة للإسكان ياسر السباعي إلى أنّ (مساحة المناطق الخضراء هي حوالي ٢٣٪ من مجمل مساحة الضاحية، وهناك ١٤ حديقة مركزية منجزة وعشرات الألوف من المناطق الخضراء، وطبعاً نحن هنا نتحدث عن مساحات هائلة تحتاج لمياه ري إلا أنّ النقص الحاد في المياه والجفاف الذي تشهده البلاد سبب رئيس في عدم إنجاز ما تبقى من المناطق الخضراء، إذ يغذي

الضاحية ١٢ بئر ماء لكن حالياً يعتمد على بئرين أو ثلاث بسبب الجفاف).

إلا أنّ مشكلة الماء لا تقتصر على شح المياه وتركيب لوحاتها فقط، بل لها تبعات أخرى، لأن الإسكان نفذ صناديق العدادات، ولكنه لم يركب العدادات، مما يعني دفع رسوم عداد للتركيب وهي تصل إلى حوالي ٦٠٠٠ ليرة سورية، وهذا وجه آخر لمشكلة المياه وعدم تركيب عداداتها .

الطرقات والشوارع.. ليست للسيارات!

وفيما يخص مشكلة تعبيد الطرقات جاء الرد: (الطرق داخل الضاحية ذات طبيعة جبلية وتضاريسها قاسية مما استدعى وجود منعطفات كبيرة تصل إلى ما يزيد عن ١٥٪ وبالنسبة للأخاديد الموجودة بطرقاتها أجلت المؤسسة العامة للإسكان تعبيدها بشكل كلي، وذلك حرصاً على عدم تخريب ما يسمى طبقة الاهتراء النهائية التي تكلف ملايين الليرات وهي التي تكسب الشوارع جمالياتها فالجمعيات التعاونية وأصحاب الأراضي لم ينهوا عمليات البناء في الضاحية ولن تباشر مؤسسة الإسكان بالتعبيد حتى تضمن انتهاء أعمال البناء بشكل كامل).

أما بالنسبة لمشكلات الصرف الصحي فهي كثيرة أيضاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك بعض السكان في الجزيرة الأولى والثانية يعانون من حدوث حالات رشح للماء، وكان مبرر المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان إياس الدايري أنّ سوء استثمار (السكن) يؤدي إلى ظهور مشاكل في الصرف الصحي، فيبعض سكان الجزيرة الأولى والثانية يقومون بتركيب أدوات طاقة شمسية أو لواقط (دشات) على السطح القرميدي مما يؤدي إلى ثقوب في طبقة العزل وهذا ما يسمح بمرور الماء من هذه الثقوب وحدوث حالات رشح، إضافة إلى تراكم مواد جلي البلاط من قبل المستثمر عند جلي البلاط وهذا ما يمنع مرور الماء في المستقبل وبالتالي رشح الماء على المنزل الذي بأسفله.

ازدادت كمية رشح الماء على أحد سكان سكن الشباب في الضاحية بعد هطول المطر العام الماضي الذي يبشر عادة بموسم الخير، واقتنع الشاب حسبما رأى أنّ سبب ذلك هو عدم وجود مصرف صحي على «السطح»، فطلب من فرع الإسكان الإصلاح، وبالفعل تجاوب فرع الإسكان في منطقة ضاحية قدسيا الذي يحمل اسم «فرع الديماس»، وقام بإرسال متعهد قام بفتح مصرف على السطح، وقيل أنّ يرتاح المواطن من مشكلة «الرشح» لاحظ أنّ المصرف

لا يعمل، وهطل المطر ثانية لتعود حليلة لعادتها القديمة حسب قول المثل الشعبي، ويعود المواطن من بعدها ويراجع فرع الديماس ليفاجأ بموظف الإسكان يقول له: (نحن استجبنا وقمنا بإرسال متعهد لفتح المصرف، والمصرف لم يعمل فما ذنبنا؟).

لذلك أحس المواطن بالتعب من مراجعة فرع الديماس وقرر أنّ يصلح الأخطاء الموجودة لديه بأن يعيد المنزل إلى «العظم» وأن يكسيه من جديد .

وماذا عن النظافة؟

يغلب على شوارع الضاحية قلة وجود حاويات للقمامة، والنتيجة تراكم للأوساخ في بعض الجزر التي استلم «الشباب» بيوتهم فيها مثل التاسعة..

تقول هند الحموي من سكان المنطقة: (أقطن ضاحية قدسيا منذ ثلاث سنوات ونظافة الشوارع من سيئ إلي أسوأ فنادراً ما أرى عمال نظافة يجولون الطرقات، وكثيراً ما أرى شباناً ينفوصون في أعماق الحاويات ليخرجوا منها بصيد ثمين ويتركوا القمامة منثورة حول الحاوية، ويبقى المشهد على حاله، فالبعض ورائحة القمامة والأكياس المزروعة في المناطق الخضراء عوضاً عن الزهور كلها تؤذي الجسد والروح والنفس، وهذا عيب في ضاحية سكنية جميلة وحديثة تزينها لافتات (لنجعل مدينتنا أجمل حافظوا على النظافة) كضاحية قدسيا . بناءً عليه قال البوشي: (يخدم شوارع الضاحية ٣٠ عامل نظافة فقط وهو عدد قليل جداً إذا ما قورن بمساحة الضاحية الهائلة وعلى ذلك توجهنا بإرسال كتاب نطلب رفع عدد عمال النظافة ولم يصلنا الرد حتى الوقت الحالي أما الشبان الذين ينبشون الحاويات بحثاً عن الورق والكرتون فنحن نلاحقهم ونسعى للتخلص من هكذا آفات ونناشد الإخوة سكان الضاحية بالتعاون معنا للحفاظ على نظافة الضاحية لأنها ضاحيتهم أولاً وأخيراً).

والمواصلات؟

إن الكثير من القاطنين تساعلو ويتساءلون عن سبب عدم وجود مواصلات ضمن شوارع السكن الشبابي إلى الآن، وعلى الرغم من أنّ الجزيرة الأولى والثانية تعتبران الحدود الفاصلة مع ضاحية قدسيا إلا أنّ السرفيس لا يدخل إلى المنطقة كلها، بل يصل إلى نقطة معروفة بـ«الزهور» لدى الناس، ولا يكمل في هذا الشارع الذي يمتد حتى مساكن العاملين في مجلس الوزراء .

فلاشات بلا سقف

● **البيت «الملك» ليس حلماً.. إنه خرافة أو معجزة.. هذا ما قاله أحد الشباب المقبلين على الزواج، وأضاف: ما المانع أن يسمحوا للناس الذين لا يستطيعون شراء بيت أن ينصبوا خياماً ويسكنوها؟!**

● **الدهان محمود قال بغضب: «انشالله يصير زلزال ما يخلي حجر علي حجر.. العمى! عالم عايشة بقصور وفيلات، وعالم مو ملاقيين خشة يسكنوا فيها.. والله الله ما قالها!!».**

● **في أحد البيوت العشوائية في أحد الأحياء العشوائية، هناك سبعون شخصاً يسكنون بيتاً مكوناً من عشرين غرفة.. وهناك «تواليت» واحد، وحمام واحد، ومطبخ واحد، والله المعين!.**

● **رئيس تحرير إحدى الصحف غير المرخّصة، ما يزال يعيش بالإيجار رغم أنه قطع شوطاً في عقده الخامس.. وقد تبرّع له أصدقاؤه بأكثر من نصف مليون ليرة ليتدبر شراء بيت، وباعت زوجته مصاغها المقدر بنصف المبلغ السابق أو أكثر بقليل لعل الأمر يتحقق، وبالرغم من ذلك، ما يزال كلما طرق باب مكتب عقاري يجد من يقول له: أستاذ.. مصرياتك ما بيشترولك قبو ب«عش الورور»...**

● **البيت وطن صغير.. ومن لا يملك وطناً صغيراً، لا يعنيه الوطن الكبير.. هذا ما همست به العصفورة في أذن مسؤول فاسد كبير يضع كلمة وطن بين أي كلمتين يقولهما على المنابر..**

محمد رضوان أحد قاطني السكن الشبابي في الضاحية يقول: (كل يوم أستيقظ صباحاً قبل موعد عملي بساعتين لماذا؟ لأنه بكل بساطة لا أجد سرفيساً إلا بعد طول انتظار، فالسائقون متعاقدون بمعظمهم مع المدارس والمعاهد، والحقيقة أنّ الجهات المعنية تقدمت مشكورة بتعيين مراقبين للخط لمعالجة هذه المشكلة، ولكن (بالبقششة يشعر المراقب بالفرفشة والمواطنون لهم أقدامهم وعين الشمس تحرسهم وفي حال ركبت والله جبر بخاطرك فالطريق المعوج الطويل إلى الشام يجعلك ينسيك ألم الانتظار ليذيقك لوعة الركب في تلك السرافيس الأشبه بالهوهوب).

وقد أوضح رئيس مجلس ضاحية قدسيا الجديدة علي البوشي أنّ موضوع المواصلات في الضاحية وضع وفق دراسة اقتصادية أجرتها الشركة العامة للنقل وأضاف: (الضاحية ليست بتلك الكثافة السكانية حيث يبلغ عدد سكانها الإجمالي والتقريبي حوالي ١٢ ألف نسمة لا أكثر فماذا سيكون عدد قاطني سكن الشباب).

من جهة أخرى يغلب على الضاحية عدم وجود محال تجارية أو حتى أكشاك تلبى حاجات المواطنين الأساسية ما يدفعهم إلى شراء مؤونة الأسبوع التي تفسد قبل مضي نصفه، وللانتهاء بعدم وجود هواتف أرضية لمنطقة السكن الشبابي بالكامل ما يرفع من فائورة الجوال.

إنه مجرد سكن شعبي!

وقبل رد الجهات الرسمية يخطر ببال أي شخص يريد السكن في مسكنه المسلمّ له، التكلفة العالية التي سيدفعها مقابل ذلك، وهي: المبلغ الشهري المستحق كئمن للمسكن، وفائورة الجوال التي ارتفعت بسبب عدم وجود الهاتف الأرضي، وكثرة استخدام تكاسي المكاتب لعدم دخول النقل العام إلى المنطقة، ودفع فائورة مضاعفة كئمن للمواد الغذائية التي لا تبقى طويلاً، هذا كله يجعل المواطن يفكر بالبقاء مستأجراً في مناطق مخدمة لكي لا يدفع الفائورة مرتين، أولها سداد أقساط مسكنه، وثانيها ضريبة السكن في المناطق (المنظمة) غير المخدمة حتى إشعار الجهات المسؤولة عن ذلك.

مدير عام الإسكان اعتبر أنّ السكن الشبابي هو سكن شعبي وفق دفتر الشروط وهو ما يبرر ضعف نوعية ومواصفات الإكساء كالإضاءة بمصباح عادي بدل (لمبة نيون)، وذكر مثلاً حول الطينة على أنها (قدة وليست على الودع) والدهان طرش وليس زياتياً أو غيره من الأنواع، وهذه مواصفات السكن الشعبي.

وبين مدير عام الإسكان (أنّ الأخطاء التي ترد في المنازل ناتجة عن سوء تنفيذ المتعهد، في بعض الأحيان فيتم حسم قيمتها مالياً على المتعهد، وبالتالي على المواطن، كما اعتبر أنّ سوء الإكساء في بعض المساكن يعود إلى رخص اليد العاملة التي أتى بها المتعهد وهذا الخيار يلجأ إليه المتعهد من أجل التوفير في ثمن اليد العاملة وخصوصاً أنّ نظام العقود قائم على أرخص سعر).

وعلى الرغم من تشييد عدد كبير من مباني هذا المشروع في كلّ المحافظات تقريباً، وتسليمها للمشتريين على أنّها جاهزة للسكن، إلا أنّ معظم المواطنين القاطنين فيها مازالوا يعانون من مشاكل ونواقص كثيرة، فالى من يرفع المواطن شكواه، وإلى من يلجأ؟ أليس فرع الإسكان الخاص بالمنطقة مسؤولاً عن احتياج السكن لإصلاح ما، أو تأمين خدمات المواطن القاطن والمنصوص عليها في عقود الاستلام المزعومة لشقته، ثم ما هذه الردود غير المسؤولة؟ في هذه الحالة يجب على الشخص الذي يريد السكن في مثل تلك المساكن التفكير ملياً بالتكلفة العالية التي سيدفعها مقابل ذلك من: (فائورة الجوال التي ارتفعت بسبب عدم وجود الهاتف الأرضي، وكثرة استخدام تكاسي المكاتب لعدم دخول النقل العام إلى المنطقة، ودفع فائورة مضاعفة كئمن للمواد الغذائية التي لا تبقى طويلاً...) وبناءً عليه هل من الأفضل للحالم ببيت يحمية ويأوي إليه أن يبقى مستأجراً في مناطق مخدمة على أن يدفع ضريبة سكنه في مناطق (منظمة) غير مخدمة!؟.. ما هذه المعادلة القاسية؟ هل يجب على المواطن أن يكتفي ببناء الأحلام وتسطيرها وتأجيلها حتى يموت قبل أن يحقق أياً منها؟!

سورية على مفترق طرق..

في الأزمة السورية..

◀ د. كمال خلف الطويل

تقف سورية الآن عند مفترق طرق لعلّه الأخطر في تاريخها ما بعد الاستقلال، مدعاته حال الاستعصاء الذي وصلته الأزمة الوطنية الكبرى عبر الشهور الخمسة الفائتة، والتي ستفضي، بالضرورة، إلى واحد من مخرجين : إما الانزلاق إلى احتراب أهلي دموي عمره بالشهور بل ربما بالسنين، وكلفته مليون ضحية بين قتيل ومشوه ومقعد، أو، التوصل إلى تسوية تاريخية كبرى - لطالما احتاجها الوطن السوري منذ أمد ليس بقصير- عنوانها التغيير، ومنتها استبدال نظام بتشيد دولة...دولة مدنية حديثة على قاعدة عقد اجتماعي جديد تتراضى عليه أطراف المجتمع السوري، ووفق ثوابته الوطنية والقومية.

والحال أن سورية بطبيعتها وطبائع مجتمعا بلد تسويات.. لكن السؤال المعلق فوق الرؤوس هو: هل ننجز مساومةً كهذه على خلفية ٢٠٠٠ ضحية، أم أن استحقاقها سينتظر إلى أن يرتفع العدد إلى عشرات، بل ربما مئات الألوف؟؟

يترأى للناظر أن أجواء كلّ من النظام والشارع تشي بغياب الاستعداد النفسي بعد للقفز إلى قطار التسوية بكلفة اليوم. من هنا ضرورة إيصال كليهما لتلك القناة الجمعية، ونحن مازلنا في شوط ما قبل الكارثة.. لسبب بسيط: وهو أن النظام لا يقدر بحال من الأحوال على العودة إلى طريقته في الحكم قبل ١٥ آذار، وأن الشارع غير متوفّر على قدرة إسقاط النظام بالقوة.. من ثمّ فمنطق الأشياء يقول: لا مندوحة عن الصفقة.

ولمّا كان النظام هو الحاكم والمسؤول، فبدهي أن يكون المطالب بالمبادأة والحكمة والشجاعة الأدبية، قبل المواطن الفرد ومجتمعه الأوسع.

لذا فإن حرمة من السياسات الصادمة والإيجابية التي يمكن اقتراحها وتوقّعها من رئيس الجمهورية، وفي بحر رمضان الرأهن، تضحي أمر اليوم. أمّا اشتراط ذلك بضمان سلوك الشارع فهو ليس من السياسة - وهي فن المخاطرة المحسوبة بامتياز - في شيء، ويعلم أن التظاهر السلمي كان في الأساس وسيلة ضغط الشارع الوحيدة على النظام، بصرف النظر عمّا تراكب عليه أو وازاه من أعمال مسلّحة - لا صلة لها بجوهر ذلك الحراك - وإن تسببت بتعقيد المشهد وتكاثر اختلاطاته المشوهة.

حرمة المقترحات:

كان لرئيس الجمهورية عشية الأزمة شعبية واسعة لا جدال حولها .. لكن شهوراً خمسة من الأزمة صدّعت تلك الشعبية... والتي ما زال في وسعه استعادتها، أو جلّها، إذا مضى إلى مكاشفة أمانة مع شعبه في حديث مباشر من العقل والقلب إلى العقل والقلب...فخوها:

أثنا جميعاً على المفترق سالف الذكر، وأماننا تحدّي الفرصة الأخيرة التي يتوجّب علينا اهتبالها للتو واللحظة، وأن سورية كلّها: دولة ومجتمعاً.. جيشاً ونظاماً.. شعباً واقتصاداً.. دوراً وقدرّاً.. جغرافية وتاريخاً.. تحت التهديد، وأثنا سنواجه معاً بكفالة حرية المواطن، معطوفة على تحرر الوطن، ذلك التهديد، وسنطوي معاً صفحة اليمة أن أوان طيها.

وبإوان مسؤوليته الأولى كرئيس للبلاد فهو يعلن:

١- وقف النار الفوري على كامل الجغرافيا السوريّة، وعودة القوات المسلحة الى ثكناتها بالتدريج.



٢- من يستمرّ بإطلاق النار سيواجه بعمليات أمنية موضعيّة تتعامل معه جراحياً وبحزم.

٣- تشكيل لجنة وطنية من ٥٠ عضواً تضع مسودة دستور جديد خلال ٣ شهور لتقدّم إلى مجلس النواب الجديد لمناقشتها ثمّ إحالتها للاستفتاء العام بعد البت فيها.

٤- إطلاق سراح كل المسجونين والمعتقلين السياسيين، وإصدار عفو عام وشامل عن كل القضايا السياسية، وإلغاء قانون ٤٩.

٥- رد الحقوق إلى أصحابها على الفور سواء من مصادرات أو استملاكات أو آثار ابتزاز، ما تقادم عليه الوقت منها أم ما استجدّ خلال الأزمة.

٦- القبض على المتسببين الفعليين بإيذاء الناس خلال الأزمة وإحالتهم إلى محكمة علنية، سواء منهم من بدأها في درعا أم من شابههم في محافظات أخرى لحقت بها.

٧- معاملة كل ضحايا الأحداث، عسكريين ومدنيين، كشهداء للوطن، وتعويض أسرهم وفق تلك القاعدة، مع تخصيص أيام ثلاثة للحداد الوطني.

٨- القيام بجولة شاملة عبر البلاد تبدأ بدرعا وتنتهي بدير الزور، تلي فترة الحداد.

٩- طلي ملف المفقودين وفق آلية ملائمة وكريمة تحفظ حقوق المتضررين وأسرهم.

١٠- إنشاء هيئة وطنية للمصالحة والعفو تتعامل مع ملفات ما بعد ٨ آذار ٦٣ الجرمية على الطريقة الجنوب إفريقية والمغربيّة.

١١- تشكيل حكومة إنقاذ برئاسة رئيس الجمهورية، وتضم شخصيات من المعارضة الوطنية، إضافة لتنوّقراط كفاء، مع احتساب حقائب الداخلية والخارجية والدفاع على حصة البعث.

١٢- إلغاء سلطة الضبطيّة القضائيّة للمدنيين لأية جهة عسكرية أو أمنية، وحصرها بالنيابة العامة وفق مذكرة توقيف

لا يزيد عن أسبوعين على ذمّة التحقيق، ليصار بعدها إما إلى الإفراج أو الإحالة إلى القضاء الطبيعي.

١٣- الفصل الجماعي لمنتسبي سلكي الشرطة والقضاء من عضوية حزب البعث.

١٤- بالمقابل، تبقى أحوال القوات المسلّحة على ما هو قائم لحين تحرير الجولان.. مع إعمال مبدأ أن وزير الدفاع مدني، معطوفاً على إلغاء منصب نائب القائد العام لتضاف صلاحياته لرئيس هيئة الأركان العامة.

١٥- إعادة ترميم «دولة الرعاية» بكل ما تتطلبه من استيفاء حقوق الفقراء وذوي الدخل المحدود.. من دعم لأسعار السلع التموينية الأساسية لاستحققيها، وتوفير طبابة مجانيّة، وتعليم مجاني بكل مراحلها، وتأمين ضد البطالة، وإسكان زهيد الكلفة.

١٦- حظر الاحتكارات في قطاعات الاقتصاد والأعمال.

١٧- الدعوة إلى انتخابات نيابية عامة مطلع ٢٠١٢، وتكون من أولى مهام مجلس النواب الجديد مراجعة وإقرار مسودة الدستور الجديد، وإعادة النظر في قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام والإدارة (الحكم) المحليّة والطوارئ والتظاهر والسلطة القضائية والجامعات والجمعيات والعقوبات وغيرها.

١٨- تحقيق الاستقلال القضائي عبر إتباع سلك القضاء لمجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه رئيس محكمة النقض.. وبضمنه النيابة العامة والتفتيش القضائي.

١٩- إلغاء امتيازات أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، بما فيها حزب البعث، وفك أي ارتباط بينها وبين أجهزة الدولة، أو بينها وبين المنظمات الشعبية.

٢٠- تشكيل مجلس للأمن القومي برئاسة الرئيس وعضوية نوابه ورئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ورئيس المخابرات العامة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير المخابرات العسكرية.. وله أمين عام متفرّع.

٢١- فصل الفرع الداخلي عن إدارة المخابرات العامة ليصبح تخصصها الأمن القومي البحث(التجسس الخارجي ومكافحة التجسس الداخلي وتقديرات المعلومات).. ودمج هذا الفرع مع إدارة الأمن السياسي تحت عنوان: إدارة الأمن الوطني، وتتبع وزارة الداخلية.

٢٢- إتباع المخابرات الجوية لإدارة المخابرات العسكرية أمنياً، ولقيادة القوات الجوية إدارياً.

٢٣- إلغاء منظمة طلائع البعث، (شبيبة البعث) من سن السادسة عشر فما فوق.

٢٤- إلغاء وزارة الإعلام، وإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون على منوال BBC، ومجلس أعلى للإعلام من شخصيات يرشّحها رئيس الجمهورية وخاضعة لإقرار مجلس النواب.

٢٥- تحريم التمويل الأجنبي للجمعيات، على كافة أنواعها، وفق القانون.

٢٦- إعادة تنظيم القطاع العام بهدف فصل الملكيّة عن الإدارة، وتطبيق مبدأ الربحية مصحوباً بشدّة المحاسبة.. مع عقد مؤتمر للإدارة والإنتاج لمناقشة قضاياها واستخلاص دليل عمل للمرحلة القادمة.

٢٧- توجيه أقصى الاهتمام إلى المنطقة الشرقية إنماءً ودعماً، مع تخصيص ثلث عوائد إنتاجها للإنفاق على خطة تنمية عاجلة لها.

٢٨- إحقاق العدالة الضريبية بالتشديد على التحصيل الصحيح من دخول الأغنياء، مع تحصينه من غوايات الفساد والإفساد.

٢٩- دمج المحافظات الحالية في محافظات أكبر هي: دمشق، حلب، حوران، الساحل، العاصي والفرات، يديرها محافظون برتبة وزير يتبعون رئاسة مجلس الوزراء، مع إلغاء وزارة الإدارة المحلية، ولتمت بعدها انتخابات الحكم المحلي في ربيع ٢٠١٢ لانتخاب مجالس المحافظات والمناطق والنواحي والقرى.

٣٠- دمج الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مع الجهاز المركزي للرقابة المالية في جهاز واحد اسمه: الهيئة المركزية لرقابة الدولة، وتتبع مجلس النواب.

حرمة الإجراءات هذه لا أقول كفيلاً - بالقطع -، لكنّها ميسّرة - بالترجيح - لتضييق فجوة النّفة الموهلة بين النظام والجمهور وتحسينها، وصولاً إلى إغلاقها حقّاً وفعلاً.. والحري أن ينتهي تعبير «نظام» من التداول في القاموس السياسي السوري، كما سقط قلبه حاجر الخوف، لنشيد معاً دولة تستوعب سلطةً حاكمة تأتي بالانتخاب الحرّ والنزيه، ويتم تداولها بسلاسة الاستمرار والتجديد، بدءاً من الانتخابات النيابية مطلع ٢٠١٢، ووصولاً إلى الانتخابات الرئاسية مطلع ٢٠١٤.

رمضان - ٢٠١١ فرصة أخيرة، أو تكاد، تنتقل فيها سورية إلى طور متأق من تاريخها، تجمع بين جنباته محاسن نهجها الخارجي ومزايا تسويتها الداخلية، في سبيكة خلاص تحفظ نسيج المجتمع وتدعمه، وتسد منافذ التآمر وورعاته. إن منجاة النظام الحقيقية - عكس ما يظنّ بعض أهله - هي في «دولة» السياسة، وفي تخليصه من رزايا تراكمت على وفي جسده، من لدن أصحاب المصالح، وأوصلت قطاعات، يتزايد اتساعها، من الجمهور إلى حالة من النفور نحوه لا يعسر تلمسها. إن الطريق إلى التغيير هو في السّوس لا في الدّوس..

■ ■

تطويق العنف.. استعداداً لرد التدخل العسكري

في حين أن التاريخ يعلمنا أن الإمكانية الحقيقية للقضاء على العنف لا يمكن أن تتوفر بغير عزله عن بيئته الحاضنة، أي بقطع طرق إمداد المسلحين في الطرفين «الشبيحة» و«التنظيمات الارهابية»، والمقصود بقطع طرق الإمداد ليس فقط المادي منها، وإنما المعنوي بالدرجة الأولى، أي إقناع الناس «موالين» و«معارضين» بأن العمل المسلح ليس في صالحهم، وهذا الإقناع يحتاج إلى عمل سياسي وليس إلى عمل أمني، ومفردات هذا العمل الأساسية هي:

الصدق في نقل المعلومات، والتعاطي الإعلامي المسؤول مع ما يجري، دون تخوين وإقصاء واستصغار للمتظاهرين كما يحدث الآن، ونقل المظاهرات بالصوت والصورة من خلال الإعلام الرسمي السوري، لأن ذلك كفيّل بتحجيد الإعلام الخارجي وبتقزير دوره من جهة، ومن جهة أخرى بتوليد الثقة لدى المتظاهرين، وبرفع سوية توجهم نحو العمل السياسي.

البدء مباشرة بإجراءات عملية انعطافية، أولها محاسبة علنية لفاسدين كبار وضمناً رموز الحكومة السابقة وعلى رأسهم النائب الاقتصادي وفريقه الليبرالي.

البدء بحوار علني يقال فيه ذاك الذي يقال في كل بيت وشارع. الإفراج الفوري عن المعتقلين على إثر الأحداث الأخيرة ممن لم تثبت عليهم إدانات جنائية.

تشكيل لجان مقاومة شعبية مشتركة بين الجيش والحركة الشعبية في المناطق الحدودية تعمل على صد العدوان الخارجي ومحاصرة المسلحين من «شبيحة» و«تنظيمات ارهابية»، وتقوم بحماية المظاهرات وتأمينها.

■ ■

السرّيع من الممانعة إلى المقاومة والهجوم، لو استطاعت الحركة الشعبية فعل ذلك فإن مشائق الفاسدين الكبار لن تلبث أن تعلق في ساحات الوطن.. بتهمة الخيانة العظمى! ولذا فإن المستفيد الأول والأخير من العنف هم العملاء الداخليون للخارج من تجار كبار وفاسدين كبار، ومن ورائهم أمريكا والصهيونية العالمية..

النتائج الكارثية المترتبة على انتشار العنف

يهدف ناشرو العنف والمحرضون عليه إلى شق صفوف الشعب السوري المتضرر بمعظمه من الفساد ومن التجار إلى فريقين متحاربين محصلة قوتهما تنتاهي إلى الصفر، وتصبح بذلك سورية سهلة المنال للخارج، وسهلة التفتيت، وسننتقل عندها من الحديث عن ضرورة الانتقال من الممانعة إلى المقاومة والهجوم إلى الحديث عن ضرورة خلق حركة تحرر وطني من جديد، وربما سنحتاج إلى عشرات القيادات التاريخية من رتبة يوسف العظمة لتنعيد تكوين هويتنا الوطنية..

المخرج الأمن

ما تزال الكرة حتى اليوم في ملعب النظام، أي أنه يتحمل المسؤولية الأكبر عن مستقبل سورية، وهذا لا يعني البتة إسقاط المسؤولية عن الحركة الشعبية ولكن هذا هو واقع الأمور.. يذهب بعض المسؤولين في النظام إلى مقولة «العنف لا يجابه إلا بالعنف»، ويتصرفون وكأنهم في ساحة معركة يجب فيها القضاء على الأعداء الواضحين والمحتملين، وتكفيهم هذه المقولة عناء التفكير المسؤول بما سيحل بسورية كنتيجة لهذه السياسة،

سورية على مفترق طرق..

كيف يرى الخارج الأزمة في السورية؟

◀ محمد الذياب

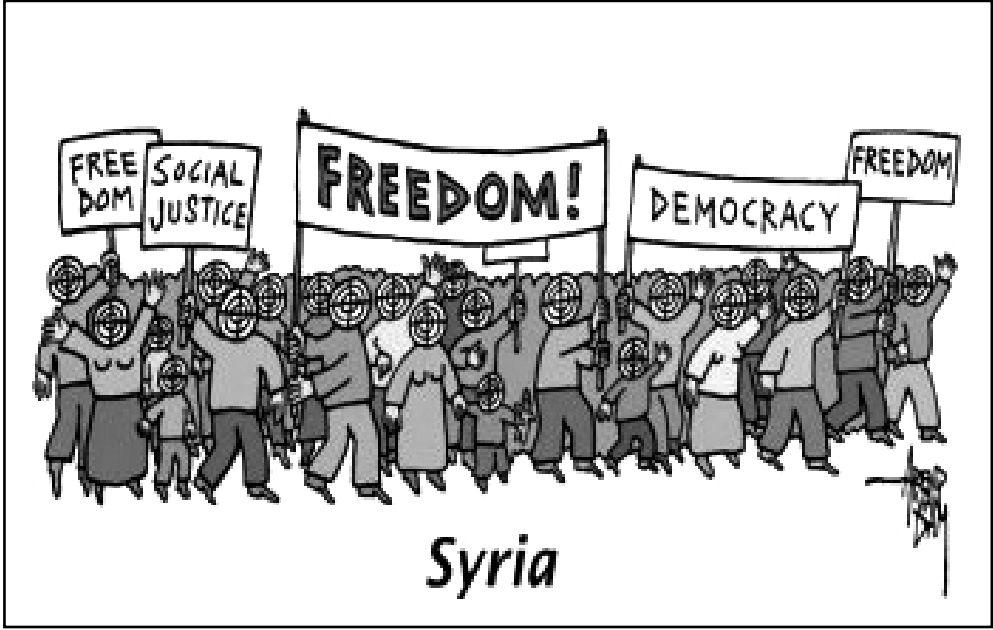
ساهم الحدث السوري أكثر من أي حدث آخر، في تعميق الفرز السياسي في المنطقة، وذلك على أساس الموقف من السياسات الأمريكية- الإسرائيلية، بين من يؤيدها وينفذها من قوى الاعتدال العربي وقوى الأحلاف العسكرية مع الغرب وتحديداً التركية، وبين القوى المعادية لتلك السياسات، قوى محور المقاومة والممانعة، ويلعب هذا الفرز دوراً يتعاظم باستمرار في تطورات الأزمة في سورية في الوقت الحالي، وفي رسم ملامح سورية الجديدة ومصير سياساتها الخارجية ودورها المقبل في المنطقة.

لم يجد الخارج، كما كان متوقعاً منه، في الدماء السورية التي باتت تراق يومياً على أيدي المليشيات الطائفية المسلحة (شبيحة النظام، وشبيحة «المعارضة») أكثر من مناسبة ثمينة لفرض تنازلات سياسية على سورية ولدفعها إلى الانفكاك عن قوى المقاومة في المنطقة، وذلك مقابل غض الطرف إعلامياً عنها، وتبني أي أصلاح ترقيعي ليس من الضروري أن يغير في واقع الأمر شيئاً...

هذا يشكل جانباً من مسألة التدخل الخارجي، أو بصورة أدق يشكل أولويات الخارج في التعامل مع الأزمة في سورية، وهو أن المطلوب من سورية تنازلات تتعلق بسياستها الخارجية تفرض عليها من خلال قيام قوى الفساد في الداخل بانتهاك حقوق الإنسان، وهذا يبين الدور الوظيفي لقوى الفساد كعمرات عبور الخارج إلى الداخل من خلال ممارستها للنفذ بحق الحركة الشعبية الوليدة في سورية، بعد عقد من التدمير المنهج للاقتصاد السوري عبر تبني السياسات النيوليبرالية الاقتصادية. أما الجانب الثاني من المسألة فيتعلق بما الذي يحدد طبيعة وحجم التدخل الخارجي، هل هو ارتفاع منسوب الدم وتعدد الوضع في الداخل السوري، أم هو مستوى الأزمة وعمقه في الاقتصاد الرأسمالي عموماً والأمريكي خصوصاً، وأولويات الولايات المتحدة الاستراتيجية في «الشرق الأوسط» التي كانت قد ترتبت على أزمتها، والتي بدأت ملامحها بالظهور منذ حرب أفغانستان؟

بالطبع سيكون قرار المجتمع الدولي بالتدخل عسكرياً أو سياسياً في أي بلد مرهوناً بما سيجنيه هذا التدخل من مصالح إستراتيجية، إما للأمريكان أو لحلفائهم، فلا يشبه التدخل من جانب الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في أزمة البحرين واليمن نظيره في أزمة سورية، وفي الوقت الذي يتم فيه تركيز الضوء بقوة على القمع في كل قرية في سورية إعلامياً وسياسياً، يتم التعتيم على مجازر كانت تجري في ليبيا حصدت أرواح زهاء خمسين ألف لبيي لا نعلم بالضبط كيف قتلوا ومن قتلهم لكننا نعلم تماماً أن هذه الجرائم ستسبب للقذافي طالما هو الطرف المهزوم في المعركة، وطالما أن التاريخ يكتبه المنتصرون.. من الواضح أن التدخل عسكرياً في سورية لن يقتصر تأثيره على

حدودها، بل سيكون ذلك بمثابة الصاعق الذي سيفجر المنطقة برمتها، فالعدوان على سورية لا يعني استهدافها شعباً ووحدةً وطنية فقط، بل إن ذلك يعني ضربة موجعة في خاصرة محور المقاومة في المنطقة، الأمر الذي يعني ظهور الصراع المسلح على وجه الأرض، وعودة جميع الأطراف في المنطقة إلى مواضعهم التاريخية الطبيعية في أحد الخندقين للمحورين المتصارعين (دول المقاومة- دول الاعتدال والكيان الصهيوني)، وهذا من شأنه أن يلحق خسائر كبيرة في الصف الأمريكي إذا تم التدخل على الشكل الكلاسيكي (احتلال مباشر)، وهذا يفسر دور تركيا الذي بدأ يتصاعد على خلفية الأحداث التي تعصف في المنطقة، والذي يتدرج من لعب دور الوساطات وإسداء النصائح إلى التدخل العسكري تحت يافطة حلف النيتو، وهنا تنبغي الإشارة إلى التطورات الأخيرة في تركيا ودورها في احتمالات التدخل العسكري في سورية، فتركيا التي اكتفت «بالتدبير» بقتل النشطاء الأتراك التسعة من جانب جنود الكيان الصهيوني في أسطول الحرية آنذاك، تقوم اليوم «بطرده» السفير الإسرائيلي كما تنقل لنا قناة الجزيرة والعربية الخبر، بينما الذي أعلنه أوغلو هو تخفيض التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي إلى سكرتير ثان للسفير، بينما بقيت السفارة الإسرائيلية في تركيا دونما إغلاق، الأمر الذي يعني إمكانية عودة السفير الإسرائيلي بعد إجراء التسوية المطلوبة، أو ربما بعد تنفيذ المهمة المطلوبة والتي قد يكون لها علاقة بالعدوان على سورية، بحيث تكون هذه الخطوة هي تحضيراً للرأي العام السوري لتقبل التدخل العسكري التركي بشكل مباشر، أو غير مباشر عن طريق مسلحين تدعمهم تركيا..



وإذا كان الأمر كذلك، فإنه تقدير سليم من جانب الأمريكيين والأتراك لموقف الشعب السوري الراسخ من إسرائيل وعملائها، ولكنهم مخطئون في أن ذلك سينتظلي على السوريين بما يمتلكون من وعي وطني كبير...

أما التطور الثاني في تركيا فهو موافقتها على نشر الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها بمواجهة الصواريخ الإيرانية، الأمر الذي يعد مؤشراً هاماً على إمكانية قيام مواجهة كبرى في المنطقة، والذي يرجح الشكوك الأنفة حول احتمال حدوث ذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى دور الكيان الصهيوني ومستقبله في ظل التطورات الأخيرة، فنحن نعلم أن أمن إسرائيل كان أحد أولويات الولايات المتحدة في المنطقة، نظراً للدور الذي تقوم به إسرائيل كقاعدة عسكرية متقدمة لخدمة مصالح الولايات المتحدة والغرب، وبما أن احتمالات المواجهة في المنطقة أصبحت ضرورة للأمريكان في أزمتهم وتلعب دوراً حاسماً في تحديد مستقبلهم، وهي خيارهم في منع انتقال الأزمة إلى الداخل الأمريكي، فاليوم أيهما أولاً: أمن إسرائيل أم أمن أمريكا؟ سؤال كبير يطرح نفسه بقوة أكثر فأكثر مع استثناء الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية في الجسد الغربي الاستعماري كالسرطان...

ولا شك أن الشعب السوري سيثبت من جديد أن نضاله من أجل الحرية هو كلٌ لا يتجزأ، وهو ضد كل من يحاول إركاك هذا الشعب بدءاً من فاسديهِ ومستبديهِ وناهبِيهِ، وصولاً إلى مستعمرِيهِ الغابرين والجدد، الذين أقروا بأنه من الوهم إركاك سورية..

■ ■

عيد الأزمة..

وأزمة العيد

لم يكن العيد عيداً في أول أيام شوال.. كان يوماً رمادياً سرعان ما تلون بالأحمر القاني منذ لحظاته الأولى في العديد من المناطق... الجيش (عيد) على الجواز وفي الطرقات والشوارع، وكذلك الأمن والشبيحة ومن لف لفهم، بينما نامت المراجيح في المخازن مع الصدا الذي راح يأكل مفاصلها، أما الأطفال ف(عيدوا) في المنازل على ألعابهم القتالية في الجواسب.. الكبار لم يتبادلوا التهاني، بل اطمأن بعضهم على بعض عبر الجوالات في المناطق التي لم يقطع عنها الاتصال..

مرت مظاهرة مبكرة أمام بائع «الأس» أبو ابراهيم، فراح يتندر عليهم: «خذوا بعض الأس معكم، فبالأكيد سيلزمكم».. ضحك الجميع، بمن فيهم أولئك الذين لن يعودوا مطلقاً إلى البيوت التي خرجوا منها..

في إحدى الضواحي الساخنة قرب العاصمة، راح الأطفال يهتفون وهم يركبون إحدى المراجيح القليلة التي نصبت احتفالاً بقدوم العيد: «حرية.. حرية.. الشعب يريد إسقاط.....».

عائلات كثيرة استقبلت العيد في المقابر، ليس تكريماً للأجداد أو الأقارب الذين ماتوا منذ زمن بعيد، بل شوقاً إلى الأبناء الذين استشهدوا مؤخراً بنيران بعضهم في الأزقة الوطنية التي يملؤها السديم..

صرخ أبو ياسين صبيحة يوم العيد من على سطح بيته الموشك على السقوط: «يا عالم.. يا هو.. قربت الساعة.. القيامة رح تقوم.. وبكرة بتقولوا أبو ياسين قال...» بينما الناس يقفون غير مباليين على طابور أحد الأفران ليؤمنوا عدة رباطات من الخبز تكفي لأيام العيد القاتمة..

“

بعض الربيع المضاد لبعض الأنظمة العربية، لربيع شعوبها!

والبنتاغون، والمجمّع الأمني الفدرالي الولاياتي الاتحادي، ومع شركات بلاك ووتر، حيث العناصر البشرية المكوّنة، للمنظمات الأمنية الخاصة، التابعةتين للشركتين السابق ذكرهما- تتكون كل منظمة من ١٥٠٠ عنصر بشري، إلى ٢٠٠٠ عنصر بشري - من الأجانب المرتزقة، من كولومبيين، ومن بلدان دول أمريكا اللاتينية، وهم غير مسلمين.

هذا وتفيد المعلومات، أنّهم دخلوا إلى ساحات بعض الأطراف الخليجية، التي تعاقدت مع مثل هذه الشركات الخاصة، تحت صفات عمالّ بناء ومنشآت، والمفارقة كما تتحدث بعض وسائل الميديا الأمريكية - المحايدة، أنّ جوازات سفرهم مختومة بختم الاستخبارات العسكرية، لبعض تلك الأطراف الخليجية المتعاقدة معها، وتلك العناصر البشرية، تم تدريبها في معسكرات خاصة، تحت إشراف مستشارين مخابراتيين: أمريكيانيين، وألمانيين، وفرنسيين، وبريطانيين.

وهدف هذه المجموعات الأمنية- المرتزقة، القيام في عمليات خاصة ضد الإرهاب المحلي والإقليمي، ولقمع الاحتجاجات الشعبية، في مدن وقرى بعض الأطراف الخليجية المتعاقدة، وتأمين أمن المواد النووية في المنطقة، وتنفيذ العمليات الإنسانية، والدفاع عن مواقع البنى التحتية، مع تفريق المظاهرات والاحتجاجات عبر: «القناوي» والعصبي، وفنون الجو دو والكاراته، دون استخدامات للسلاح، تحت أي ظرف كان، مع مواطنين تلك الأطراف الخليجية المتعاقدة.

في حين أنّه سيكون لها أدوار سرّية أخرى، كتداعيات للدور الإيراني، أو أي استهداف إيراني آخر غير معلوم، على ساحات تلك الأطراف الخليجية، وسوف تستخدم عند هذه اللحظة، نفس أسلوب منظمة بلاك ووتر، في العراق المحتل وأفغانستان المحتلة، من قتل الأبرياء، وتداولات لأسلحة غير شرعية وغير مشروعة، ونشر المخدرات.

◉عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.pi.com

■ ■

◀ الإحامي محمد أحمد الروسان

في المعلومات الاستخبارية، يقوم الخبراء المعنيون، بشأن العمليات العسكرية السريّة في إطار، مؤسسات المجمّع الأمني الاستخباري الفدرالي الأمريكي، والذي يضم أكثر من سبع عشرة وكالة استخبار واستطلاع، وفي مؤسسات البنتاغون، ومؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي، حيث الأخير يرسم السياسات الخارجية للعاصمة الأمريكية واشنطن دي سي، وفي FBI وغيرها، يقوم هؤلاء الخبراء المراقبون وعلى مدار الساعة، بإعداد ورسم الخطط، لنشر عناصر ووحدات فرق الموت والقنّاصة، في العراق وسورية، ولبنان وليبيا، والجزائر وبعض ساحات الحلفاء الضعيفة، لغايات التصعيد وإثارة فوضى بناءً، وفقاً للرؤية الإستراتيجية الأمريكية، لتكون مخرجات لساحات أخرى، لغايات خلق وتخليق، «سلّة» ذرائع شاملة، لتشريع التدخلات الدولية اللاحقة، عبر جامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية، عندما تحين اللحظة المناسبة.

ومن المعروف أنّ نموذج، خطط ومخططات فرق الموت والقنّاصة، سبق أن تم تطبيقه في دولة السلفادور، فصار يعرف بخيار السلفادور الذهبي، والأب البيولوجي لهذا الخيار بالأساس هو: جون نيفروبونتي السفير الأمريكي الأسبق في السلفادور، وهو صاحبه والمبتكر والمشرف، على تنفيذ خيار السلفادور الذهبي، وأعاد الكرة مرّة ثانية، عندما تولى منصب السفير الأمريكي في العراق المحتل، حيث قام بإسقاط خيار السلفادور، على بلاد الرافدين المحتلة.

وتأسيساً على الأنف ذكره، ظهرت فرق الموت وتكاثر، كتكاثر الفطر السام، وأعانه على التنفيذ والأشراف، السفير الأمريكي الحالي في سورية روبرت فورد، عندما كان أحد أركان السفارة الأمريكية في العراق المحتل، فترة سفارة وعمل جون نيفروبونتي، حيث صار الأخير فيما بعد، أول رئيس للمجمع الأمني الفدرالي الاستخباري في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا نتساءل السؤال التالي: لماذا هذا الإصرار الأمريكي - لإدارة أوباما على بقاء السفير فورد في دمشق؟ هل له علاقة

من أجل جبهة عمالية شعبية واسعة في مواجهة المراكز الإمبريالية

◀ عادل ياسين

يشهد العالم الآن حراكاً واسعاً للشعوب في مواجهة نتائج الأزمة الرأسمالية العميقة التي راحت تضرب الأطراف وتنهكها بعدما ضربت المراكز الإمبريالية وأحدثت بها هزّات كبرى، هذه الأزمة التي وصلت محاولات حلها إلى طرق مسدودة في إيجاد مخارج تنقذ المنظومة الرأسمالية من الانهيار الحتمي الذي ينتظرها بسبب التناقضات العميقة التي تتفاعل داخلها والتي لها صلة ببنية النظام، إذ على امتداد الثلاثين سنة الأخيرة أخذ رأس المال بالانصراف نحو تحقيق الربح الأقصى من خلال المضاريات المالية هذا من جهة، ناهيك عن استمرار تناقض الرأسمالية مع مصالح الشعوب والطبقة العاملة من جهة أخرى، الشعوب التي اكتوت ومازالت تكتوي بنار السياسات الاقتصادية الليبرالية للرأسمالية التي تحاول حل أزمتها المستعصية على حساب الطبقة العاملة والشعوب الفقيرة على امتداد العمورة.

بين الماضي والحاضر

إن الأزمة الحالية ليست كمثيلاتها من الأزمات الدورية التي ضربت النظام الرأسمالي من قبل، كما حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي مثلاً، حيث نتج عنها سريعاً آنذاك الحرب العالمية الثانية، والتي دارت رحاها بين الإمبرياليات نفسها لتتقاسم الثروات والنفوذ، فخسرت فيها وجراءها الشعوب ملايين من القتلى وآلاف المدن المدمرة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، بينما كان الراح الرئيسي من هذه الحرب الإمبريالية الأمريكية التي خرجت من الحرب الطاحنة بكامل قواها العسكرية والاقتصادية، لأن المعارك جميعها والتدمير الذي نتج عنها كان خارج أراضيها، وهذا مكن الإمبريالية الأمريكية من أن تكون الرابع الوحيد، خصوصاً وقد تزعمت عملية البناء الواسعة والكبيرة في أوروبا المدمرة من خلال طرحها لمشروع مارشال، والذي أصبحت أوروبا من خلاله قابعة تحت جناح الإمبريالية الأمريكية، وراحت تسير مرغمة في ظل السياسة الأمريكية وبرامجها التوسعية العدوانية في العالم.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية نشأ وضع جديد وموازن قوى جديدة عقب الانتصار الكبير على النازية الذي لعب فيه الاتحاد السوفيتي دوراً رئيسياً، مقدماً أكثر من عشرين مليوناً من القتلى وألفاً من المدن المدمرة، والذي استطاع خلال فترة زمنية قياسية استعادة قواه السياسية والعسكرية التي خسرها في الحرب الوطنية العظمى، واستطاع إنشاء المعسكر الاشتراكي في مواجهة الحلف الإمبريالي الجديد (الحلف الأطلسي).

لقد كان لهذا الوضع الجديد أثر واضح ودور بارز في نهوض الشعوب التي كانت تخضع للاحتلال العسكري المباشر الفرنسي والإنكليزي الإيطالي، فقد خاضت الشعوب المستعمرة حربها المقدسة ونضالها من أجل الاستقلال وطرد المستعمر من أراضيها وقد حصلت هذه الشعوب عليه بفضل الدعم الكبير الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الوطني اقتصادياً وعسكرياً . لذلك فقد عدلت الإمبريالية من استراتيجياتها السياسية والعسكرية بناء على مجمل التغيرات التي حدثت في موازين القوى العالمية، فلم يعد بمقدور كل من الإمبريالية الأمريكية والغربية استخدام القوة العسكرية من أجل الهيمنة على

على الحركة العمالية أن تقول
(لا) لمراكز الإمبريالية، بغض
النظر عن موقعها الجغرافي،
ومواصله الكفاح من أجل
مصالحها المباشرة ودون التنازل
عن وجهة نظرها التي هي
باختصار: إسقاط الرأسمالية
والقضاء على استغلال الإنسان
للإنسان ا.

إن الوضع العالمي الخطير الذي
يحيط بالطبقة العاملة في
العالم يقتضي أوسع تحالف
للحركات النقابية التي تتبنى
خطاً جذرياً في مواجهة القوى
الرأسمالية من أجل الدفاع عن
مصالحها ووجودها..

مقدرات الشعوب كشكل وحيد كما في السابق، بل بدأت باستخدام الهيمنة الاقتصادية مدعومة بالقوة العسكرية، وساعدها في ذلك فشل المحاولات للدول المستقلة في تأمين التطور الاقتصادي والسياسي الضروري لشعوبنا بسبب الطبقة البرجوازية للأنظمة التي حكمت بعد الاستقلال، والتي أقامت الصلات المختلفة الاقتصادية والسياسية مع المراكز الرأسمالية مما سمح لهذه المراكز في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بالهجوم العنيف الذي استهدف استدراج العالم الثالث إلى تبعية تخضع نظمه السياسية والاقتصادية دون استثناء إلى منطق التوسع الرأسمالي، الذي لعب دوراً رئيسياً في خلق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث ازدادت نسب البطالة والفقر وبرز بشكل فاقع تدني الأجور غير المتناسبة مع غلاء الأسعار، وتحرير الأسواق وفتحها على مصراعها أمام الاستثمارات الأجنبية الموجهة سياسياً من المؤسسات المالية الرأسمالية للاستمرار في المشاريع الربعية وعدم الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، الزراعي والصناعي، الذي يحقق نسب النمو الضرورية للتنمية الشاملة والمستدامة، والذي يعد الخيار الأوحد لحل تلك الأزمات المستعصية التي هي جزء من بنية النظام الرأسمالي.

الإمبريالية والمؤسسات الدولية

لقد أسست الإمبريالية والمراكز الرأسمالية مؤسساتها المالية والسياسية من أجل تحقيق هيمنتها على اقتصاديات بلدان العالم الثالث ومنها بلادنا العربية، وهذه المؤسسات هي (البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الحلف الأطلسي، مجموعة الثماني، الشركات المتعددة الجنسية)، لتعمل هذه المؤسسات بشكل متناغم من أجل تحويل العالم إلى سوق موحدة تسير وفقاً لأليات النظام الرأسمالي وقيمه ومفاهيمه، حتى وإن اشتدت المنافسة بينها أحياناً حول نصيب كل منها من هذه السوق، مفعلة في ذلك مؤسساتها المالية والسياسية في اتجاهين يخدمان القوى الرأسمالية في تحقيق نهجها وسيطرتها وهيمنتها:

الاتجاه الأول: توحيد الطبقات العليا (الرأسمالية الاحتكارية) في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة، وخاصة تلك الشرائح المالية الفنية ومجموعات النخبة الحاكمة في بلدان العالم الثالث.

الاتجاه الثاني: هو تفتيت المكونات الاجتماعية في العالم، وخصوصاً في الدول الأكثر هشاشة أو الدول (الرخوة) وبخاصة في أفريقيا وآسيا، على أساس طائفي أو عرقي أو قبلي.

إن مفهوم الرأسمالية العميق هو اعتبار الكرة الأرضية بكاملها سوقاً يكون انفتاحها الأقصى شرطاً (لنمو) المجتمعات الحديثة، وذلك حسب الإيديولوجية السائدة للإمبريالية.

لقد روج علماء الاقتصاد الرأسماليون كثيراً مقولة «أبدية» النظام الرأسمالي، وأن الأزمة الحالية التي تمر بها الرأسمالية يمكن تجاوزها عبر إجراءات استثنائية كضخ مليارات الدولارات للبنوك والمصارف التي أعلنت إفلاسها، وبإجراءات تقشفية في ميزان المدفوعات لتخفيف نسب العجز في الموازنات، وتقليل نسب التضخم التي بلغت مستويات عالية لعبت دوراً كبيراً في تدني المستوى المعيشي للفقراء والطبقة العاملة وساهمت في توسيع دائرة الفقر والبطالة وخفض الضمان الاجتماعي. إن البيانات الصادرة عن المراكز الرأسمالية دللت بشكل مطلق على عمق الأزمة الرأسمالية بما فيها ميزانها التجاري للدولار الأمريكي، حيث من المتوقع أن يكون ١٥٠/ بليون دولار، وقد يصل إلى ١,٦/ تريليون دولار هو أعلى قيمة له منذ الحرب العالمية الثانية، فقد قدر نسبة ١/٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولار، وتقدر الديون بأكثر من ١/٤ تريليون دولار أمريكي وهو ما يشكل ٦٨/٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الوضع المتأزم لم يصب الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل أصاب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الصغيرة في آسيا (النمور الآسيوية) ودول الخليج، وكذلك الدول الأوروبية (كاليونان، إسبانيا، إيطاليا، هنغاريا، إيرلندا، البرتغال)، وهذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية لم تنفخ معها



كل المسكنات التي أعطيت وقدمت لها من البنك الدولي أو من الاتحاد الأوربي لتخفيف الأزمة عنها، والتي انعكست على شعوبها بشكل واضح وجلي بارتفاع نسب البطالة وازدياد نسب الفقر، وانخفاض أجور العمال وتقليص الخدمات الصحية والتعليمية ورفع سن التقاعد وفقدان الممتلكات بسبب الديون المستحقة للمصارف.. ولهذا فإن الرأسمالية تكشف عن وجهها الحقيقي ليس فقط في البلدان النامية أو ما يسمى (بالعالم الثالث) ولكن أيضاً في محيط المراكز الإمبريالية.

إزاء هذا الوضع الكارثي الذي سببته الرأسمالية (كيف هو المخرج من وجهة نظرها)؟

الحرب.. رثة الرأسمالية!

إن التجربة التاريخية للرأسمالية تقول إنه مع كل أزمة تصاب بها الرأسمالية يكون حلها عن طريق الحرب لأن الأزمات الرأسمالية تتلازم معها الحرب دائماً، وفي هذه الأزمة الأخيرة والمختلفة عن الأزمات السابقة من حيث العمق والقدرة على إيجاد الحلول والمخارج، فإن الإمبريالية الأمريكية لا ترى لها مخرجاً إلا بالحرب والعودة مجدداً إلى العقيلة الاستعمارية المباشرة التي ناضلت الشعوب للتخلص منها، وتحررت في مراحل سابقة عندما كان هناك توازن في القوى بسبب وجود المعسكر الاشتراكي والقوة الضاربة للاتحاد السوفيتي والنهوض العارم لحركات التحرر الوطني والدور القوي للنقابات العمالية خاصة في أوروبا حيث انتزعت الكثير من الحقوق والمكاسب في ظل ذلك التوازن في موازين القوى العالمية.

أما الآن، ومع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية تتحكم بالعالم اقتصادياً وعسكرياً، ومع انفجار الأزمة وتعمقها وإصابتها للاقتصاد الحقيقي، بدأت الإمبريالية الأمريكية تخترع أعداء وهميين لها في الخارج يهددون الأمن الأمريكي والمصالح الأمريكية، فاخترعت شعار مكافحة الإرهاب الذي تمثله القوى الإسلامية المتطرفة حسب التغيير الأمريكي، والتي لعبت هي بالذات في خلفها وإيجادها ودعمها بالمال والسلاح لمحاربة الخطر الشيوعي، تلك الفزاعة التي كانت تخيف بها الدول والحكومات وتجنّد كل القوى المتطرفة لمواجهة ذلك الخطر، ولأن انقلب السحر على الساحر، فأصبحت تلك القوى هي العدو رقم واحد، والضرورة الاستعمارية تقتضي تفجير بؤر التوتر توسيع قوس التوتر مستخدمة كل ما تملكه في ترسانتها من إمكانيات سياسية وعسكرية، مختلفة الحجج والبراهين المختلفة من أجل القيام بالضربة الوقائية الأولى، قاطعة الطريق على أي نهوض شعبي جماهيري قد يعيق خططها العدوانية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات الجديدة كما حدث في احتلال أفغانستان واحتلال العراق. تارة لضرب تنظيم القاعدة وطالبان، وتارة أخرى لتفكيك أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وذلك من أجل منع العراق من توجيه ضربة للكيان الصهيوني. ولأن تطرح الإمبريالية الأمريكية السيناريو ذاته في مواجهة إيران مدعية أنها تملك أسلحة دمار شامل، ومفاعلات نووية قد تنتج قتابل نووية تحل بميزان القوى العسكري المختل الآن لمصلحة الكيان الصهيوني باعتباره يملك ترسانة من الرؤوس والقنابل النووية.

إن الولايات المتحدة والغرب الإمبريالي معها، يرون في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية خزان الثروات الحقيقي الذي لا ينضب، والتحكم والسيطرة على هذا الخزان يعني التحكم بمصادر الطاقة في مواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة والمنافسة لها مثل (الصين والهند ودول أمريكا اللاتينية)، حيث بدأت تغزو منتجاتهم الأسواق وتتافس الإنتاج الأمريكي في الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا متطورة وفي عقر داره، مما يعني تعميق أزمته الاقتصادية أكثر، ولذلك فإن المخرج الوحيد للإمبريالية الأمريكية هو توسيع رقعة الحرب وزيادة بؤر التوتر من خلال استخدام التفتيت الطائفي والعرقي وتقسيم ما هو مقسم وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو وغيرها من الاتفاقيات التي تجعل العالم الثالث ذا أهمية خاصة في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، التي هي الأساس في التفكير العسكري المتواصل حول «وسائل التدخل المناسبة».

النقابات في مواجهة الإمبريالية

في المؤتمر السادس عشر لاتحاد نقابات العمال العالمي، طرح شعار في غاية الأهمية من حيث المحتوى والمضمون وهو يتوجه بشكل دقيق إلى الطبقة الأكثر ثورية في العالم، والتي لها مصلحة في مواجهة الهيمنة الرأسمالية لتناقضها الأساسي مع الرأسمالية وهذا التناقض الأبدى بين الرأسمال والعمل والذي لا يزول إلا بزوال الرأسمالية كنظام استغلالي ينهب فائض القيمة الذي تخلقه الطبقة العاملة بجهدها وعرقها ودمها .

لقد طرح الاتحاد النقابي العالمي الشعار (أيها العمال ثوروا ضد الرأسمالية الهمجية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وعالم خال من الاستغلال). لقد تعرضت الطبقة العاملة لأوسع هجوم رأسمالي أصاب حقوقها ومكاسبها، في ظل تراجع كبير في دور الحركة النقابية المفترض بها أنها المدافعة عن تلك الحقوق والمكاسب، وضعف الحركة النقابية المفترض أنه ناتج عن التسوية الطبقية التي جرت في السنوات الماضية بين رأس المال والعمل كضامن مفتاحي للسلام والاستقرار المحليين، فتدخلت الدول بفاعلية في السياسة الصناعية وفرضت معايير الأجر الاجتماعي عبر إنشاء أنظمة رفاه اجتماعية متنوعة (الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعي، إلخ)، وما كانت هذه التسوية الطبقية لتتم لولا قدرة المراكز الرأسمالية على تقسيم وتفتيت الحركة النقابية وظهور الكثير من الحركات النقابية الصفراء المتوافقة ومصالحها مع مصالح تلك المراكز الرأسمالية، ولكن تعمق الأزمة العامة للرأسمالية كشف ذلك الدور القذر للحركات النقابية الصفراء في مهاودة ومساومة المراكز الرأسمالية على المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، ومنها العمل المستقر، حيث أن شبح فقدان العمل بسبب استقرار البطالة تدفع بالنمو الاقتصادي بلا عمالة جديدة يحمل العمال على قبول تنازلات حتى على مستوى الأجور الحقيقة التي إنخفضت إلى النصف في الفترة الأخيرة مع فقدانه جزءاً كبيراً من الضمان الاجتماعي ورفع سن التقاعد ... ومن لا يوافق على هذه الإجراءات أو يقبل بها فإن مصيره إلى الشارع لأن صاحب العمل يملك حق إنهاء العقد في أي وقت، والعقد أصلاً لمدة محددة وينص على إمكانيات الإنهاء قبل انتهاء المدة المحددة، وبناء على هذا فقد مئات الألوف من العمال وظائفهم وعملهم الدائم، وأصبح جزء منهم يعمل بعمل جزئي في اليوم أو عدة أيام في الأسبوع مما أثر على المستوى المعيشي للعمال وتدني الأجور إلى مستويات غير مسبوقة، وهذا لا نجده أيضاً في أوروبا فقط، بل انتقل إلى عالمنا الثالث وخاصة في منطقتنا العربية، حيث تعرضت الطبقة العاملة لخسائر كبيرة في حقوقها بسبب تبني توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين تقدما بها إلى الحكومات التي تبنت السياسات الاقتصادية الليبرالية فلعبت دوراً أساسياً في تمركز الثروة بأيدي اللصوص الجدد وازدياد نسب الفقر والبطالة وأعداد المهمشين، ما أدى إلى خلق بؤر توتر اجتماعية انفجرت بشكل متسارع، وراحت الجماهير تطالب بحقوقها المشروعة السياسية والاقتصادية وفي مقدمتها إعادة توزيع الثروة المنهوبة أصلاً من عرق وجهد الشغيلة إلى من أنتجها. إزاء هذا الوضع الخطير الذي يحيط بالطبقة العاملة في العالم فإن ذلك يقتضي أوسع تحالف للحركات النقابية التي تتبنى خطاً جذرياً في مواجهة القوى الرأسمالية، وهذا ما نشاهده الآن من تحركات جماهيرية واسعة للنقابات في أوروبا من خلال المظاهرات والاحتجاجات الواسعة على الإجراءات الحكومية التي تمس المصالح الجوهرية للطبقة العاملة، ولتوسيع المجابهة مع الإمبريالية فإن الحركة النقابية الطبقية وحركة الطبقة العاملة بشكل عام مطالبة بإنشاء جبهة إيديولوجية قوية مقاومة للقوى الرأسمالية وحلفائها من النقابات الصفراء التي تريد تشويش عقول العمال فيما يخص أسباب الأزمة المالية وكيفية الخروج منها .

يا عمال العالم...

إن حركة العمال يجب أن تكون المحرك الأساسي في المواجهة وليست للعب دور رجال الإطفاء.. إن الشرط الرئيسي لذلك هو تغيير الوضع في الحركة العمالية وهزيمة القوى السياسية والنقابية الموالية لأرباب العمل المتمسكة بالإصلاحية والانتهازية، ولهذا فإن على حركة العمال أن تقول (لا) لمراكز الإمبريالية، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، ومواصله الكفاح من أجل مصالحها الجغرافي، والمتنازل عن وجهة نظرها، والتي هي باختصار: إسقاط الرأسمالية والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان. إن هذا يضع على عاتق الحركة النقابية والعمالية في أوروبا مهاماً إضافية في مساندة ومؤازرة الأهداف نفسها التي تناضل لأجلها الحركة العمالية في أوروبا، مضافاً إليها مواجهة القوى الاستعمارية التي تسعى إلى احتلال أراضيها . ومن هنا فإن الطبقة العاملة والقوى السياسية الشريفة في بلداننا تتحمل مسؤوليات إضافية، فهي تناضل طبقياً من أجل انتزاع حقوقها، وتناضل وطنياً لصد قوى العدوان الأمريكي والغربي على أوطاننا المتحالف مع قوى المال المحلية التي لا ترى إلا مصالحها وإن كانت على الدبابات الأمريكية.

وأخيراً نقول: إن تحالف شعوب الشرق العظيم مع كفاح الطبقة العاملة والحركة النقابية في أوروبا لمواجهة قوى النهب والاستغلال هو الضمانة من أجل تحقيق السلام والاشتراكية، حلم الشعوب المهورة والمضطهدة والمستغلة.

غضب «انتقائي» في شوارع «إسرائيل»

عبر «إسرائيل»، التي تجبي الضرائب إلحاصلة من هذه التجارة مقابل الوعد- الذي لا يوفى به دوما- بإعادة دفعها للسلطة الفلسطينية، /١٤٪/ من اليد العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية تعمل في«إسرائيل» أو في المستوطنات، إلخ. الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد دولة نامية ففي ٢٠١٠ وصل (ن د ج) للشخص بصعوبة إلى /١٥٠٢/ دولارا. إذا نظرا إلى مجموع إسرائيل- فلسطين، كمجموع اقتصادي وحيد، فإنه لا يزن سوى /٤٥٪/ من(ن د ج) من الكيان، بينما يمثل /٢٣٪/ من عدد السكان.

وضمن هذه الشروط يستطيع المراقب الخارجي، وليس من دون بعض الأسباب، أن يرى في المعصمين في شارع روتشيلد أناسا يكافحون من أجل امتيازات فقدوها جزئيا: إلى حد ما، كما يعتقد البعض، كما لو أن البيض في افريقيا الجنوبية أيام الأبارتheid تظاهروا من أجل المساواة- مساواة البيض فيما بينهم. الاحتجاج متعدد الأصوات يمكن أن يدهش المرء بنموذج تنظيمه، أو بالأحرى بغياب تنظيمه، إنه يطالب بالعدالة الاجتماعية، ولكن المضمون الدقيق لمطالبه هو غائم.

شارع روتشيلد أصبح سوبر ماركت للأفكار، خيام كثيرة نصبت للدفاع عن قضايا شديدة الاختلاف. أشخاص ومنظمات يعقدون مؤتمرات ويطلقون نقاشات عامة، فنانون يأتون بمساهمتهم، طباخون يحضرون الطعام، مناشير تغزو الشوارع، موقع الانترنت «الرسمي» يعلن عن عشرات الحوادث، المنظمة بشكل مستغل، في كل مكان في البلاد. من دون ترانينة، ولا أصول لإصدار قرار مؤسساتي يبدو أن الاحتجاج ليس لديه ناطق باسمه معروف.

ثمة شيء أكيد: الزمرتان الأشد فقرا في المجتمع، فلسطينيو «إسرائيل» واليهود المشددون، لم يأتوا فينضبوا خيامهم في الشارع الأفخم في«تل أبيب». أزمة السكن، مثلاً تضربهم بقسوة أشد منها للطبقة المتوسطة في المدينة، مع ذلك لا محل لهم في ذلك الخليط الكبير من الأفكار.

في سجل أقرب ما يكون إلى سجل أحزاب كره الأ جانب الأوروبية ليس نادرا أن يسمع اليونان والإسبان «الغاضبون» أصواتا ترتفع ضد «الامتيازات» التي يتمتع بها «أناس لا يعملون وينجبون الكثير من الأطفال».

حتما المظاهرات التي تجمع الآلاف من الشباب في الشارع لا يمكن إلا أن تتعش الأمل لدى المناضلين الأكبر عمرا. وزيادة على ذلك عندما تخوض النساء الشابات الكفاح يفرح المرء بشكل مضاعف.إن تقارب الطبقات الوسطى العليا، الاشتكنازية بأغلبها، والزمر الاجتماعية الأشد تواضعا، السفاردية بالضرورة، يؤلف ظاهرة مشجعة، حتى ولو طرحت نفسها لا سياسية، فقد نجحت الحركة فيأسبوعين فيفضح ثلاثين سنة من الجلد المعادي للمجتمع. ورغم أنها مبعدة إلى الهامش، فإن بعض الأصوات العربية أسمعت الآخرين، وساهمت في توعية المتظاهرين. ليس من غير المنطقي أن يعتقد المرء أن ذلك المطلب الرشيمي للعدالة الاجتماعية، سيكبر، وسيضم كل السكان. لقد كشف التعبئة كل الناس والأمل بمفاجئات أخرى.

عن «لوموند ديبلوماتيك»، أيلول ٢٠١١ (بتصرف في الأقواس)

(Endnotes)

١ **ناعوم كلاين**، استراتيجية الصدمة، ليمان ـ اكسس سود، مونتريال ٢٠٠٨.

٢ **نيف غوردون** «الاقتصاد السياسي للأمن الإسرائيلي»، نيو ترانسبارانسي بروجكت، جامعة بن غوريون، بئر السبع، نيسان ٢٠٠٩.

٣ **جاك بندلاك**«معدل الأجور والدخل، حسب المكان، وحسب مختلف المتغيرات الاقتصادية ٢٠٠٨» معهد التأمين القومي، القدس، تشرين الأول ٢٠١٠

٤ **الاتحاد الإسرائيلي لغرف التجارة** ٢٩ تموز ٢٠١٠.

٥ **توقيا هوريف وجوناثان** من، «الصحة الفموية والسنية ومسؤولية الدولة تجاه مواطنيها»، تاوب سنتر فور سوشيال بوليسي ستديز إن إسرائيل، القدس ٢٠٠٧.

٦ **العمل اليوم لتضييق فراغات الغد**: أهداف من أجل تقليص التباينات الصحية، تل أبيب، نيسان ٢٠١٠.

٧ **بارك يدعم الاحتجاجات**، ولكن لا يدعم اقتطاعات الدفاع. ٩ آب ٢٠١١.

٨ **الكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء.**



على اعتمادات قضيلية من أجل شراء مساكن ذات موقع جيد . أما «عرب إسرائيل» فلم يحصلوا أبدا تقريبا لا على مساكن اجتماعية، ولا على قروض إعانة؛ وعندما تهتم الدولة بهم، فلكي تصدر اراضيهم لتبني عليها مقاسم مخصصة لليهود . وازداد الوضع سوءا منذ ثمانينيات القرن الماضي. مع التمييز كان المسكن الاجتماعي له وجود على الأقل، ولكن بعدئذ اختفى. فلم يبن أي مسكن خلال ثلاثين سنة، الجزء من القطاع العام في المجال السكني انتقل من ريع في ١٩٨٠ (٤٠٪ من السكان استفادوا حينئذ) إلى /٢٪/ حاليا .

إذن، محللون عديدون تلقوا بحماسة التعبئة الكبيرة التي انطلقت في الأسابيع الأخيرة لمصلحة التغيير. قد يميل المرء للظن أن الإسرائيليين قلدوا جيرانهم في العالم العربي. ليطالبوا بدورهم بالمزيد من العدالة، وبالأقل من التفاوت، وكذلك بمستقبل أفضل لكامل المنطقة. مع ذلك يبدو أن المتظاهرين يشتركون بأكثر من نقطة مع النظام الذي يدينونه.

قال وزير «الدفاع» إيهود باراك: «إن قادة تلك الحركة يؤلفون النخاع الشوكي للمجتمع الاسرائيلي». وأضاف «في حالة الطوارئ، سيكونون أول من يطوي الخيام، ويلحق بالتعبئة٧». بالفعل عندما ينشدون «الشعب يريد العدالة»، لا يقصد المحتجون جميع الناس في تعريفهم له«الشعب». فباستثناء بعض الأصوات الهامشية، لم يعبروا عن أي مطالب تتعلق بنهاية الظلم الاجتماعي الكبير، الذي يضرب البلاد، ألا وهو نظام الأبارتheid تقريبا الذي يفصل «شعبيين» يعيشان على الأرض نفسها. صحيح أن المتظاهرين يعلنون أنفسهم«لا سياسيين» ويتجنبون أن يلفظوا مطلقا كلمة«احتلال».

إن مجموع إسرائيل- فلسطين هو أحد الأمكنة الأكثر تمزقا والأكثر تمييزا على الكوكب. غير أن التمييز الذي ينظمه ليس جغرافيا (ما عدا غزة). بل وليس مرتبطا بالخط الأخضر، فالحدود التي نشأت من حرب ١٩٤٨، تنبثق من نظام تقسيم عرقي واستعماري، يقلص المجال، بالآلاف النثرات، التي يتطور تصالبها مع القوانين الاستثنائية والحسابات العسكرية. السكان يجدون أنفسهم إذن منشورين على عدد من الزمر الفرعية، التي كل منها تتمتع بالحقوق- أو بالالحقوق- الخاصة بها. لا توجد إلا حدود واحدة في إسرائيل- فلسطين، وجيش واحد، وعملة واحدة، وجباية واحدة للجمارك وللضريبة على القيمة المضافة. مع ذلك، فإن نظام الطرق المفضولة المفروضة على الضفة الغربية- طريق للمستوطنين، وآخر للفلسطينيين- يقسم الأرض بطريقة المربعات الميلمترية. الأسوار والحواجز تتمم جعل الحياة غير ممكنة للفلسطينيين. حوالي نصف مليون مستوطن إسرائيلي- تقريبا /١٠٪/ من سكان «إسرائيل» اليهود- و/٢٧٦٠٠٠/ فلسطيني من القدس يعيشون خارج «الخط الأخضر»، الحد المعترف عليه دوليا، المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في «إسرائيل» تعتبر مع ذلك جزءا لا يتجزأ من البلاد، المستوطنون مواطنون، والفلسطينيون«مقيمون».

الاقتصاد الفلسطيني ليس سوى فرع من الاقتصاد الإسرائيلي يستخدم عملة المحتل، ويرتبط والحالة هذه بسياسته النقدية، نصف ناتجه الداخلي الخام (ن د ج) يعتمد على السلع والخدمات الآتية من «إسرائيل»: مستورداته وصادراته تمر



العالمية وهي معزوة لنجاح الصناعات التكنولوجية والعسكرية. ولأن «البلاد» لم تعد تلعب دورا مفصليا في سوق الأسلحة التقليدية، إنها أيضا أحد أهم المصدرين في قطاع الرقابة والحفاظ على النظام٢.

وانضمام إسرائيل إلى السوق الأوروبية(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE) في أيار ٢٠١٠ سمح بوضوح بقيام واقع أن البلد رغم ناتج داخلي خام (ن د ج) جدير بقوة عظمى صناعية (٢٩,٥٠٠ دولار للشخص)، يمثل ميزانا اجتماعيا. اقتصاديا بعيدا جدا عنه في أوروبا الغربية، الذي يريد أن يتماثل معه. التباعد في الموارد، الشبيهه بالسائد في الولايات المتحدة، هو في الواقع أكبر بكثير من أغلب نظرائه في البلدان الأوروبية. نسبة الفقر تصل /١٩,٩٪/ أكثر منها في الولايات المتحدة، وأعلى بثلاث مرات تقريبا منها في فرنسا /٧,٢٪/.

ديمغرافيا، الإسرائيليون الفقراء هم غير اليهود العلمانيين الذين يحتجون حاليا في الشوارع- تحالف جديد بين الأشكناز والسفارديين من الطبقات الوسطى، ومدموم جزئيا من السفارديين في الطبقات الشعبية. الواقع أن ثلاثة أرباع الفقراء ينتمون إلى ثلاث مجموعات، لا تشترك إلا ببعض الاستثناءات في «حركة الخيام»، «عرب إسرائيل» (٢٥,٥٪ من عائلاتهم تعيش تحت عتبة الفقر)، واليهود الأرثوذكس المتطرفون /٥٦,٩٪/ ولهذه اللوحة يجب إضافة واقع أن حسب OCDE، فإن كلفة المعيشة في «إسرائيل» أصبحت مرتفعة بنفس المستوى، كما في فرنسا، وفي المملكة المتحدة، وفي كندا، وفي هولندا، بينما الأجرة الساعية الدنيا فيها أقل من النصف في فرنسا. والأسوأ أن القانون الذي يثبتها يكبحه أرباب العمل، في غياب الإرادة السياسية للإشراف على تطبيقه. ففي ٢٠٠٨ كان ثمة /٤١٪/ من العمال يحصلون على أجر أقل من الحد الأدنى القانوني٣،

وثلاثة أرباع /٧٤,٤٪/ أقل من /١٤٠٠/ يورو في الشهر. عدا ذلك انتشر العمل المؤقت، فيقدر أن /١٠٪/ من اليد العاملة، يعملون مؤقتين، ونصفهم في القطاع العام، فالدولة لا تتمتع عن إيكال جزء من أعمالها إلى متعهدين يدوسون علنا حق العمل. وفي حقل الصحة، إذا كان توقع الحياة قد ارتفع (٧٩,٨) سنة، وإذا كان يوجد طب طليعي مشهور، فإن اللامساواة في الحصول على العناية الطبية هي مؤلمة ومتوافقة مع تدني الشروط المعيشية. حوالي ثلث السكان محرمون من الصحة السنية ونصف المسنين الأكبر من /٦٥/ سنة لم يعد لديهم أسنان٤. المستشفيات العامة تلاقي صعوبات متزايدة في توفير العناية الحيوية للجميع، على ذلك، فإن نسبة الوفيات في حالات السكري، من النوع الثاني وهو مرض لا يتطلب معالجة مرتفعة الكلفة، هي أعلى بخمس مرات لدى الفقراء، منها لدى بقية السكان. وبالناسبة فإن نسبة الوفيات لدى «عرب إسرائيل» هي ضعفها لدى اليهود٥.

لكن إذا كان ثمة قطاع، تراجع به بثر النفوس، فهو قطاع السكن الاجتماعي. السياسات العامة في هذا المجال لم يبرق فيها أبدا الانصاف، فالمهاجرون السفارديون القادمون من العالم الإسلامي، وجدوا أنفسهم يقطنون في مساكن ذات أجور معتدلة، ضيقة ومزدحمة، بينما أبناء دينهم الاشكنازيون حصلوا

◀ **ياعيل ليرر / ترجمة محمد الجندي**

ماذا دفع الشابة دوفين ليف /٢٥/ سنة لتنشئ مجموعة في فيسبوك، تنشر فكرة معسكر احتجاج في تل أبيب، جواب وحيد: السكن، فهناك ازادات أجرة شقة من غرفتين أو ثلاث بنسبة ١١٪ خلال سنة واحدة مرتفعة من /٧٤٢/ يورو وسطيا في السنة الماضية إلى /٨٢٧/ يورو هذه السنة، لتلتهم جزءا كبيرا من موارد المستأجرين، أعلى بكثير من المعدل الدولي ٣٠٪، ومثل العديد من أقربائها، غادرت ليف شقتها في مركز المدينة من دون أن يكون لديها حل بديل.

في يوم ١٤ تموز نصب قرابة مائة من الشباب أغلبهم من الطبقة الوسطى العليا، خيامهم في شارع روتشيلد . وبعد أسبوع تحول الشريان المركزي لدتل أبيب» إلى عدة مئات من الخيام، بينما كانت تسير مظاهرة تضم ٢٠ ألف شخص في شوارع المدينة. وإلى حد ما في كل مكان في «الكيان» ثمة ناقمون آخرون، منبثقون من فئات أقل يسرا، انضموا إلى الحركة بالتحخيم في الساحات العامة.

وفي ٦ آب، ثلاثة آلاف شخص طافوا في تل أبيب، ينشدون «الشعب يريد العدالة الاجتماعية».

إن الإسرائيليين في الواقع عانوا من تدهور كبير في مستواهم المعيشي. فسوق العمل يصبح أضيق فأضيق، بينما تعددت الاقطاعات من الميزانيات الاجتماعية، وتردت الخدمات العامة.

الاقتصاد «الإسرائيلي» كان الأول في العالم، الذي وقع على المذاهب المونيترارية (المالية) في «إجماع واشنطن» عام ١٩٨٥، فحكومة «الائتلاف الوطني» وضعت مشروعا للاستقرار الاقتصادي لمواجهة الأزمة الداخلية في مطلع ١٩٨٠، عندما بلغ التضخم نسبة ٤٥٠٪. رئيس الوزراء شمعون بيريس، وكان حينئذ على رأس حزب العمال، طبع ذلك المشروع مع وزيره المالية اسحق موداعي (الليكود)، ومع مايكل برونو حاكم البنك المركزي، الذي أصبح فيما بعد رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي١.

والجهاز، الذي تأثر بإدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريفان، لم يكتف بإجراءات نقدية (تخفيض كبير لقيمة الشيكل، سعر صرف ثابت): فقد شهل تخفيضها في النفقات العامة، وتجميدا لجميع الأجور تقريبا، وإضعافا لحقوق العمال، وتواطؤ القوة المركزية النقابية العمالية، الهستدروت، التي ساعدت على ابتلاع البرشامة.

الإيديولوجية الليبرالية المتبناة لدى كامل الطيف السياسي، من اليمين المتطرف وحتى ميريتس، مرورا باليسار العمالي (ولكن باستثناء الأحزاب الممثلة للأقالية العربية»، التي لم تشترك حقيقة في السلطة أبدا)، هي (أي الإيديولوجية الليبرالية) التي أملت السياسة الاقتصادية لدى الحكومات المتعاقبة. ومنذئذ نادرا ما كانت مفاهيم اليمين واليسار في الخطاب السياسي تمس سوى المسألة الفلسطينية، وفي ذلك المجال أيضا ليس ثمة سوى فروق طفيفة.

اقتصاد للأكثر ازدهاراً

بشبه إيمان ديني بفضائل السوق، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ما فتئ يقود حملة صليبية ضد كل ما بقي من الدولة الاجتماعية: فكويزر للمالية وكريئس للحكومة (أو كالاثنين معا)، أجرى العديد من عمليات الخصخصة. رموز «وطنية» مثل شركة طيران العال، أو مؤسسة الهاتف (بيزيك) رميت حرفيا بأرخص الأثمان. تتبعتها مؤسسات أخرى مثل البريد، وبعض المرافق، بل والخطوط الحديدية، والتابو الأكبر قطاعات الصناعة العسكرية.

تخفيض الضرائب لمصلحة الأكثر غنى أصبح القاعدة، فالشريحة الأعلى انتقلت إلى /٤٤٪/ في ٢٠١٠ والضريبة على الشركات تبعت الطريق نفسه، فهبطت من /٣٦٪/ في ٢٠٠٣ إلى /٢٥٪/ في ٢٠١٠، ويجب أن تهبط إلى /١٦٪/ في ٢٠١٦. ورئيس الوزراء يؤكد أن إغناء الأغنياء يؤلف الوسيلة الوحيدة لتحريك النمو.

حتما الاقتصاد هو أحد أشد الاقتصادات ازدهاراً في العالم. أرقام النمو (٤,٧٪ في ٢٠١٠) تبدو متحدية في نظر الأزمة

تجدد الإضرابات العمالية في إيطاليا

أجل تسوية عجز الموازنة بحلول ٢٠١٣ بدلا من ٢٠١٤ كما كان مخططا له بالسابق.

في المقابل، رفض اتحاد العمل وعدد من الجهات المعارضة، بينها الحزب الديمقراطي (يسار الوسط)، حسبما أوردت وكالات الأنباء، الخطه باعتبارها ستضر بصورة أساسية بالأسر الأشد فقرا، كما أنها لا تتضمن إصلاحات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

كما تهدف حزمة الإجراءات التقشفية إلى إقناع المركزي الأوروبي بشراء سندات الدولة الإيطالية التي ارتفعت الفائدة عليها إلى أكثر من ٦, وسط مخاوف من أن عدوى أزمة الديون التي تعاني منها اليونان قد تنتقل إلى البلاد حيث يحذر المحللون من أن الاقتصاد

بدأت النقابات العمالية في إيطاليا إضرابا عاما الأربعاء احتجاجا على إجراءات التقشف الحكومية، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى توقف العمل على نطاق واسع وتعطيل خدمات النقل العام. يأتي الإضراب الذي يشارك فيه العمال التابعون للاتحاد العام للعمال في وقت من المقرر أن يبدأ فيه مجلس الشيوخ مناقشة خطة التقشف. وكانت حكومة رئيس الوزراء سلفيوير لسكوني اقترحت خطة موازنة مبدئية بقيمة ٤٥,٥ مليار يورو (٦٤ مليون دولار) مطلع الشهر الماضي لتهدئة مخاوف السوق من أن إيطاليا قد تعجز عن سداد ديونها العامة، ومن



الإضرابات العمالية تعود إلى لبنان

دعا الاتحاد العمالي العام في لبنان إلى الإضراب والتظاهر في ١٢ تشرين الأول المقبل دعماً لمطالبه ومن بينها رفع أجور العمال، وجاءت الدعوة خلال مؤتمر صحافي عقده رئيس الاتحاد غسان غصن يوم الثلاثاء ٦/٩/٢٠١١. وقال غصن لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي إن «الاتحاد طالب بوجوب تصحيح الأجر، ورفع الحد الأدنى إلى ١,٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية استنادا إلى المعدل التراكمي للتضخم الذي بلغ منذ العام ١٩٩٦ حتى اليوم ١٢٠٪».

ورفض غصن تهديد بعض أصحاب العمل بأن زيادة الأجور تؤدي إلى صرف العمال وتفاقم البطالة، وقال: «المطلوب هو إعادة القدرة الشرائية للأجور ليس فقط إنصافا لحق العمال، بل من أجل تنشيط الدورة الاقتصادية، والحد من الانكماش الاقتصادي وركود الأسواق وأيضا لتحقيق نمو فعلي في قطاعات الإنتاج.

■ ■



الإسلاميون: ردّة الثورة المصرية

«فقهاء الفضائيات». على سبيل المثال، ذكر شيخ اسمه محمد حسن، ذهنه مشدود بسياح منيع للقرن السابع الميلادي، أنه بحسب إجماع الفقهاء يرفض ترشيح امرأة أوقبيلي لرئاسة الجمهورية. ثم أضاف سؤالاً ساذجاً: هل تقبل إيطاليا أن يكون الرئيس مسلماً؟ مثل هذا الشيخ مكانه وادي سوات أو قندهار أو تورا بورا، ليس مصر التي نعرف. ولسنا بصدد ذكر أمر بدهي أن النصارى كأقلية لن يحكموا، بيد أن مثل هذا القول يؤذيهم ويحدث شرخاً في الوحدة الوطنية. سؤال الشيخ هذا سبق أن سألّه المرحوم فيليب غبوش، بصورة معكوسة لحسن الترابي إبان مناقشة الدستور الإسلامي عام ١٩٦٨ : هل يجوز للمسيحي أن يكون رئيساً حسب هذا الدستور؟ فأجابه سيئ الذكر بالنفي، وقصة الآثار التي ترتبت على هذه الإجابة معروفة.

المشهد السياسي في مصر، وعلاقة الإسلاميين بالمجلس العسكري، شبيهان إلي حد معقول بالحال الذي آلت له الأمور في السودان بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥، حين احتوت الجبهة الإسلامية الثورة وأفرغتها من شعاراتها ومحتواها، كما أنها تمكنت من تمرير مخططاتها كقانون انتخابات مفصلّ على هواها. إضافة إلى أن النظام السياسي المنتخب الذي أفرزته لم يكن ممثلاً لجماهير الانتفاضة، بل كان ممثلاً لقوى الردة من إسلاميين ومايويين انتخبوا للبرلمان تحت راية الحزبين الكبيرين. والحال أن ما يدور في مصر هو سرقة لثورتها العظيمة، التي كانت شرارتها ووقودها شباب التحرير الليبرالي، بينما تشير المعطيات إلى طغيان التيار الإسلامي بما يملك من ثروة ومقدرة تنظيمية تمكنه من اكتساح الانتخابات، سيساعده في ذلك، دون شك، ضعف الوفد كحزب وسط، واستغلال الدين وسط البسطاء، واستغلال غياب الممارسة الديمقراطية تاريخياً، وما نتج عنها من جهل بقواعد اللعبة الديمقراطية.

المعضلة هي أنه في حالة تمكن الإسلاميين من الحكم، تراجعت حرية الفكر والمرأة، وحقوق المسيحيين، واستبدوا ببقية المدارس السياسية. وإن أصبحوا معارضة، فإن لديهم الإمكانيات والإرث على زعزعة استقرار النظام المنتخب. الجانب الأهم بالنسبة للملايين من المستضعفين كالعدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل، وتخفيف أعباء المعيشة، عصي على التحقيق بصرف النظر عن توجه الحكومة القادمة لظروف هي هروب رأس المال، وقطع الدول العربية النفطية للعرب المالي. وفي حالة فوز الإسلاميين ستزداد المعاناة الاقتصادية(..) ويتدهور السياحة، إلا أنها ستصبح إبتلاءً يستوجب الصبر وشد البطون. وإن شكلوا المعارضة، سيستغلونها كورقة ضغط لضعضة الحكومة بحشد الشارع وتجييش الفقراء، علاوة على مقدرتهم على اللجوء للعنف الراسخ في تاريخهم.

وأخيراً، نتمنى ألا تؤوّل الأوضاع في الشقيقة مصر كما آلت إليه في السودان، مثلاً نأمل أن لا يأتي زمن على أشقائنا المصريين يتوقون فيه لعهد الطاغية المعزول.

■ ■

وقوى سياسية والائتلافات الشبابية بالتسقيط لرفع مطالب توفيقية مشتركة وعدم الخوض في المسائل الخلافية. فوجت تلك التظاهرات بشعارات إقصائية بينها «لا شرقية ولا غربية.. إسلامية مية المية»، وهو شعار استغف فعلوه بنهاية الحرب الباردة، وآخر «الشعب يريد تطبيق شرع الله»؛ كأن الثمانين مليون قد فوضوهم برفع هذا الشعار، الذي ظل السودانيون يسمعونه من أخوانهم منذ أكثر من عقدين ولم تتحقق منه سوى دغمسة. أما حقوق النصارى، فقد أكدوا عليها في شعار «يا نصراني... يا نصراني، النبي عليك وصاني»، لا ندري متى أوصاهم النبي الكريم، يريدون تنصيب أنفسهم أوصياء على القبط، كاهل ذمة. هؤلاء إما يجهلون الذي حدث في الدولة التي تجاورهم جنوباً، بسبب الاستعلاء الديني، أو أنهم يعلمون ولا يعينهم ما قد يحدثه مثله في وطنهم.

على الصعيد الإعلامي، لجأت التيارات الإسلامية في خبث لحرب الإشاعات، وتحقير الخصوم السياسيين، والصاق التهم بهم حين وصف عصام عبد الماجد، قيادي الجماعة الإسلامية، منتسبي حركتي «كفاية» و«٦ أبريل» بأنهم عملاء وخونة يتلقون أموالاً من الخارج. كما انشئت مجموعة خاصة في «الفيس بوك» متخصصة في شتيمة وسب التظاهرات الليبرالية. أطلق عليها «عملاء وخونة من أجل المال والسلطة». مع أن تنظيم الإخوان المسلمين- حسب الكاتب مارك كورتيس- كان له قصب السبق في تلقي الأموال من المخابرات البريطانية لزعزعة النظام الناصري، رغم أنه التنظيم الوحيد الذي استشاه ناصر من قانون حظر الأحزاب لعام ١٩٥٢. أما بالنسبة للعمالة، فقد كانوا أهل سابقة فيها إذ تلقى تنظيمهم إخطاراً مسبقاً بالعدوان البريطاني على مصر عام١٩٥٦، لإشراكهم في الحكم بعد الإطاحة بناصر. وهذه المعلومات استنتاج، أو افتراء من كورتيس، إنما مصدرها القانونية.«ذي غارديان»(٢٠١٠\٧\٥).

لم تقتصر الحملة على الليبراليين والعلمانيين فقط، بل امتدت لتشمل تيار إسلامي متسامح هو الصوفية، حين اتهم خالد سعيد، قيادي الجبهة السلفية، الشيخ علاء الدين أبو العزائم شيخ الطريقة العزمية بالتشيع والتزدد على إيران. والحاصل أن حملة السلفيين على الصوفية مبعثها سلوكها الراقي كتسامحها مع القبط والتيارات الليبرالية. ذلك ما دفع سلفي هو موسى حال أن يبلغ الشطط في وصفهم:«الأغرب هو تنظيم مسيرة الصوفية لمسيرة انضمت إليها أحزاب ليبرالية، وهذا اتجاه خطأ من الصوفية يفتقر للحكمة السياسية والأخلاق الإسلامية» (عقيدتي ١٧\٨\٢٠١١). ولنتخيل رأي السلفية في الشيوعية والناصرية لجماعة ترى أن الصوفية خرجت من أخلاق المسلمين. الذي ينذر بكارثة هو أن التيار السفلي عريض ولا يستهان به، وأنه أكثر غلوا وفاشية من الإخوان المسلمين، وأن نموذجة للدولة الإسلامية هو السعودية، كما وضع من رفع الإعلام السعودية في المسيرة المليونية.

هنالك عامل آخر في ردة الثورة المصرية هو

◀ بابكر عباس الأمين

يتوجس المرء خيفةً من حالة الاحتقان والاستقطاب الداخلي التي تعاني منها مصر الثورة بسبب هستيريا الغرور، والزهو، والاستعلاء، وتعتظيم الذات التي انتابت التيارات الإسلامية؛ علما بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت في الخفاء حتى مرحلة متقدمة من الثورة، بينما أفتى شيوخ السلفية بعدم الخروج على نظام مبارك واعتبروا ثورة يناير فتنة! وأهم مظاهر تلك الحالة هو الخلاف الذي يدور حول المبادئ فوق الدستورية، والمبادئ الحاكمة للدستور، التي اتفق عليها ممثلو القوى والأحزاب السياسية، وعدد من مرشحي الرئاسة، ورفضتها تلك التيارات.

على الأخص، أشارت الجماعات الإسلامية جدلاً حول المبدأ فوق الدستوري المقترح بمدنية الدولة، إذ أعلنت رفضها له، بحجة أنه قد يُفسر بالعلمانية ويعمل على تهميش التيار الإسلامي؛ كأن الإسلاميين لا يحقّ لهم ممارسة نشاطهم تحت ظل دولة مدنية، ولأنّ المدنية صنو العلمانية. والحل، كما اقترحت تلك الجماعات، أن يتم إضافة أن مصر دولة مدنية وليست علمانية للوثيقة. بيد أن مبادئ الإسلاميين، كما زعمت تلك التيارات. وفي المقابل، فإن النص على أن مصر دولة غير علمانية ليس تهميشاً للتيار العلماني- الفدح المعلي في الثورة- بل إقصاءً صريحاً له، ويحمل في طياته احتمال سن تشريع ينص على حظره، إن آل الحكم للإسلاميين. ولعل هذا هو مخططهم كما يتضح من إصرارهم على نفي العلمانية، لأن مبادئ الدولة المدنية، وعدم تطابقها مع العلمانية، ليست من الأمور التي يجهلوها.

وحسب وجهة نظر صفوت عبد الغني، قيادي الجماعة الإسلامية، إن مبادئ المواطنة، والتعددية، والحريات العامة لا يوجد خلاف عليها، مادامت تدور في فلك أحكام الشريعة وإسلامية الدولة. غني عن البيان أن شرط «ما دامت» هو سيف مسلط يمكن بموجبه، مثلاً، وصفاً رتداء المرأة للبنطال بأنه لا يندرج في الحريات التي تدور في فلك الشريعة، وبالتالي حظره. ناهيك عن أبجديات كحظر النشاط الشيوعي إذ بدأت حملة تكفيره من الآن تطغح كالقاذورات في منابر إعلامية، منها وصف رضا عكاشة للماركسيين في «اللواء الإسلامي» بأنهم «خطر على دين الله»(١٦\٨\٢٠١١). هؤلاء المهووسون يعضغون عبارات مثل أحكام الشريعة، يكاد المرء أن يتقيأ عند سماعها، ولو تركوا الماحكة وضباب العموميات، ووضعوا لنا تعريف الشريعة فقط لأزالوا جهلنا وشكوكنا، دع عنك رؤيتهم لعلاج التدهور الاقتصادي، وكيفية تسديد القروض للبنك الدولي، عملاً بأحكام الشريعة. وقد سبق الجدل حول الدولة المدنية أمر آخر كشف عن الطبيعة المخادعة للتيار الإسلامي؛ هو المسيرة المليونية حين كان اتفق مع أكثر من ثلاثين حزبا



مأزق الرئيس!

◀ عوني صادق

أوراق الرزنامة تتساقط، والأيام الباقية على ما يسميه البعض «استحقاق أيلول» تتناقص، والموعد يقترب والرئيس محمود عباس يحس بحرارته أكثر فأكثر، بينما تنهال عليه «التهديدات بالعقوبات» من «أصدقائه» المقربين، إن ظل مصرا على «خطوته الأحادية»، والذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على اعترافها بدولة فلسطينية

اقتراب موعد «استحقاق أيلول» دون أن تظهر بارقة أمل بوجود مخرج للرئيس للهرب من الزاوية التي حشر نفسه فيها، أو تأمين سلم للنزول عن الشجرة التي تسلقها معتمدا على الرئيس أوباما، منذ تمسك بمطلب وقف الاستيطان. هذا الوضع الذي وجد الرئيس نفسه فيه تركه في مأزق لا يبدو أنه أبقى لنفسه فرصة للإفلات منه، ما جعله في آخر أقواله التي وردت في كلمة ألقاها في ملتقى الخطباء وأئمة المساجد في رام الله يوم السبت ٢٧/٨/٢٠١١، يبدو كمن يقدم آخر «عرض حال» لديه لأصدقائه، وهو تلخيص له رؤيته «لحل الصراع التاريخي بين الشعب الفلسطيني(والأمة العربية) من جهة، وبين الحركة الصهيونية وحلفائها من جهة أخرى.

هذه «الرؤية» كانت معروفة للجميع منذ التوقيع على «اتفاق أوسلو»، تحدث عنها صاحبها سنوات طويلة ومارسها على الأرض أيضا سنوات طويلة، لكنه في كلماته هذه المرة ربما كان أكثر صراحة ووضوحا، وأقل مناورة ودبلوماسية. وبالنسبة لرجل ذي إستراتيجية وحيدة هي «إستراتيجية المفاوضات ثم المفاوضات»، رجل لا يطالب بأكثر من «دولة في حدود ٦٧ مع التعديلات»، بدت كلماته «أكثر حزما وتحديا» من أي وقت مضى، حتى بدت لي مثل كلمة «انتحاري» قرر أن يطلق آخر طلقة في مسدسه، خصوصا أنها جاءت في وقت كان فيه «كبير المفاوضين» صائب عريقات يتحدث لصحيفة (معاريف) الإسرائيلية ملمحا وملوحا بحل السلطة إن تم إفشال المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة.

في كلمته في ملتقى الخطباء وأئمة المساجد في رام الله، جدد الرئيس محمود عباس استعداده للعودة إلى المفاوضات، وحدد متطلبات هذه العودة، وهي: تأكيد الشرعية الدولية، وحدود ١٩٦٧ في مرجعيتها، ووقف الاستيطان. توقف في كلمته أمام الدوافع والأسباب التي دفعته وأجبرته على الذهاب إلى الأمم المتحدة، فقال: دفعنا للتوجه إلى الأمم المتحدة «بعد أن وصلنا إلى طريق مسدود في المفاوضات الثنائية التي حولها الجانب الإسرائيلي إلى مفاوضات عبثية جعلتنا نراوح مكاننا سياسيا، فيما تزداد وتيرة تهويد القدس والاستيطان بشكل غير مسبوق». وأضاف: «نحن مستعدون أن نستمع لأي اقتراح مقبول يتيح لنا الفرصة من أجل أن نصل إلى حقتنا ولا نذهب إلى أي مكان. أما القول إن المفاوضات مقفلة ويجب أن تندهبوا إلى الأمم المتحدة... فهذا كلام لا يمكن أن نقبل به أو نتحملة أكثر مما تحملنا».

واضح أن الرئيس كان يوجه كلامه إلى أصدقائه الأميركيين، وليؤكد على حسن نواياه قال: «التوجه إلى مجلس الأمن لا يهدف إلى عزل إسرائيل، ولا إلى مواجهة الولايات المتحدة، إنما يهدف إلى تحقيق حلمنا بالحصول على الاعتراف الرسمي بدولتنا الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والتي تمثل ٢٢% فقط من مجمل مساحة فلسطين التاريخية»، ثم شارحا موقفه الحالي: «نحن مستعدون لقبول شيء معقول من اللجنة الرباعية، لكن لا تقدموا لنا الدولة اليهودية... لن نقبل بها، ولا يمكن أن نقبل بها... ولا تقولوا إن الكتل الاستيطانية أمر واقع أو أن حل مشكلة اللاجئين يتم في الدولة الفلسطينية. لن نقبل هذا الكلام». أكثرية الشعب الفلسطيني لا تقبل بما يطالب به الرئيس عباس، لكن هذا الذي يطالب به مرفوض قبوله أو الموافقة عليه من جانب تجمع المستوطنين في فلسطين وقياداته، فال مستوطنون والأحزاب الحاكمة والحكومات المتعاقبة، كلهم مصريون على (الاعتراف بالدولة اليهودية، وبقاء الكتل الاستيطانية، وحل مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية). ما يرسم واحدا من مشاهد المآزق الذي يقبع فيه الرئيس. إنهم لا يريدون ان يتنازلوا عن ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ولا حتى عن نصف هذه المساحة، إنهم يريدون الاستيلاء، كما هو الأمر الآن، على كل فلسطين التاريخية، وحتى لو تركوا شيئا له، فليس من حديث مسموح به عن السيادة، فهل يجهل الرئيس ذلك؟

مأزق الرئيس نابع من «إستراتيجيته»، إستراتيجية المفاوضات ولا شيء غير المفاوضات، حتى هذه اللحظة. فهو بعد كل شيء يؤكد أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات بل يمكن أن يكون ممهدا، وبالتالي تأكيد مكملاً لها. لا أحد يأخذ على الرئيس تمسكه بالمفاوضات لو كانت شروطها متوفرة بحيث لا يفاوض الإسرائيليون أنفسهم، كما وصف الحال مرة شمعون بيريز، لكن أنصار أوسلو حرقوا كل الأوراق التي يمكن أن تساهم في توفير تلك الشروط، فخلقوا المآزق الذي يعاني منه الرئيس. معروف لمن يعرف «ألفاء» السياسة أن المفاوضات، أية مفاوضات، يقررها ميزان القوى بين المتفاوضين، والذين وقعوا على «اتفاق أوسلو» وقبلوا المفاوضات كطريق وطريقة وحيدتين للوصول إلى ما يطالبون به قرروا أن يكون الميزان ويبقى لصالح خصومهم، فتحولت المفاوضات إلى إملاعات، أو كما يقول الرئيس إلى «مفاوضات عبثية». ومعروف، أخيراً، أن الشعب الخاضع للاحتلال لا يمكن أن يسقط كل أشكال المقاومة، والمسلحة أولها، من حسابه وجدول أعماله إن كان جادا في سعيه إلى مفاوضات جادة، وهو ما فعله الرئيس والذي وضعه في المآزق الذي هو فيه اليوم.

■ ■

صواريخ «إسرائيلية» لحماية حدود كوريا الجنوبية

أبرمت كوريا الجنوبية اتفاقاً مع شركة إسرائيلية لشراء صواريخ موجّهة لحماية الجزر القريبة من الحدود البحرية المتوترة مع الشطر الكوري الشمالي، حسب ما جاء في تقرير أوردته وكالة «يونهاب» للأنباء في سيؤول وجاء فيه أنها «ستشتر نحو ٥٠ صاروخا إسرائيليا في جزيرتين في البحر الأصفر في وقت لاحق من هذا العام على الأرجح. ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري قوله إنه «تم مؤخراً التوصل إلى اتفاق لشراء صواريخ «سبايك ان ال او اس» التي طورتها إسرائيل»، علما أن وزارة الدفاع رفضت تأكيد التقرير.

وقالت الوكالة إنّ «الصواريخ التي تصنعها شركة «رافائيل للأ أنظمة الدفاعية المتطورة» في «إسرائيل» تستخدم تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية وهي قادرة على ضرب المدافع الكورية الشمالية المخبأة في كهوف في الجبال.

يشار إلى أنّ سعر صاروخ (سبايك ان ال او اس) يبلغ ٣٠٠ ألف دولار، في حين يبلغ مداه ٢٥ كلم، بحسب الوكالة عيئها .

■ ■

الآلاف من جنود الاحتلال البريطاني مهددون عقلياً..!



لمنظمة كومبات ستريس، قوله: إن عدد الجنود السابقين الذين يتصلون بنا يتزايد بنسبة ١٠٪ على أساس سنوي، ونحتاج إلى جمع ١٠ ملايين جنيه إسترليني حتى نتمكن من تشخيص أمراضهم وعلاجهم وتقديم الدعم لعائلاتهم خلال سعيهم لإعادة بناء حياتهم.

وكان خبراء بريطانيون في مجال الصحة حذروا من انتشار موجة عارمة من حالات الصدمة النفسية بين أوساط الجنود الذين خدموا في العراق وأفغانستان. وأظهرت البحوث الحالية أن ٢٧٪ من الجنود البريطانيين السابقين يواجهون خطر الإصابة بمشاكل في الصحة العقلية جراء الخدمة على خط النار، من بينهم ٥٪ سيعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، والتي يمكن أن تقود إلى الإدمان على الكحول والاكتئاب وغيرها من المشاكل.

■ وكالات

حذّرت منظمة خيرية بريطانية في تقرير جديد من أن ٥٠ ألف جندي بريطاني خدموا في العراق وأفغانستان يمكن أن يتعرضوا لمشاكل في الصحة العقلية. وقالت صحيفة ديلي تلغراف: إن تقرير منظمة كومبات ستريس المتخصصة بتقديم الرعاية الصحية للجنود البريطانيين السابقين، أظهر أن ١٩١,٦٩٠ جنديا بريطانيا خدموا في العراق وأفغانستان منذ العام ٢٠٠١، وشارك نحو ٥٠ ألفا منهم في العمليات القتالية في البلدين.

وأضافت أن تقرير المنظمة البريطانية قدّر بأن ما يصل إلى ٥١ ألف جندي بريطاني سيعانون من أعراض مشاكل الصحة العقلية بسبب خدمتهم في العراق وأفغانستان، فيما سيعاني ٩٢٠٠ جندي سابق من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

ونسبت الصحيفة إلى أندرو كامبيرون الرئيس التنفيذي

خيار المقاومة يوصل إلى الدولة الفلسطينية

◀ حمزة منذر



منذ أشهر اشتد الجدل داخل الأوساط الفلسطينية والعربية حول جدوى وضرورة توجه السلطة الفلسطينية إلى الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأمين الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينيةالمستقلة..

يترافق هذا الجدل في حديه الموافق والمعارض مع إيراد الدول المؤيدة لقيام الدولة، وعلى الجهة الأخرى يجري التذكير بالموقف الأمريكي والأوروبي- الأطلسي المعارض، والذي يهدد السلطة الفلسطينية بمختلف أنواع العقوبات إن هي أقدمت على ذلك.

ليس هناك سابقة في التاريخ أن شعباً احتلت أرضه استِطاع نيل الاستقلال بالتفاوض دون أن يكون التفاوض مستندا إلى مقاومة شاملة بكل مستوياتها تجبر قوى الاحتلال بالدرجة الأولى على الاعتراف بحق تقرير المصير، والاستقلال للشعب الذي احتلت أرضه..

وبالعودة إلى تجربة الشعب الفلسطيني منذ دخول الانتداب الانكليزي إلى فلسطين، كان التجمع الاستيطاني الصهيوني يتوسع ويتنامى في فلسطين أثناء مراحل توقف المقاومة والدخول في المساومة، والتفاوض على أيدي قيادات هي بالأصل صنيعة الاحتلال، أو مقربة منه، ولا تؤمن بخيار المقاومة. ومن ناقل القول إن المشروع الصهيوني هو بالأساس مشروع عنصري- استيطاني إحلائي كان هدفه الأكبر اقتلاع شعب فلسطين من أرضه بالقوة، ومن هنا لا يمكن التعاطي معه إلا بالمقاومة الشاملة لإفشاله وهزيمته..

إذا كنا لسنا الآن بصدد تذكير القارئ بالإنجازات الكبرى التي حققتها المقاومة الفلسطينية بدماء شهدائها وتضحيات جماهيرها وصبرها الأسطوري، فإننا نذكر فقط بمخاطر إقدام القيادة الفلسطينية الرسمية على الاعتراف بالكيان الصهيوني نتيجة «اتفاقات أوسلو» دون أي مقابل حقيقي، حيث وصل«كرم» تلك القيادة المدعومة من النِظام الرسمي العربي إلى حد وقف المقاومة الفلسطينية بحجج ما أنزل الله بها من سلطان، وصولاً إلى «سابقة التسسيق الأمني» بين أجهزة السلطة المستحدثة وأجهزة الكيان الصهيوني الأمنية تحت عنوان «وقف الإرهاب»..

وكان من نتائج تلك المؤامرة ليس تدمير كل ما أنجزته المقاومة وفككت بنائها التنظيمية فحسب بل اتساع رقعة الاحتلال وتهويد الأرض وبناء مئات المستوطنات الجديدة وتقطيع أوصال الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات رئيسية بعد بناء جدار الفصل العنصري والذي بلغ طوله المتعرج مئات الكيلو مترات مع إقامة أكثر من ستمائة حاجز عسكري على مساحة الضفة المحتلة والبالغة خمسة آلاف وخمسمائة كيلو متر مربع..

من ناقل القول، إن هناك ضرورة للاستفادة من كل الوسائل في الصراع مع العدو الصهيوني بما فيها كسب الرأي العام العالمي وتأمين دعم أكبر عدد من دول العالم لمصلحة تأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ولكن كل هذا لن يتحقق إلا باستمرار خيار المقاومة كأولوية وطنية عليها تتخطى في موجهاتها أغلب جماهير الشعب التي تعرف عدوها جيدا وترفض أي شكل من أشكال التفریط بالحقوق الوطنية، وهي لم ترفع يوما إلا رايات الكفاح الوطني والتمسك بتراب الوطن..

عند الحديث عن الذهاب إلى الأمم المتحدة لتأمين الاعتراف بالدولة الفلسطينية يتجاهل أصحاب هذا الرأي أن تلك المنظمة اتخذت أكثر من مائتي قرار بشأن القضية الفلسطينية من القرار ١٨١ في عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا، كما تجاهل المتحمسون للتوجه نحو الجمعية العامة أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الخاص بלבнан لم يجد طريقه للتنفيذ إلا بالمقاومة بعد أكثر من عقدين من اتخاذه..

في الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، وازدياد العدوانية الامبريالية الأمريكية وحليفتها إسرائيل الصهيونية تجاه شعوب المنطقة، هناك من يستمر في خداع الشعب الفلسطيني بإمكانية حصوله على حقوقه بما فيها حق إقامة دولته المستقلة دون مقاومة، بل بالطرق الدبلوماسية، وبالاعتماد على ما يسمى بالمجتمع الدولي، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأطلسيون، وقد رأَت شعوب العالم ما جلبوه من«ديمقراطية وحقوق الإنسان» بأفغانستان والعراق وباكستان والصومال وموريتانيا وليبيا مؤخرا!!

إن من راهن على الأمم المتحدة في الظرف الدولي الراهن هم كمن يحرب البحر، وفي الحالة الفلسطينية يجب إعادة الاعتبار لخيار المقاومة الشاملة، والخروج نهائيا من أوهام وجود أي سلطة فلسطينية في ظل الاحتلال الذي يفرض على أكبر مسؤول رسمي فلسطيني طلب السماح بالمرور عند أصغر حاجز عسكري إسرائيلي على مداخل المدن والقرى والأحياء الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة..

h.monther@kasioun.org

«بوشهر» الذرية قريبا، وواشنطن تنذر بثورة إيرانية داخلية

قال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا إن الثورة في إيران تبدو مسألة وقت وإن الحركة الإصلاحية في الجمهورية الإسلامية تتعلم من دروس الثورات في تونس ومصر وليبيا وسورية. وسُئل بانيتا (مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية تولى قيادة وزارة الدفاع في تموز) في برنامج تلفزيوني عن احتمال أن يمتد «الربيع العربي» إلى إيران فاجاب «بالتأكيد» وأضاف وفقا لوكالة رويترز: «أعتقد أننا شاهدنا بوضوح في الانتخابات الأخيرة في إيران أن هناك حركة داخل إيران أثارت نفس الأمور التي نشاهدها في أماكن أخرى» وتابع قائلأ «أعتقد لأسباب كثيرة أنها مسألة وقت قبل أن يحدث هذا الشكل من الإصلاح والثورة في إيران أيضا».

وقال ينبغي أن نحاول اتخاذ كل خطوة ممكنة لدعم تلك الجهود لكن في الوقت نفسه علينا أن نحلل كل موقف للتأكد من أننا لا نفعل شيئا يثير ردود فعل سلبية أو يقوض تلك الجهود».

وعبر زعماء إيران عن أملهم في أن يضع «الربيع العربي» نهاية للأنظمة التي تدعمها الولايات المتحدة في العالم العربي، غير أن بانيتا عرض تفسيراً مختلفا للأحداث وتأثيرها على إيران، وقال «أعتقد أن الحركة الإصلاحية في إيران تتعلم كثيرا مما يحدث في تونس ومصر وليبيا وسورية».

وأضاف «إحدى القضايا التي كنا نبهتها عندما حدثت (الثورات في) تونس ومصر هو ما الذي أشعل هذا.. ما الذي تسبب في حدوث كل هذا» وذكر عوامل بينها وسائل الإعلام الاجتماعي والشبان الذين لم يكن لديهم الأمل في المستقبل.

ومضى يقول «الحقيقة هي أنه عندما يقرر الشعب أن تلك اللحظة جاءت.. تكون تلك لحظة يوشك عندها أن يحدث تغير هائل(..)»(أعتقد أن هذا لا ينطبق على الشرق الأوسط وحسب بل وعلى إيران أيضا).

تصريحات بانيتا جاءت غداة إعلان وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى عن أن بلاده ستدشن محطة «بوشهر» النووية رسميا يوم الاثنين ١٢ أيلول المقبل والتي تعد من مفاخر إيران بحضور وزير الطاقة الروسي سيرغي اشمانكوف، وربما رئيس وكالة الطاقة النووية الروسي سيرغي كيرينكو.

وقال صالحى «سنشهد يوم الاثنين ربط محطة بوشهر الكهروذرية بشبكة الكهرباء العامة في البلاد وذلك لإنهاء ٣٢ عاما من الانتظار»، وسيشغل ٤٠ ٪ فقط من قدرة المحطة الإنتاجية التي تصل إلى ألف ميغاواط. وأضاف إن إيران استطاعت تدريب العديد من الخبراء النوويين المحليين بحيثي أن هناك ١٠ آلاف مهندس حاليا لديهم خبرات ومعرفة في شتى المجالات النووية ويشكلون رصيда قيما للبلاد .
يشار إلى أن روسيا بنت محطة بوشهر بتكلفة وصلت إلى مليار دولار، وهي المحطة النووية الأولى والوحيدة لتوليد الطاقة النووية في إيران، وتأجل بدء تشغيلها عدة مرات، وعُزي سبب ذلك إلى الضغوط التي تتعرض لها موسكو من الولايات المتحدة.



إستراتيجية جديدة للتدخل العسكري وتغيير أنظمة الحكم في الخفاء

هل اختبر أوباما في ليبيا نموذج «تحريك الخيوط من وراء الستار»؟

انتقدوا إستراتيجية الرئيس الأمريكي باراك اوباما

«القيادة من الورا» في ليبيا، لكنه يبدو الآن أن هذه الإستراتيجية مبررة تماما».

وأضافت «لقد كان الليبيون أنفسهم، بمساعدة كبيرة من حلف شمال الأطلسي وقطر والإمارات العربية المتحدة، هم الذين حرروا بلادهم من قبضة القذافي».

فردد نائب مسِئِشار الأمن القومي بن رودس هذا التحليل مشيرا إلى اختلاف مسيرة «المتمردين» في طرابلس، عن تلك «الحالات التي يكون فيها المحتل حكومة أجنبية».

وقال لجوش روغين، من «فورين بوليسي دوت كوم» «مبدآن شدد الرئيس (أوباما) في البداية (التدخل في ليبيا) عليهما في نهجنا... الأول هو قناعتنا بشرعية وفعالية تغيير النظام نتيجة للحترك السياسي لأهالي البلاد أكثر منه بكثير من (تحقيق هذه الغاية) من قبل الولايات المتحدة أو قوى أجنبية».

«وثانيا، لقد ركزنا على تقاسم الأعباء حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وطأة العبء وبحيث يجري الاعتماد على دعم دولي عادل للجهد، وكذلك مشاركات دولية ذات مغزى»، وفقا لنائب

مستشار الأمن القومي الأمريكي.

ولقد شاطر الكثيرون وجهة النظر هذه، فيما أبرز فريد زكريا أربعة شروط لمشاركة القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا: وجود معارضة محلية على استعداد لخوض الحرب؛ تقديم الدعم الإقليمي في شكل تأييد الجامعة العربية والمشاركة النشطة من جانب إماراتي الخليج؛ تفويض من مجلس الأمن؛ ورغبة حلفاء واشنطن الأوروبيين في تحمل الكثير، إن لم يكن الجانب الأكبر، من أعباء تنفيذ العملية.

وشدد على أنه «من المهم أن ندرك مدى اختلاف هذا (التدخل في ليبيا) عن العراق، حيث لم تحقق إدارة بوش-سواء جراء الفطرسة أو عدم الكفاءة- أيأ من هذه الشروط».

هذا ولم تحظ وجهات النظر هذه بترحيب مؤات لأوباما من قبل صقور السياسة الأمريكية، كما يتبين من ردود فعل اثنين من قادة الحزب الجمهوري البارزين، الذين سبق وأن ضغفا لصالح تدخل أمريكي مبكر وقسري في ليبيا،

◀ جيم لوب

أثار دور واشنطن في الحرب التي اندلعت منذ ما يقرب من ستة أشهر في ليبيا الغنية بالنفط، جدلا واسعا بين صقور واشنطن والخبراء والمحللين السياسيين الأمريكيين حول مثل هذا النموذج الجديد المرجح الذي يتبناه الرئيس باراك أوباما للتدخل العسكري لتغيير أنظمة الحكم «غير المرغوب فيها» في العالم.

وكان هذا الجدل قد بدأ بالفعل في أبريل الماضي حين أفاد مسؤول في الإدارة الأميركية لمجلة «نيويوركر» دون الكشف عن هويته، أن الرئيس باراك أوباما يعمل على وضع إستراتيجية واعية «للقيادة من الورا» يدفع بموجبها الآخرون للعمل من أجل تحقيق النتيجة التي تريدها واشنطن ولكن من دون تظهر الولايات المتحدة بمظهر من يدبر الأمور ويحركها.

وقال هذا المستشار السياسي لكاتبة مقالة مجلة نيويوركر ليزا ريان، إنه خلافا لرؤية «جون واين أميركا في العالم»، ثمة اختلاف بين نهج أوباما بالعمل «بهدهوء هادئ» متعدد الأطراف، وبين أحادية «راعي البقر» التي اتبعها جورج بوش وخاصة غزوه للعراق.

وقد وجدت إستراتيجية «القيادة من الورا» على الفور، أصداء واسعة لها بين المحافظين الجدد وصقور واشنطن الذين يعتبرونها دلالة على ضعف نهج أوباما أمام العالم.

وتحولت هذه العبارة (القيادة من الورا) في ضوء انتقال الصراع في ليبيا إلى طريق مسدود في الأشهر التي تلت البدء في التحدث عن مثل هذه الإستراتيجية الجديدة، إلى شعار للمتشددين في واشنطن، دأب مرشحو الرئاسة عن الحزب الجمهوري والمحللون والمعلقون اليمينيون على ترديده بلهجة ساخرة.

لكن الظاهر الآن هو أن هزيمة القذافي البادية قد قلبت الأمور رأسا على عقب. فقد قال بعض المحللين، مثل المحلل والمعلق فريد زكريا بشبكة CNN، إن نجاح إستراتيجية واشنطن في ليبيا يسجل «مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية».

وكتب بليك هاونشيل مدير تحرير foreignpolicy.com أن «الكثيرين ربما

عشية ذكرى ١١ أيلول..

الأمريكيون: سياسة واشنطن تقف خلف «كراهية» أمريكا



الفئات العمرية بشأن هذه القضية. فقال أكثر من نصف (٥٢ في المئة) المجبيين الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما، أن تصرفات الولايات المتحدة قد تكون الدافع وراء الهجمات، في حين أبدى مجرد ٢٠ في المئة فقط من المستطلعين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما، ميلهم للقبول بمثل هذا التفسير.

وقال ستة من كل ١٠ شملهم الاستطلاع إنهم يعتقدون أن هجمات ٩/١١ قد غيرت نمط الحياة في الولايات المتحدة وبشكل كبير، بينما قال مجرد واحد من كل ١٠ إنهم يعتقدون أن الحياة الأمريكية لا تزال مستمرة على الأساس نفسه الذي كانت عليه قبل عقد من الزمن.

كشف استطلاع رأي واسع عشية ذكرى مرور عشر سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، عن تحول لافت للنظر في آراء المواطنين الأمريكيين بشأن دوافع تلك الهجمات، حيث أجاب عدد متزايد منهم على سؤال: «لماذا يكرهونها؟» بأن سياسة بلادهم في الشرق الأوسط هي الدافع وراء الهجمات.

وبين الاستطلاع الذي أجراه مركز بيو للأبحاث بعض التحولات الهامة في الرأي العام الأمريكي في هذا الصدد على مدى العقد الماضي. فكان غالبية المجبيين (٥٥ في المئة) على هذا السؤال بعد وقوع الهجمات مباشرة قد استبعدوا مثل هذا التفسير، مقابل مجرد الثلث الآن.

كما كشف الاستطلاع عن شبه تعادل في وجهات نظر الرأي العام بشأن هذا السؤال، بنسبة٤٢ في المئة من القائلين أن الدافع وراء الهجمات هو «خطأ» ما ارتكبته الولايات المتحدة في تعاملها مع الدول الأخرى»، مقابل ٤٥ في المئة من أولئك الذين خالفوا هذا الرأي.

لكن هذا التحول يقتصر أساساً على الديمقراطيين والمستقلين، الذين يعتقد نصفهم أن سياسات الولايات المتحدة قد تكون قد دفعت تنظيم القاعدة للهجوم على بلادهم، فيما بصر الجمهوريون على مواقفهم، كما هي الحال بالنسبة للعديد من القضايا الرئيسية الأخرى، بأن الدافع وراء الهجمات ليس أي شيء قد تكون الولايات المتحدة قد فعلته.

كذلك فقد بينَ الاستطلاع اختلافات كبيرة بين

البعث.. والخلاص الوطني



إن آليات التحولات على مستوى الداخل بقيت تراوح مكانها مع تفشي مظاهر الفساد الأكبر قبل الأصغر عبر ثنايا العقود والمحاصصة عبر مؤسسات الدولة في الغرف الملحقة وتحت الطاولة.

إن من يتصدى للإصلاح لا بد أن يمتلك قدرة الإصلاح الذاتي، وإلا فإنه سيكون مصلحاً شكلاً مستعدياً مضموناً..

عبد الناصر ١٩٥٢، فقد حدثت تراجعات وإشكاليات، وكانت مصر قد عانت من ذلك الفصام بين المجتمع المصري وحزب الاتحاد الاشتراكي، وأدرك الرئيس جمال عبد الناصر خطورة ذلك الواقع فقاد حركة تصحيحية داخل الثورة عندما أطلق إعلان بيان ٣٠ مارس/ آذار عام ١٩٦٨ لإعادة بناء حزب الاتحاد الاشتراكي على أسس نظرية فكرية واعية مدافعاً عن الأغنية، مستبعداً قيادات عطلت المسيرة، وكان سلوكها من نتائج هزيمة حزيران ١٩٦٧، حدد عبد الناصر طريقة الخلاص بالإصلاح بقوله: «إن المجتمع المصري أصبح قوة أكبر من النظام وعليه أن نبدأ الإصلاح».. فأحدث تنظيم الطليعة الفكرية داخل الاتحاد الاشتراكي، واستدعى فريق عمل من رجال الفكر لإعادة الحراك والوعي داخل الاتحاد أطلق عليها (مجموعة الطليعة)، والتي كان قميئاً بها أن ترتقي بواقع الاتحاد الاشتراكي كما يقول المفكر عصمت سيف الدولة من خلال حركة إصلاحية ذاتية، ولكن رحيل عبد الناصر وإقدام أنور السادات على حل ذلك التنظيم كأولوية أساسية في عمله في إطار الثورة المضادة التي قام بها، قد عطل دور تلك الطليعة.

ثورة آذار ومسيرتنا التصحيح والإصلاح

رغم النجاحات الوحدوية التي حققها سورية بعد آذار ١٩٦٣، إلا أن الصراعات المتلاحقة التي حفلت بها لم تتح لرؤية البعث ومن خلال منطلقاته النظرية والتي حملت اسم (المناهج المرحلي لثورة الثامن من آذار) أن تتجزأ التحولات الاشتراكية والتأسيس لحياة سياسية ديمقراطية في غياب أحزاب وطنية ونظام برلماني ودستور وطني يرسم معالم الطريق. لذلك فإن الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد ١٩٧٠ كانت استجابة للتطلعات المبكرة للسوريين للتأسيس للدولة المدنية الوطنية وافتتاح البعث على جماهيره دمشق قلب العروبة النابض. لذلك فإن تلك الحركة كانت منعطفاً في مسيرة الثورة، ودافع حافظ الأسد عن رؤيته في الإصلاح والتصحيح باستبعاد معظم أطقم القيادات السابقة بإشكالياتها وصراعاتها، فلا إصلاح بدون مصلحين وإن التصحيح لا يستوي في حضوره إلا من خلال فريق جديد (أوركسترا جديدة) تجيد الأغنية الجديدة، كما أدرك الأسد أن قطار التصحيح لا يتسع لحمولتين، فلا بد له من تفريغ حمولته لصالح الفريق القادم مع فجر جديد . بعد ثلاثة عقود خلت توالى على عهد التصحيح، ومع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأت سورية العبور إلى تحول نوعي تلمست

فضلاً عن الصراعات الحزبية وانعكاسها على قواعد الحزب وبرزوز مدرسة لتصفية البدائل وتليبس الطرابيش بين الكوادر الحزبية، مما أضعف حضور الطليعة الفكرية المثقفة والأخلاقية بأن واحد، ولأن تلك الطليعة لا تمثل حالة سكونية ثابتة احتياطية في الجهاز الحزبي، يتم استدعاؤها من القيادة عندما تريد، وتعطيها إجازة عندما تشاء وبالتالي فإن الطليعة الفكرية ليست فائضاً معرفياً داخل الهيكل الحزبي بل هي جوهره وعماد بنائه وليست أحجاراً على رقعة الشطرنج. ولعل من أهم المؤشرات المعبرة عن التهافت النظري داخل حزب البعث في سورية أن واحداً من كبار مؤسسي الحزب وقياداته وهو الدكتور وهيب الغانم (الذي مرتت على ذكره) عندما توفي، رحل بصمت دون أي تأبين يليق تلك القامة الكبيرة وسط تجاهل وصمت إعلامي رسمي وغير رسمي لدولة يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي باستثناء صحيفة واحدة أوردت الخبر بشكل خجول.

إنها مفارقة غريبة حين تنتكر مياه جداول القيعان لينابيعها الصافية وأغصان الأشجار لجذورها.. فاصل الشجرة النواة كما يقال. لم نعد نرى قامات فكرية مشهوداً لها ضمن القيادات العليا للحزب وهو في الأساس حزب فكري حاضن لنظرية فكرية ثورية، والمفترض بالحزب أن يعزز دور الإعداد والمتففين بين كوادره لتشكل قوة موازية كemicار إيديولوجي لمعادلة التوازن بين منتجي السلع ومنتجي الأفكار كحد أدنى، ولاستمرار الاصطفاء النخبوي الطليعي بين صفوفه فالبعث قبل أن يكون حزب سلطة هو حزب مجتمع متداخل به، ولن يكون المجتمع أكبر منه في حالة أي فصام بينهما.

بعض التجارب الثورية

سوف أستعرض عدة نماذج لحركات التحرر الوطني ومسيرات التصحيح والإصلاح والإشكاليات التي عانت منها بين النظرية وتطلعات الأغنية وبين القيادة والأدوات (من جوقة المغنين).. ولعل أبرز عناوينها الثورة الصينية ومسيرة ماوتسي تونغ ونجاحها ١٩٤٩ وإعلان جمهورية الصين ١٩٥٤.. ثم بروز الإشكاليات في التحول الاشتراكي من الفساد والبيروقراطية والتي هددت المسيرة، وهذا ما استدعى ماو للقيام بالثورة الثقافية متجاوزاً تلك الحالات من خلال رؤية متجددة وكوادر شابه أعادت لمسيرة ماو روحيتها وأصالتها وكانت الثورة الثقافية حيث أن تلك الثورة هي التي أعطت صين ماو قوة ذلك النهوض الذي نشهده اليوم. أما على صعيد الثورة المصرية التي قادها جمال

لمسيرته في مقاومة الديكتاتوريات العسكرية والأحلاف الاستعمارية وإنجاز أول وحدة بين مصر وسورية في التاريخ المعاصر (١٩٥٨ – ١٩٦٢) وصياغته بعد ثورة آذار ١٩٦٣ الوثيقة الفكرية الثانية: (بعض المنطلقات النظرية)، التي أسهم فيها كوكبة من المفكرين على رأسهم الدكتور ياسين الحافظ. ونستطيع القول إنه باستثناء المطارحات الفكرية للرئيس الراحل حافظ الأسد حول جدل العلاقة بين القومي والاشتراكي، ومفاهيم التضامن العربي والوحدة العربية، فإن الحزب لم يشهد تحولات وريادات فكرية واضحة المعالم تؤسس لتحولات متجددة في نظريته، كأنه أصيب بالعقم الإيديولوجي، بقي فكر البعث في حالة سكونية منذ عام ١٩٦٣ مع انشغال الرفاق في صراعات بين اتجاهات سياسية يسارية هي أقرب للنموذج التروتسكي، وتيارات قومية شبه محافظة تنكئ على التراث التاريخاني لمسيرة الحضارة العربية الإسلامية.

التهافت النظري

من خلال تجربة الحزب في قيادة الدولة والمجتمع.. تراجع فكر البعث على المستوى النظري بانصراف قياداته الجديدة لشؤون الحكم والسياسة، والتي أخذت تزامح القيادات الفكرية التاريخية لتأخذ مكانها في الصف الأول.

فتراجع دور المفكرين والمتففين البعثيين إلى الصفوف الخلفية بعيدين عن الحراك الحزبي المتصل بشؤون الحكم وتولي المناصب والقيادات مع تراجع التثقيف الذاتي والعقائدي للحزب، وأصبح الرفاق يرددون مقولات الحزب النظرية كوصفات جاهزة، كما يردد كهنة الهند تعاليم الفيدا.. ثم يطعمون صحافتها لأبقارهم المقدسة.

أصيب الجهاز الحزبي بالترهل الفكري والجمود النظري، وتحول عمل المؤسسات الحزبية والمنظمات الشعبية إلى عمل ديواني ملحق بدوائر الدولة ووزاراتها والسعي لنيل حصة مهما صغرت أو كبرت من كعكة المناصب والمكاسب. وأسهمت الأعداد الضخمة التي نسبت للحزب وأصبحت أرخبيلًا من أرقام وهمية فاقدة التماسك والقوام لأن الكم الشعبوي لا يشكل ظاهرة ديموغرافية تحمي الحزب في مماركه النضالية والمصيرية ولكنه غناء كغناء السيل، مدركين أن ثمانية عشر مليون شيوعي (روسي – سوفيتي) لم يحمو النظام من السقوط والتداعي.

مع بروز ظاهرة الشعاراتية الديماغوجية والتي أشار إليها السيد الرئيس بشار الأسد بقوله: «الذين يصنعون الشعارات ويختبئون خلفها»..

د. عبد الهادي نصري

جدل تاريخي لم يهدأ حول دور النظرية والفكرة أو ما يسمى (الأيديولوجية Ideology) وتجلياتها في عوالم كيمياء الأفكار والأوزان الذرية للكلمات والمعاني التي تُعبد الدروب للتحولات الكبرى في حياة الشعوب من جهة، ودور العامل البشري وإرادته في صناعة أحداث التاريخ سلباً أو إيجاباً من جهة أخرى.

إنها علاقة جدلية مركبة. الأفكار كما وصفها فردريك أنجلز بقبعات تتطاير في الهواء، وعندما تركب على الرؤوس تتحول إلى قوة لا تقهر.. إنها علاقة متداخلة كجوزة دياليكتيك هيجل إذا قشرتها فإنك ستكسرها، علاقة ترابطية كالروح والجسد أو كالأغنية والمغني، تلك هي طقسية عمارة التاريخ الإنساني. أما على صعيد الحياة السياسية وصراعاتها وأنظمة الدول وحراك الأحزاب وتياراتها بين النظرية وبين السياسة، فإن تلك العلاقة الجدلية، قد تتوافق ثم لا تلبث أن تتباين وتتعارض وتطفئ إحداها على الأخرى.. حيث نجد مسافة بين الأغنية والمغني، ذات مرة عندما سُئل المفكر الفرنسي جان بول سارتر عن الفرق بين القيادات الشيوعية التي قادت ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧، وبين عهد الرئيس الروسي خروتشوف الذي عاصره أواسط الستينيات من القرن الماضي، أجاب بقوله:

«إن الشيوعيين الأوائل كانوا يصنعون التاريخ، أما هؤلاء فيصنعون السياسة»..

القائد أم الفكر؟!

أحد القادة الكبار المؤسس لحزب البعث العربي الدكتور وهيب الغانم، في لقاءي معه في مدينة اللاذقية منذ ثلاثة عقود في معرض الحديث معه عن أزمة القيادة في حزب البعث وأسباب عدم ظهور قائد تاريخي للحزب منذ نشأته كحال القيادات التاريخية لأحزاب وثورات في العالم أمثال (لينين وماوتسي تونغ وكيم إيل سونغ وفيدل كاسترو) فأكد لي أن البعث منذ بدايته كان يؤمن بقوة الفكرة أكثر من دور القائد، وهذا سر عظمته وخصوصية فكره وحراكه السياسي، فالقائد السياسي قد يتفرد ويسقف الحزب أما الأفكار فهي حالة نهضوية متجددة، لا يرهئن الحزب بها، لأنها طاقة متجددة لا سقّف لها، لقد قادت أفكار التحرر ثورات الشعوب الأوروبية في القرن التاسع عشر ضد تسلط الإمبراطوريات الأوتوقراطية (النمساوية والروسية والجرمانية..) وكانت أغنيتها الثورية المدوية والتي عرفت بألياذة الحرية وكلماتها:

«لا أحد يعطينا الخلاص... لا القيصر ولا البطل... فلنحرر أنفسنا بأنفسنا»..

كما شهد القرن العشرون في المشرق العربي ظاهرة الثورات القومية وأحزابها حيث برز تباين بين قياداتها السياسية الحركية ومفكرها الثوريين، كانت النظرة للمفكر السياسي على أنه متقف مشاكس، وعلى طريقة سارتر، يدس أنفه في كل مكان، يقف على أرض التوقع يشم رائحة المطر قبل سقوطه، عصي على بيت الطاعة وصفقات المناصب والمكاسب والتدجين.. إنه يجسد الأغنية التي تحلم بالمدينة الفاضلة والحياة العادلة تلك الأغنية التي أشدها الشاعر التركي ناظم حكمت في رائعة قصيدته (في قاع المحيط) بقوله:

«حتى يكون الموت حقاً يجب أن تكون الحياة العادلة»..

الأغنية التي تصرخ في وجه الظلم والفساد، بعد أن تغول رفاق الدرب مع مافيات المال السياسي، باقتسام كعكة المصالح والمال العام كقيصرة قادمين على جسد الثورة.

تاريخ البعث العربي ومنذ البدايات من عصبية العمل القومي إلى الإحياء العربي وميلاد حركة البعث في تموز ١٩٤٣، شهد حراكاً فكرياً قومياً مبكراً أسس لأول وثيقة نظرية تحت عنوان (أهدافنا وغاياتنا) التي صاغها الدكتور شاكر الفحام مع طليعة من جيل الشباب كان الفكر خبزهم اليومي قبل حرفة السياسة تلك الكوكبية مثلها الرواد الأوائل ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي وهيب الغانم وجلال السيد وشاكر الفحام ومصالح الدين البيطار وجلال فاروق الشريف والدكتور عبد المنعم شريف وصدقي اسماعيل.... الخ... والذين أنجزوا أول مؤتمر قومي عربي باسم حزب البعث العربي في نيسان ١٩٤٧ بمقهى الرشيد الصيفي بدمشق، حيث قدم البعث أول وثيقة لمشروع نهضوي قومي عربي تمثلت بدستوره كرافعة نضالية

ربما..!

عبقريات سياسيّة راهنة

غليظة بطبعها هي السيّاسة، وأغلظ من ممارستها الكتابة فيها.. كُتّاب الشّوون السياسية أكثر من يدرك هذه الحقيقة، فكثيراً ما يسيرون على حدّ سكين المعنى، وما من مصير لفاقد هذه المهارة إلا السّقوط صريعاً بما كُتبت يداه، فالهمة التي يتصدّى لها هذا الكاتب محفوفة بالخطر، حيث إن ملاحظته الحركة السياسيّة أشبه ما تكون بمراقبة طاولة لعب، السّهو فيها عن حركة غشّ مهما صغرت تعني تربيّره لها..

الآن وأنت تجد كل سلبيات الكتابة السياسيّة متراكمة أمامك تدرك أنّك حيال كارثة لا تقل عن الكوارث السياسيّة نفسها، وإذا كانت الكوارث السياسيّة فضيلة بأن تزال بمشاريع رشيدة لاحقة، فإن الوعي المشوّه الذي نتحدّث عنه محالّ له أن يتعافى بأقل من مشروع نهضوي شامل..

الآن.. أمام انفتاح الفضاء الافتراضيّ، واحتدام اللحظة السياسيّة الرّاهنة، تجد الجميع يريدون الكتابة في السياسة (يشفع لهم أنه يقترفونها من باب تسجيل موقف).. لكن المشهد الذي يؤثثونه بأئس للغاية، فعلى مواقع التواصل الاجتماعيّة، عموماً، لا تقرّ رأياً بمقدار ما تطالع تحالفاً شيطانياً للسوقية والجهل ينهض على كتابات مهالكة تعمّد الموقف وتزيد طين المعنى بلة. فكل منها يريد الانتصار، من حساباته الخاصّة، للوطن.. ومهما اختلفت الأسماء، في هذه الجهة أو تلك، الواضح أنّ كليهما يعلّق على الحدث فقط، أما الذي يصنعه فينأى بنفسه وعقله عن أي تعليق، معادلته؛ قوله هو فعله وحسب..!

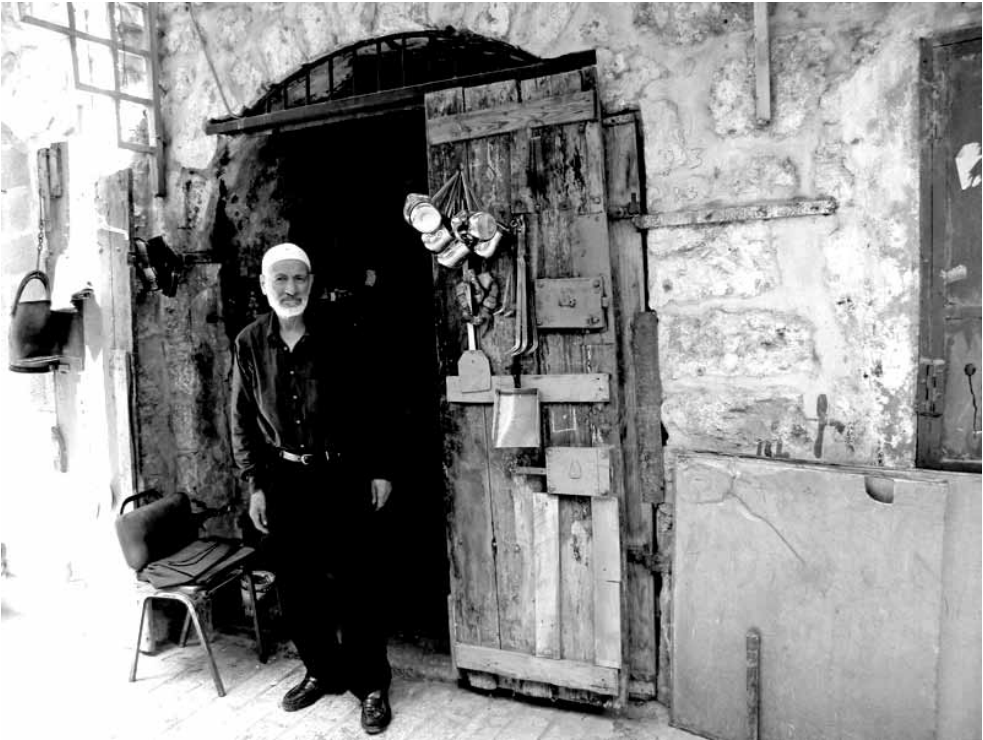
وللتمثيل هذه الحادثة التي تتكرر كثيراً.. يقوم نكرة ما، يكتب ركاقات وأخطاء لا أكثر، بالتهجم الأخلاقي والشخصي على شخصيّة ذات وزن ثقافي كبير صنعه جهد عمر في الكتابة في أعقد أسئلة وقضايا حياتنا.. فيصبح متسوّلاً وخسيساً، أو حتّى مثلياً (فما من وازع)..

كل ذلك لأن هذا المثقف نشط في المجال العام ليقود أفكاره إلى حيّز التطبيق، وحين تتكرّر مثل هذه الهجمات التي لا تبقي ولا تذرّ لا يعود الالتباس متفاعماً بين الشخص ومشروعه، بل في المعنى الوطني للثقافة، الثقافة التي هي كل شيء في النهاية..!

ليكتب من يكتب، سنقول لهم الحق، لكن لا بد من تصدّ حقيقي لهذه (الخيالات)، وإلا (خيَلتُنا) ..

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

أيتها السماء.. ضاقت بنا الأرض



وفي الأمكنة العامة والخاصة.. يجلن وشعارهن الأعلى: علينا أن «نعيش» وأن «نستثمر» الكرز الذي يولول على شفافنا، والخمرة المضرجة بالحمرة التي تبرق في عيوننا، والأريج العذب الذي يسيل من بين منعطفاتنا.. وعلينا أن «نستثمر» غداثر شعورنا المنفلتة كالشعر الحر، وأن نرفع ثمن الموسيقى التي تتهمر من أصواتنا وتوحي بغرف النوم المثيرة... وعلينا أن (...).

ويكتمل حصارنا عبر أحشاء البيوت ومحيطاتها، وعبر الشوارع والطرق والحافات.. وعبر مختلف صور الحياة العامة حيث الزحام القاحل وذويان الحدود الفاصلة ما بين الذكورة وما بين الأنوثة (٩)، وحيث الخطأ المتأقلة والمتدافعة، والوجوه المنسحقة الملامح، والعيون المتهالكة، التي تقف أمامها حائراً فلا هي مفتوحة، ولا هي مطبقة الجفون.. ويكتمل الحصار عبر نقيق الضفادع، ونقيق اليوم، والضجيج الذي يصم الأذان، والأصوات الحادة القاطعة كالسيوف المهنددة، والضوضاء «البلدوزية» التي تحيل حياتك إلى جحيم... وأنّى وليت وجهك ترى رؤوساً مسطحة، وأرواحاً خاوية، وقلوباً فارغة، وترى الترهات والتهاكات والبؤس الاجتماعي والثقافي والسياسي والعاطفي والحضاري..!

وماذا بعد؟ لا بد من التغيير الحقيقي في مختلف المجالات والميادين والمحافل.. ولا بد من «الثورة» على كل ما هو قائم على الفساد والإفساد وتخريب الإنسان والأوطان..

ولا بد في نهاية المطاف إذا أردنا حياة حرة كريمة.. من أن يسمو الإنسان العربي المقهور والمستلب.. في كل الأزمنة والأمكنة، ويتطور على الصعد المادية والمعنوية والروحية، وأن يكون منسجماً ومتسقاً في عواطفه ومداركه وأفاقه.. وأن يصل إلى وحدته وكيّيته دون انقسام وشروخ.. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إذا ما بقي «الداخل» و«الخارج» في حالة تناقض وتضاد، وعبارة فلسفية لا بد من أن يكون هناك تجانس واتساق بين «الذات والموضوع».

إن السعادة والمحبة والفرح والحياة الدافئة، الحميمة، النظيفة، الكريمة، الحرة وتجلياتها اللانهائية وكل شيء يكمن في «التغيير والثورة» ومن ثم في التجانس والاتساق بين (الداخل والخارج)، بين (الذات والموضوع)، وهذا يبدو في حالة المعمورة الراهنة. وفي هذه المناخات الرديئة بعيد المنال.. لا يمكن القبض عليه، فهو يفر من بين أصابعنا كما يفر العمر منا سدى ودونما أعذار.... ■■

ثرثرة، والمتخلفون دائماً.. كما يقول أستاذ الفلسفة أنطون مقدسي.. لا يتكلمون، بل يثرثرون.. ونحن نرى، فيما نرى، أن المتخلفين لا يثرثرون فحسب، بل هم لا ينظرون إلا إلى «الخلف» نظرة «لاعقلانية» و«لا حضارية» و«لا تاريخية»، فالماضي عند هؤلاء، دائماً وأبداً، يحتل حاضرهـم «لا بوصفه مندمجاً في هذا الحاضر ومتداخلاً فيه، بل بوصفه قوة مستقلة عنه، منافسة له، تدافع عن حقوقها إزاءه، وتحاول أن تحل محله إن استطاعت...» على حد قول المفكر الدكتور فؤاد زكريا.

والى ذلك يفتقد، عموماً، في «العمل» وغيره، العمل الجماعي المشترك وروح الفريق، وتعلو المصلحة الخاصة بأرذل صورها وأقبحها فوق أية مصلحة وطنية أو قومية، أو عامة.. وفوق هذا وذاك ألا يميّز القلب والعقل معاً تعاضل وتفاقم وباء الروتين والبيروقراطية والفساد؟ ألا يقتل روح المبادرة، ويذبح أية موهبة من الوريد إلى الوريد، ويحيل أي إبداع إلى أشلاء متناثرة.. ويصبح تحقيق الذات وتقدمها من خلال العمل بصورته القائمة من عجائب الدنيا السبع..! وكيف لا تضيق بنا الأرض، وهذه الفردية التسلطية المتضخمة، العاجزة و«السنسانية» في جوهرها.. تجثم على صدورنا، وتحاربنا، بل ترهنا بوقاحة ودناة وفجور.. بلقمة عيشنا، ولقمة أطفالنا وعيالنا.. وتجعل من السكن والجمود والتراجع إلى الخلف ناموساً عاماً؟ وكيف لنا ألا نختق ونحن في رحاب «العمل» وغيره، نشاهد ونسمع ونلمس هذه الابتسامات الصفراوية، وهذا الجهل المركب، وهذه السلوكيات الحريافية، وهذه الوجوه القنعة، وهذه الرذائل التي غزت الفضائل مثل غزو أمريكا «الحرة الديمقراطية».. حتى القتل، بلاد جلعامش وحمورابي ومحمد مهدي الجواهري... وكيف لنا ألا نحترق ونحن في «العمل» وغيره، نتكلف، في بعض الأحيان على مشقة وإعياء ورغماً عنا، «مصافحة» تلك الأيدي الباردة باحثين بعدها عن أقرب مغسلة.. وإن كانت هذه أيادي معطرة بأرق العطور الباريسية وأطيبها..!

ويحكم الحصار علينا.. يحكم عبر الحياة الخاصة التي هي في معظمها شاحية.. وعبر الحياة الاجتماعية الكلاسيكية الرتيبة، المملة، الخائفة، وعبر الحياة المادية الاستهلاكية الآسنة، المخادعة والنافقة التي تحول كل شيء بما في ذلك الوطن إلى «جيب ومحفظة» فحسب (١٩٠٠).

ويحكم الحصار علينا، كذلك، عبر تلك النسوة اللواتي يجلن في الأسواق والحارات والأرصنة.. وفي الأروقة والمكاتب المغلقة..

غيات رمزي الجرف

(.. الحشد ليس هو «الصحبة» فحيث لا يوجد الحب تكون الوجوه مجرد صور في معرض، ويكون الكلام قرقعة...)

● «فرنسيس بيكون»

(.. إذا أردت التفوق في مجتمعنا عليك بالكذب والرياء، ولا تنس نصيبك من الغباوة والجهل..)

● «أحمد عاكف بطل رواية خان الخليلي»

يكابد الإنسان على وجه من الوجوه، ولا سيما في الحقبة الراهنة من عصرنا وفي لحظتنا الحاضرة (ولا نعرف إلى متى ستستمر هذه الحالة الإنسانية).. يكابد من الاغتراب القاسي المرير عن كل شيء (... حتى الطبيعة بمفرداتها المختلفة لم تنج من هذا الاغتراب (٩٠٠).

حين ينشب الاغتراب مخالبه في الإنسان تصير كل الأشياء منفصلة ومستقلة عنه، غريبة وبعيدة... وفي الوقت نفسه، معاً وفي آن واحد، تهيمن هذه الأشياء عليه، وتتحكم بحياته من ألفها إلى يائها.. ويتحول «العمل»، عموماً، إلى نشاط قسري، قهري، غريب عن الإنسان ومفروض عليه من «خارجه»، ومن ثم يثقله هذا «العمل» ويضنيه ويستهلكه بلا رحمة، وبلا فعالية، وبلا جدوى إنسانية حقيقية.. ولا يجلب له أية سعادة ومتعة، وأي أمل وفرح.. ولا يؤمن له في كثير من الحالات الحاجات المادية الأساسية والضرورية، ناهيك عن الحاجات المعنوية والروحية...

هكذا، ضمن هذا السياق، وأمام القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية، والقوى الظلامية.. المهيمنة، المستسلطة والاستغلالية ينفذ الإنسان مجبئاً وعاجزاً..

ويرزده «العمل» شقاء ويؤساً وتخلفاً وتردياً، بل وانحطاطاً.. عوضاً من أن يسعده ويفغنيه، ويكون ذاته الفاعلة والمبدعة، وبدلاً من أن يبني العمل شخصية الإنسان «المستقلة» ويطور قدراته وطاقاته وملكاته وقواه المادية والمعنوية والروحية التي يفترض أن يجسدها في (الأنياء) عبر مجرى النشاط العملي.. وبناء على ذلك تضيق مساحة التفاعل الخلاق بين الإنسان وبين «الموضوعات» التي يتوجه نشاطه نحوها، كما يضيق مدى تأثيره الهادف والفعال عليها.

في قلب هذا السياق (وهي نقطة مركزية هامة ومدمرة) لا تتخذ العلاقات بين البشر سواء أكانت بين أفراد المجموعة الواحدة و المجتمع الواحد، أم كانت بين هذا المجتمع وذاك شكل علاقات إنسانية، بل تتخذ شكل علاقات بين الأشياء (٩٠٠)، ومن ثم يفقد الإنسان إنسانيته، ويتجرد من شخصيته الفريدة وذاته المستقلة، وتدمر حياته، ومفردات وجوده، ويدخل نفق التشوه والأوهام والضلالات والشروخ، كما يدخل دائرة الانقسامات والانكسارات والضيايق والوحدة والعزلة.. ويستوطنه الوعي الزائف، لأن الوعي بأشكاله المختلفة ليس شيئاً مستقلاً بذاته عن العالم الموضوعي، فهو، أي الوعي، حتماً وبالضرورة موجه نحو الوجود الإنساني والطبيعي.

عبر هذه العطيات، وفي سياق هذا الكلام أجد نفسي، وأنا على قيد الحياة مدفوناً، خاصة في هذه الأيام العجاف، في أتون العمل الفارغ.. على وجه الإجمال.. إلا من الضجر والسأم والملل والرتابة.. والا من الاتكالية والترهل الإداري والتنموي والفكري والثقافي.. والفراغ إلا من الاستلاب والقمع والمصادرة والمخاتلة... وإلا من النفاق والفساد الذي تجاوز ألوان الطيف وتخطاها.. إن الإنسان الذي يحاول، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، أن يحافظ على إنسانيته المحاصرة باستمرار، وعلى كرامته (بالمعنى الشامل لهذه الكلمة) المهددة على مدار الساعة.. كيف لا يدفن حياً؟! ففي «العمل» صار الإخفاق المؤسساتي شارة، وفي «العمل» وغيره أضحي التخلف المتعدد الأبعاد علامة فارقة، كما أضحي «الكلام الحق»، على الأغلب، مفقوداً، وغداً

«أوراق عربية» سلسلة

أصدر «مركز دراسات الوحدة العربية» سلسلة حملت عنوان «أوراق عربية» تُعنى بنشر مادة فكرية ميسرة لقاعدة واسعة من القراء، في موضوعات وشؤون مختلفة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، لغوية..).

تسعى السلسلة التي تأخذ شكل الكُرّاس إلى تنمية تقاليد القراءة لدى الشباب، وبالتالي ربط قراءتها بالقضايا والإشكاليات الكبرى التي تشغل النخب والرأي العام، وتتصل بالمصير والمستقبل لوطننا والعالم من حولنا..

من عناوين «أوراق عربية»:

نقد الاقتصاد الريعي العربي؛

الدراسة للدكتور جورج قرقم، وهي تعريف بمفهوم الربيع في حياة المجتمعات، وأشكال هذا الربيع، ومصادره، ونُحظ العلاقة السببية بين الاقتصاد الريعي

العربي وإعادة إنتاج التخلف، وبالتالي انتقاد المقومات الريفية وعلاقتها بأنظمة سياسية، ما زالت ماضية في اقتصاد التمييز وتقييد الحريات العامة،

وعدم القيام بتجديد واستنفار القدرات الإنتاجية والإبداعية لدى الإنسان العربي... وما تؤكده هذه الدراسة هو تغيير الثقافة

الاقتصادية العربية.

بلدان الجنوب البازغة؛

يقول سمير أمين في دراسته هذه «لقد اختارت الطبقات الحاكمة في بلدان الجنوب، المسماة بالبازغة -بوضوح- إستراتيجية، لا هي بالخضوع السلبى للقوى المسيطرة في النظام، ولا هي بالمعارضة الصريحة لها، بل إستراتيجية التنمية النشطة التي تبني عليها آمالها في التقدم السريع لبلادها. فيلدان الجنوب، أو بعضها على الأقل، تملك اليوم من الوسائل ما يسمح لها بمقاومة أساليب تحكم المراكز الإمبريالية، فهذه المجتمعات قادرة على التنمية بجهودها الذاتية، من دون الوقوع في شرك التبعية». تلاحق الدراسة صعود الصين، قوة الهند، مكانة البرازيل وسواها من البلدان «البازغة»، وتطرح بديلاً هو موجة من المبادرات المستقلة للجنوب.. ■■

السيران الدمشقي



«السيران الشعبي الدمشقي هو لغة من لغات فرح الدماشقة المتنوعة، لغة تستعاد سنوياً في الربيع خاصة، وفي الصيف عامة، مع عودة الطبيعة بعد غيبة شتائية طويلة». يقول الشاعر والباحث محمد خالد رمضان في كتابه «السيران الدمشقي» الصادر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب»، والكتاب يدرس ماهية السيران (النزهة) بشكل عام، والدمشقي بشكل خاص، فيرصد ما يتجلى فيه من رقص وغناء ولعب، بالإضافة إلى ما يتضمنه الكتاب من إطلالة بانورامية على تاريخ دمشق وغوطتها من خلال موضوعة السيران، فإنه في الآن ذاته يكشف خزانة هائلة من الأغاني والأشعار والأراجيز مهددة بالانقراض.

بين قوسين



مواطن أم زبون؟

◀ خليل صويلح

كنت أنوي أن أكتب عن الخريف بما يشبه أغنية فيروز»ذهب أيلول»، بنوع من الرومانسية الطائشة، هروباً من مناخ كابوسي يخنق أرواحنا جميعاً منذ أشهر. كان هذا الإحساس يرافقني في الثامنة صباحاً من يوم عطلة، لكن صوت قطرات ماء يتسرب من أنبوب يربط حنفية المطبخ ببقية التمديدات الصحية، أطاح رومانسييتي المستعارة. اتصلت بالخبير الذي سبق وقام بعملية جراحية شاملة للتمديدات، كي يعالج المشكلة لكنه أمهلني إلى الخامسة بعد الظهر، ريثما تنتهي وردية عمله على التاكسي. المشكلة ليست هنا فقط، ذلك إنني لم أجد إلى اليوم، من يفهم عمله جيداً، سواء في التمديدات الصحية أم في غيرها، فالأنبوب لم يعد يحتمل الترميم، ولا بد من استبداله بآخر جديد، وهذا الأمر يتطلب حضراً وتكسيراً وتبليطاً. تذهب إلى طبيب متخصص، فتكتشف بأنك فأر تجربة، فهو رغم كل الفحوصات، لن يصل إلى نتيجة واضحة، وهكذا يكتفي ببعض المسكنات. الكهربائي يقف حائراً أمام الأشرطة الملونة المتشابكة كالأعما، ثم يعمل على مبدأ ضربة الحظ إلى أن يضافحه إديسون بالمصادفة، وقس على ذلك. صراحة لم أصادف خبيراً فهِمياً في عمله إلا فيما ندر. لا أسوار عالية للمهنة، بإمكان أي عابر تسلك الجدار أو «بخشه» والتسلل إلى الداخل، من دون أضرار تذكر. في بلادنا يتجول أشعب في الشوارع، دون أن يهتم أحد بالطفيلية، طالما أن أحفاده يهيمنون على كل فواصل الحياة، بعد أن تحولت كل المهنة إلى منسف عربي، وما عليك إلا أن تغرق أصابعك في المرق والدسم. أطباء، ومهندسون، ومذيعون، ومعلمو بناء، وسائقو باصات، وطهاة، وممثلون، وكُتّاب، وناشطون، وخبراء تجميل، وفلكيون (ينبغي أن تضيف هنا تاء التأنيث لبعض ما سبق).

لا مفر، أينما اتجهت سيفافحك أشعب ما بابتسامة مأكرة، يتلوه احتجاج صريح على خراب الذمم، والانحطاط الأخلاقي، والجهل، وسوء الإدارة، والزيف، وحاجتنا إلى ترميم الأوضاع، إلى آخر هذه الأسطوانة. وحده الخباز يشكو البطالة وقلة الحيلة، فلم يعد هناك من يعطي الخباز خبره، لسبب بسيط للغاية: هناك من التهم الطحين!

khalil.s@scs-net.org

الدروب الوعرة.. والمآلات المظلمة!



◀ جهاد أسعد محمد

الدروب الوعرة التي سلكها النظام في تعامله مع الحركة الاحتجاجية الشعبية منذ تضجّرها، أنتجت في ما أنتجت، مجموعة متعددة ومتنوعة من «دروب وعرة» تابعة، مجازية أو ميدانية، راحت تملأ الخارطة السياسية – الاجتماعية للبلاد بعدد كبير من الخطوط الداخلية المتعرجة، القابلة للزيادة على خلفية تفاقم وتناسخ الفرز الوهمي، والقابلة في الوقت نفسه للتقطع مؤقتاً أو... نهائياً على إيقاع الدم.

رؤية هذه «الدروب الوعرة» أو الإحساس بوجودها أو ملامسة تعرجاتها وعوسجها، ليست حكراً على أحد دون الآخر، أو جهة دون سواها، أو شريحة دون شريحة، بل إنها أمسّت كالقنيط الحارق أو البرد القارس، تخترق عظام كل مواطن سوري وتقض مضجعه وتقلق يقظته ومنامه.. إنها تلك المسافة القصيرة، ولكن القصية، التي باتت تفصل – دون تعميم – الجار عن جاره المختلف رأياً أو منطقة أو أصولاً، وتزرع المسامير بين الزوج والزوجة في بعض الأحيان، وبين الأعمام والأخوال وأولاد كل منهم، وبين زملاء المدرسة الواحدة والكلية الواحدة والمؤسسة الواحدة.. الآن، ثمة دروب وعرة، وعرة جداً، بين من يجب أن يكونوا حلفاء وليسوا أعداء... أصحاب قضية واحدة، وطنية وطبقية،

الحال على المنوال ذاته – يمتد هذا الجنون الدموي ليشمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .. الدروب بين النظام، أو بالأحرى، المستوطن عليه، وبين ما عداهم، كلها وعرة، لا درب مفتوحاً واضح المآل بصورة حقيقية مع الناس، أو مع الحركة الاحتجاجية، أو مع قوى المعارضة الوطنية.. بينما الأزمة تكبر وتكبر، وتوشك أن تلتهم البلاد بنظامها وشعبها وجيشها وأمنها وحدودها ونسيجها ومستقبلها كدولة موحدة..

الدروب الوعرة، الجغرافية والسياسية والاجتماعية، تزداد وعورة، والقادرون على إعادة تعبيدها وإزالة الركام من جنباتها ما يزالون في احتراب أعمى لا يدرك أي منهم يقينا من يركي أواره، والسبب هنا مشكلة حقيقية في الوعي والبصيرة، تفسح المجال لأوهام كبرى في تحديد معنى الانتماء ومعنى الآخر ومعنى السلطة ومعنى الوطن ومعنى العدو... ومعنى الحياة.. الدروب الوعرة، ثمة من يصنعها من الخارج ويدفع باتجاهها، وهو الوحيد الذي يعلم ماهيتها، بينما من يعتمد عليها تسليطاً وصلفاً، ومن يقع بها مرعماً أو مخدوعاً، ومن يتوه في متاهاتها جاهلاً أو منهوراً أو حالماً وأهما، ومن لم يكن يريد هذا المصير البائس وإنما تقيضه الكامل، هم جميعاً في النهاية وقود المحرقة الرأسمالية الكبرى التي تبحث عن نجاة مؤقتة بعد أن بات أمر نهايتها حتمياً.. ولكنها تأبى أن تموت قبل أن تغرق العالم بالدم والفوضى..

mjihad@kassiou.org

وليسوا طرفين متناحرين تعمي كل منهما عصبية أو أوهام أو أوامر لن تقدم لكليهما إلا المزيد من الانسحاق والفقر والألم والمهانة والمجهول المخيف.. هؤلاء الآن، وهم غالبية الشعب المهمد بالآ يبقّي واحداً، يتمترس كل منهم في الجهة التي ستودي بهم جميعاً إلى عبودية كاملة.. الدروب الوعرة هي الآن عنوان كل نقاش يشبه المعركة بين «مؤيد» و«معارض» وهنا لا فرق بين متعلم وأمي، ومتقف وجاهل، ومنتم وغير منتم، وكبير وصغير.. فالجميع إلا ما ندر، يتعامل مع الآخر على أنه عدو، أو أنه بالحد الأدنى أحق وطائفي، أو انتهازي وعميل، كما أنه لا فرق إن كان هذا النقاش/العراك، في مقهى أو في شارع أو على شاشة إحدى المحطات.. وأجزم هنا أن لا أحد من المتناقشين المتعاريكين يسمع الآخر، وكل منهما يظن أن الغلبة لمن يصرخ أكثر.. وهناك دروب وعرة، متعرجة وطويلة وملينة بالمخاطر، تفصل عدداً من المحافظات بعضها عن بعض، فالطريق بين ريف حماة الغربي – حمص مثلاً، لم يعد يستغرق نصف ساعة كما كان قبل عهد قريب، بل صار يتطلب من ساعة ونصف إلى ساعتين، حسب مزاج الحواجز الأمنية، والحواجز الطائفية، المقيمة أو «الطيارة»، التي يمكن أن يكون المرور عبرها آخر عمل يقوم به مواطن بسيط لا ناقة له ولا جمل في الاصطفافات العمياء الجارية في البلاد حتى الآن.. وهذا الأمر يحدث ما يوازيه أو يزيد في بعض مناطق طرطوس ودير الزور وحلب وادلب واللاذقية.. وربما – إذا ما استمر

لماذا مقاطعة الفنانين بناء على آرائهم السياسية؟!

◀ مهند عمر

ليس مستغرباً أبداً أن يناسب أنصار أي من طرقي النزاع في سورية، من يخالفهم بالرأي، العداء والكراهية، حتى دون تفكير؛ بسبب تغييب الوعي الممنهج الذي تعرض له الكثير من أبناء المجتمع العربي في سورية، وعدم قدرتهم على قبول فكرة وجود أي رأي آخر، ولكن حقيقة... إن ما يثير الدهشة هو مقاطعة الشارع السوري – مواليا كان أم معارضا – لفنان أو فنانة بسبب رأيه أو موقفه السياسي، والتهجم على أولئك الفنانين الذين أحبههم المجتمع السوري من خلال ما قدموه للفن والثقافة في سورية. ومن المستغرب أيضاً ما يقوم به البعض من محاولات فرض رأيهم عليك، ومهاجمتك بضراوة أحياناً، مطالبين إياك بمقاطعة بعض الفنانين وعدم متابعة أعمالهم أو الاستماع إلى أغانيهم؛ لأن ذلك يعتبر ضرباً من ضروب الخيانة الوطنية، ولأن هذا الفنان كان له رأي أو موقف سياسي معين.

إن الأهم هو ما قام به بعض المثقفين والفنانين السوريين في الفترة الأخيرة حيث استطلعوا أن يرفعوا صوتهم وينخرطوا في صفوف أصحاب المطالب المحقة، مطالبين ببعض حقوقهم كمواطنين سوريين، بعد الإقصاء الطويل والممنهج الذي تعرض له المثقف، والمحاولات المستمرة لإبعاده عن معترك العمل السياسي، وانتقل هؤلاء من مراحل التنظير ومحاولات محاربة الفساد بالفكرة والكلمة، نحو العمل على الأرض والتواصل مع الشارع الذي كتبوا عنه، وجسدوا شخصياتهم ومعاناتهم طوال عقود من الزمن. الخطر الحقيقي في هذه الفترة هو محاولة البعض من متطري الموالاة أو المعارضة، استهداف المثقفين والفنانين وانهاهمهم بالخيانة؛ لمجرد أنهم يختلفون بالرأي مع هذا الشارع أو ذاك، والانتقال من مرحلة التخوين اللفظي إلى الاعتداء الجسدي وصولاً إلى الاختطاف والضرب والتهديد بالقتل، وما جرى مع الفنان السوري علي فرزات من اختطاف واعتداء يمثل نموذجاً على رفض الرأي الآخر، ومحاولة إقصائه بأية وسيلة ممكنة حتى باستخدام العنف، وصولاً في بعض الأماكن إلى محاولة التصفية الجسدية.

إن هذه الحالات التي مازلنا نعتبرها شاذة ودخيلة على ثقافة مجتمعنا العربي التعاشية، بدأت تشكل هاجساً للكثيرين، ومع استمرار العنف والعنف المضاد، وغياب صوت العقل، صار التخوف من أن تتحول هذه الحالات إلى ظواهر اجتماعية، ويمسي الاقتتال والصراع وإقصاء أصحاب الرأي المخالف هو الخيار البديل للحوار والتواصل المجتمعي، وهو ما سيؤدي في حال استمراره إلى تفتيت البلاد.

ولكن رغم حملات التجييش والتجريض الواسعة التي يتعرض لها الشعب العربي السوري في هذه الفترة، يبقى الرهان الحقيقي على المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع السوري، والمتراكم في الشخصية السورية على مدار سبعة آلاف عام من الحضارة والتعايش والمحبة بين أبناء هذا البلد، ويبقى الأمل في تسخير هذا المخزون الثقافي الهائل للانتقال بمجتمعنا نحو العلمانية والديمقراطية التي يتساوى فيها الجميع.

■ ■



«يوميات حمار».. عمل فوتوغرافي للفنان الفلسطيني عمار يونس، نُشر جزء منه في مجلة «فلسطين الشباب»، وهنا ننشر الجزء الأوسع منه.. هو صاحب البطولة المطلقة في هذا المشروع، وحضوره هنا هو حضور حقيقي، كما درجت العادة بحضوره مجازياً أو كاريكاتيراً..